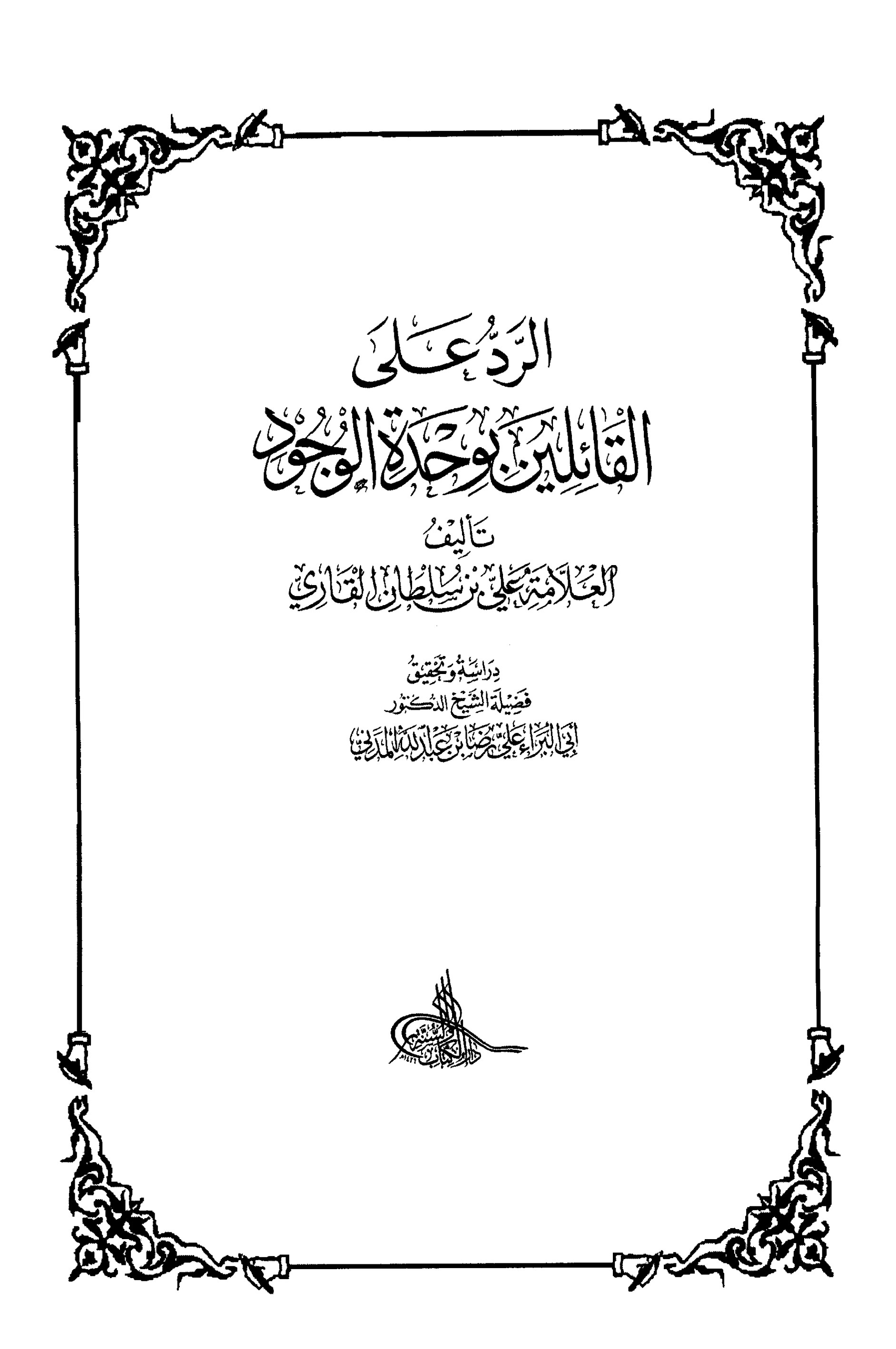


الرد على القائلين بوحدة الوجود

تأليف

العلامة علي بن سلطان القاري

دراسة وتحقيق

فضيلة الشيخ الدكتور

أبي البراء علي رضا بن عبد الله المدني



الطبعة الأولى ٢٠٠٧/٧/١

لـ دار الكتاب والسنة

رقم الايداع بهيئة الكتب والوثائق القومية

١٥٠٧٢ / ٢٠٠٧

دار الكتاب والسنة

للطباعة والنشر والتوزيع

٥ شارع احمد عبد الله – المتفرع من شارع عين شمس عين شمس الشرقية – القاهرة جمهورية مصر العربية .

جوال :٠١٠٤٦٧١٤٣٩ – ٠١٠١٠٢١١٨٧

موقعنا على الإنترنت

www.dar-ketabsunah.com

للتواصل عبر الماسنجر

Dar_alktabwalsunnah@hotmail.com

Dar_alktabwalsunnah@yahoo.com

البريد الإلكتروني

marketing@dar-ketabsunah.com

إدارة التسويق

production@dar-ketabsunah.com

إدارة الإنتاج

Admin@dar-ketabsunah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

ما أعرف مذهبًا - أعزك بالله - انحط إلى دَرَكٍ من الكفر والإلحاد، يشوبه من حديث المجانين ألوان - انحطاط مذهب أهل وحدة الوجود. فلو بحثت شرقًا ومغربًا وشمالًا وجنوبًا، وغُصت في بطون الكتب، ونقّبتَ في تاريخ فكر بني آدم مُذ عُرف لهم فكر وإلى يومهم هذا؛ لما خلتك تقف على أفظع منه كفرًا وأشنع إلحادًا؛ ذلك أن مذهبهم يجمع في طيّته كل منكر في عقل ودين، فتراه يؤمن بالمتناقضات، ويدمر الفضيلة، وينسف قبل ذلك كله دين الرسل أجمعين، بل وكل دين سماويّ وأرضيّ.

نعم؛ ولا يكاد المرء يصدّق أن فلسفة هؤلاء يقولها ويعتقدها عاقل، فكيف لو نسبت إلى أئمة يوصفون بأنهم أولياء لله عز وجل؟! بل كيف لو قيل فيها: إنها نهاية التحقيق، وغاية الغايات، وسر الوصول؟!

قال شاعرهم:

وما أنت غير الكون بل أنت عينه ويشهدُ هذا السرَّ من هو ذائقُ

ويقول آخر غلبت عليه شهوته وشقوته:

وتلتذُّ إن مرت على جسدي يدي لأني في التحقيق لست سواكم

لا جرم أن مصدّق هؤلاء لا يعدو إحدى خصلتين: إما جاهل بمقاصد القوم ومرامهم، فهو يحسن الظن بهم ويعد كلامهم وتصانيفهم من الأسرار الإلهية التي اختص بفهمها أولياء الله بزعمهم، أو هو زنديق اتخذ الشريعة عبثًا يلبس الحق بالباطل، يريد

بذلك إفساد الدين ونقض أسسه .

وأعجب من كل عجيبة أن تجد بين أهل العلم من عقلاء الناس وأهل الأدب والفهم من يحسن الظن بأئمة هذه النحلة الوجودية، ويحدثك عنهم حديث المغرم المفتون، فلله ما أحقرها من عقول ترتمي بين أقدام الجهل والزندقة!!

والحق أن لكهنة هذا المذهب حبائل يوقعون بها من ذكرت، فمن تلك ما بيّنها شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية - رحمة الله عليه - إذ يقول في درء التعارض: «وسبب ذلك أن قول هؤلاء الحلولية والاتحادية مسقف بالتأله والتعبد والتصوف والأخلاق ودعوى المكاشفة والمخاطبات، ونحو ذلك مما لا يكاد يفهمه أكثر النفاة . فإذا كانوا لا يفهمون حقيقة قولهم، سلموا إليهم ما يقولون، وظنوا أن هذا من جنس كلام أكابر أولياء الله الذين أطلعهم الله من الحقائق على ما يقصر عنه عقول أكثر الخلائق، وسلموا إليهم ما لا يفهمونه من أقوالهم كما يسلمون للنبي ﷺ ما لا يفهمونه من أقواله، فيعظمون هؤلاء كما يعظمون الرسول، بمثابة من صدق محمدًا رسول الله ﷺ ومسيلمة الكذاب صدَّق كُلًا منهما في أنه رسول الله، كحال أهل الردة الذين آمنوا بمسيلمة المتنبي مع دعواهم أنهم مؤمنون بمحمد رسول الله، ولا يعرفون ما بين قول هذا وهذا من المناقضة والمنافاة لعدم تحققهم في الإيمان بمحمد ﷺ».

هذا ولشيخ الإسلام النصيب الأوفر في الرد على أهل الوحدة وإلقامهم الحجر؛ فإن شئت أيها القارئ أن تثلج صدرك ببعض حججه وبالنفيس من درره؛ فعليك بردوده على الفلاسفة والمتكلمين والمتصوفة، مثل: (درء تعارض العقل والنقل)، أو فعليك بالفتاوى، ففيها ما لا غنى لك عنه. كذلك فإني أوصيك - وفقني الله وإياك-

بأن تقرأ في هذا الموضوع ما كتبه عالم من علماء عصرنا، ألا وهو أخر شيوخ، الإسلام للدولة العثمانية العلامة الشيخ مصطفى صبري - رحمه الله وغفر له - فإنه في معرفة علوم المتكلمين والفلاسفة والمتصوفة يقرب من أبي العباس، بَيْد أن منهج مصطفى صبري يحيد عن سبيل السلف الصالح في أمور نسأل الله أن يغفرها له، وذلك لقلة علمه بأخبار السلف وطريقتهم، إلا أن ذلك ليس بصادٍّ طالب العلم من أن يأخذ (ما صفا ويدع ما كدر) كما قال الأول.

وبعد فللرجل صولات وجولات في جهاد العلمانيين في مصر وتركيا، ومطالعة كتابه: «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين» تكفي لبيان فضائل الشيخ . والذي أحب أن أنقله لك هنا هو بعض ما قاله في هذا الكتاب عن إمام أهل الوحدة وقائدهم ابن عربي، حتى تعلم كيف تلتقي طرق ذوي الفطرة السليمة في إنكار هذه الزندقة، أعني النماذج الثلاثة: ابن تيمية وعَليًّا القاري ومصطفى صبري رحمهم الله عز وجل .

يقول في صفحة ١٨٨ الجزء الثالث من موقف العقل معلقًا على كلام ابن عربي في فصوص الحكم في فص: (حكمة فردية في كلمة محمدية): شهود الحق في النساء أعظم الشهود وأكمله، وأعظم الوصلة والنكاح . . . . وأنه لو علم الناكح روح المسألة، لعلم بمن التذّ ومن التذّ) يقول الشيخ: (يتجلى لصاحب العقل والإنصاف من هذا القول لصاحب الفصوص، المتناهي في إساءة الأدب مع الله، بطلانُ مذهب وحدة الوجود إنجلاء ظاهرًا؛ لأن ذلك المذهب هو الذي يجر صاحب الفصوص إلى التفوه بمثل هذه السخافات؛ وإلا فليس هذا الرجل الذي يعدّ عند كثير من الغافلين من أولياء الله العارفين، ويسمى بالشيخ الأكبر من المجانين، فإن صحّ مذهب

وحدة الوجود، صح القول بمثل تلك السخافات، وكان قائلها معذورًا، بل صحّ لمن شاء أن يقول ما شاء قوله، ويفعل ما شاء فعله، كما قيل: فتصرف من شئت ولو أختك وأمك، لأن كل قائل وكل فاعل هو الله الذي لا يسأل عما يفعل).

ويقول في موضع آخر صفحة ٢٥٨ الجزء الثالث مفندًا زعم مؤلف يحسن الظن بابن عربي، ويقول بتأويل كلامه المخالف للشرع: (...فإن كان المؤلف يدّعي أن أقوال الشيخ الأكبر الطائشة مؤولة، فليؤول أقوال هؤلاء الزنادقة الأدعياء أيضًا وأفعالهم ولا يشكهم، كما لا يشكو أقوال الشيخ. ومن يدري أنهم ليسوا بأولياء عارفين مثله لا يضرهم أن يستبيحوا الحرمات، ويخرجوا على تكاليف الشرع الإسلامي، كما لا يضر منزلة الشيخ عند الله وعند الناس قوله:

الْعَبْدُ رَبٌّ والرَّبُّ عَبْدٌ يا لَيتَ شِعْري مَنِ الْمُكَلَّف

ثم يختم العلامة الشيخ مصطفى صبري فصله في الرد على أهل وحدة الوجود بنصيحة إلى المخدوعين بشيخهم الأكبر: (وإني أنصح لإخواني المسلمين المتصوفين تجاه هذه التلاعبات بالحق وعقول الخلق أن لا يشغلوا بالهم بالأفكار التي تسوق الإنسان إلى الشك في البديهيات، وفي كل شيء حتى في وجوده ووجود الكون مغايرًا لوجود الله، وتخلط الخالق بالمخلوق، والتي لا محل لها في الإسلام.

وعند النظر الصحيح أنصح لهم أن يبغوا التصوف في امتثال ما أمرهم الله ورسوله، واجتناب ما نهاهم عنه، فلا ينفعهم بين يدي الله قول الشيخ الأكبر أو الشيخ الأصغر، ولا ينجيهم التعويل بالألقاب والأقطاب في موقف يقول عنه الرسول ﷺ: «**يا فاطمة، لا أغني عنك من الله شيئًا**». وهو القائل: «**تفكروا في كل شيء، ولا تفكروا**

في ذات الله» والقائل: «**تفكروا في خلق، الله ولا تفكروا في الله فتهلكوا**» فأين هذا من قول الشيخ في فص هود: «فإياك أن تتقيد في الله بعقد مخصوص وتكفر ما سواه فيفوتك خير كثير، فكن في نفسك هيولى لصور المعتقدات، فإن الله تبارك وتعالى أعظم من أن يحصره عقد دون عقد، فإنه يقول: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ ووجه الشيء حقيقته». وقال الشارح في تفسير صور المعتقدات، أي: التي يعتقدها في الله جميع الناس في سائر الملل: «هذا ما يوصيك به شيخك الأكبر أيها المتصوف». والله تعالى يقول: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝٣ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝٣ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ فاختر ما شئت منهما).

ويحسن بي قبل أن أنهي هذا التقديم أن أشير إلى شيء يُهِمُّ الباحث في ترجمة جهمي عصره وسوءة علماء بلده الكوثري وقصته مع مصطفى صبري، وذلك أنه جرت بينهما من الخصومة العلمية ما يجدر أن يكتب في كتاب مستقل، ولكني سأذكر من ذلك نبذًا لعله لم يشر إليها كاتب قبلي ما علمت:

فقد أخبرني الأستاذ أمين القدسي، وهو كاتب وباحث قونوي يتقن العربية أن الكوثري يبطن اعتقاد مذهب أهل وحدة الوجود، وبخاصة يوم هاجر إلى مصر، فبلغ بي العجب يومئذ غايته؛ إذ المعروف عن الكوثري أنه حامل لواء التنزيه بزعمه، فكيف يقول بمذهب الوحدة وهو أشنع التجسيم، وأخبث التمثيل؟! وقال لي: إنه سمع ذلك من خاله علي القدسي، وهو من علماء الترك الذين هاجروا إلى دمشق، وإنه جرت مناظرة بين الكوثري وعلي القدسي في وحدة الوجود، الكوثري يؤيدها والقدسي ينكرها، حتى كان من

آخر ما قاله القدسي للكوثري في المجلس: أنت تقول بقول أهل الوحدة، فأنا أستأذنك لأذهب إلى بيت الخلاء لأقضي حاجتي. فغضب الكوثري وعرف مقصده، وقال أمين: إن من أدلة اعتناقه هذا المذهب كتابه (إرغام المريد) في التصوف، فطلبت الكتاب وقرأته، فرأيت من الطامّات ما ينضمُّ إلى سجله المحترق تجهمًا فيه من تصديق بدع المتصوفة وخرافاتهم، وتقديس مشايخهم ما شئت.

بَيْد أن أكبر ما لفت انتباهي هو التضاد في اتجاهي الكوثري المؤيد للصوفية، ومصطفى صبري المحذر من غلوِّهم وتخريفهم: هذا يسخر من ابن عربي وكفره المجنون، وذاك يقدسه ويلقبه في كل موضع من كتابه بكل عظيم من الألقاب، فتجده يقول مثلًا: قال القطب الأنور والمسك الأذفر الشيخ الأكبر: كذا، وقال العارف الفلاني: كذا، والعارف الفلاني كذا، لأناس هم شراح ومنظِّرو هذا الفكر العفن المارق، وبينا ترى الشيخ صبري يقول: إن الإمام الرباني – وهو من مشيخة النقشبندية – يرد وحدة الوجود، إذ بك تجد الكوثري في هذا الكتاب ينقل عن غيره ما يؤكد به أنه منهم.

وفي رسالة كتبها يرد بها على الشيخ صبري، تجد الغضب والحقد يظهر جليًا في صفحاتها، وهي رسالته: (الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار) وهذه الرسالة وإن كان موضوعها مختلفًا فستجد فيها من علقمية الكوثري تجاه الشيخ الكثير، فهو يسبه ويسخر منه كعادته مع غيره. وكان مما قال فيها عن الشيخ:

(وكذلك عادته التشديد على الصوفية الذين يروي عنهم ما يشبه القول بوحدة الوجود؛ ولو تروى وحمل قولهم على وحدة الشهود التي تعدّ حالة سكرّية تطرأ وتزول؛ لكان مجانبًا نهش أعراض مشاهير الأصفياء، مع عدم ثبوت ما نسب إليهم من الشطحات بطرق مقبولة عند أهل الرواية).

فهل هذا إلا دليل ثانٍ على أن الكوثري من زمرة ابن عربي؟ أما زعمه أن الشيخ متشدد على الصوفية، وأن ما نقله عنهم يشبه القول بوحدة الوجود - أترى الكذبة الكوثرية؟ - والأولى في رأي العلقمي أن يحمل كلامهم وما سطروه وشرحوه في أجلاد عديدة على وحدة الشهود، وأنهم كانوا في حالة سكريّة لا تلبث أن تزول، فلا والله ما صدق، فما كان القوم في حالة سكر وهم يصنفون الكتب ويشرحونها، وليت شعري ما هذا السكر الذي لا يغشاهم إلا عند أخذ أحدهم القلم في يده، وبعد فمن هم الأصفياء الذين زعم؟ أبينهم ابن عربي كبيرهم، وابن الفارض سلطان عاشقيهم، و«صدر الوجودية» القونوي، وجلال الدين الرومي الرقاص، وابن سبعين والسهروردي المقتول، والنابلسي والقاشاني وغيرهم؟ هيهات! ولكنهم أصفياء الوجودية .

أما دعواه عدم ثبوت ما نسب إليهم بطرق مقبولة عند أهل الرواية فكذب سمج، فهذه مصنفاتهم ومن بينها الفصوص قد شرحها أتباع المذهب على طريقة سيدهم وكبيرهم، وبين هؤلاء عبد الغني النابلسي، أفكان هذا الرجل جاهلًا بعلوم أهل الرواية والدراية. تلك دعوى الكوثري، وهل دعاواه إلا أوهى من بيت العنكبوت؟!

هذا وهناك ادعاء يتشبث به محبو ابن عربي في شرق البلاد الإسلامية وغربها منذ قديم الدهر وحتى اليوم، يقولون: إن ما في الفصوص قد زُوِّر وأضيف إليه ما ليس منه. فاسمع يا رحمك الله ما قال الشيخ صبري في هؤلاء، يقول رحمه الله: (مما شاع بين المقتنعين بولاية الشيخ محيي الدين بن عربي، مع عدم اجتراء منهم على اتباعه فيما اجترأ عليه الشيخ من الأقوال الطائشة التي سبق منا إيراد نماذج منها، والتي يضيق عنها نطاق التأويل مما شاع بين هذا

الصنف من مكبري الشيخ. أن تلك الأقوال مفتراة عليه مدسوسة في كتبه بأيدي أعدائه، وهذا اعتذار بعيد عن الإصابة؛ لأن أناسًا من العلماء والمشايخ الكبار، مثل: الجامي والنابلسي وغيرهما من شراح الفصوص - قد تلقوا تلك الكلمات بالقبول حتى من غير أن يروا حاجتها إلى التأويل، فتقرر مفادها مذهبًا لطائفة من الصوفية مسمّاة بالصوفية الوجودية؛ ولذا نرى الشيخ المجدد يبني مطالعاته في الشيخ على أنه زعيم هذه الطائفة من الصوفية، ولا يذكر شيئًا من حديث الدس والافتراء. وأيضًا لو صحّ ذاك الحديث، لزم إلغاء كتاب الفصوص من أوله إلى آخره).

وستجد فيما كتبه العلّامة الإمام علي القاري في رده الذي بين يديك الكثير مما يرضيك، فجزاه الله خيرًا، وجزى علماءنا الذين ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين .

كذلك جزى الله محقق الكتاب الذي أخرجه لطلاب العلم والحق حتى يفيدوا منه، ويحاجُّوا به من ابتلي بتعظيم الوجودية من المتصوفة.

هذا ونسأل الله الهداية لمن حاد عن السبيل، والثبات على نهج الصحابة والتابعين، والحمد لله رب العالمين .

وكتب أبو الفضل بن عبد الله القونوي

❁ ❁ ❁

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا؛ من يهده الله فلا مضل له؛ ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ تسليمًا كثيرًا .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فهذا كتاب الرد على من قال بوحدة الوجود، للعلامة علي بن سلطان القاري أقدمه للقراء الكرام ليضاف إلى سلسلة الكتب التي تنافح عن العقيدة الإسلامية؛ لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى .

وإن نظرة فاحصة من مسلم غيور على أوضاع العالم الإسلامي لتؤكد له تكالب الأمم عليه ومحاولة غزوه في شتى مجالات الحياة،

ومن هذه المجالات - وهو أهمها - العقيدة الإسلامية، فالقول بوحدة الوجود أو أن الله سبحانه وتعالى عين جميع ما في الوجود من مخلوقات حتى النتن والجيف - مذهب دعا إليه أذناب القرامطة الباطنية الذين حرفوا نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة لإثبات مآربهم، وقد كان قائدهم في هذا السبيل محيي الدين بن عربي المسمى بالشيخ الأكبر! وقد استغل ذلك المستشرقون أكبر استغلال ليثبتوا فيه أن الإسلام أفاد كثيرًا من زهاد النصارى والبوذيين والمجوس! والحجة الكبرى لهم في ذلك ما خلفه ابن عربي من فصوص وفتوحات وغيرهما، فينخدع بذلك البلهاء والسُّذَّج! هذه فائدة لهم! وأخرى يرجونها وهي استمرار هذه العقيدة وانتشارها في أكبر قدر ممكن من المسلمين! ولا ريب أن لهم من أبناء المسلمين من يدعو لهذه العقيدة بشرحها وتلقينها لأبناء المسلمين!

ولعظم هذا الموضوع وخطورته قام المؤلف بواجبه في فضح هذه العقيدة الفاسدة، والرد عليها، ونقل كلام الأئمة في تكفير هذه الطائفة، وتحذير المسلمين منهم؛ فجزاه الله خيرًا، واللهَ أسأل أن يتقبل مني هذا العمل ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، ولا يجعل لأحد فيه نصيبًا .

وكتبه علي رضا بن عبد الله بن علي رضا

«المدينة المنورة - ص ب ٦٧٦»



ترجمة المؤلف

هو العلامة نور الدين علي بن سلطان محمد الهروي المكي الحنفي، المعروف بالقاري: عالم بالقراءات والفقه. ولد في هراة أعظم مدن خراسان وبها تلقى العلم، ثم انتقل إلى مكة المكرمة فاستوطنها حتى توفي بها، وقد كان يكتب في كل عام مصحفًا، وعليه طرَّر من القراءات والتفسير فيبيعه فيكفيه ذلك قوته من العام إلى العام.

وقد صنف القاري في مختلف العلوم، ومن أشهر مؤلفاته كتاب «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» «والموضوعات الكبير» و«شرح مشكاة المصابيح» وغيرها .

ويمتاز المؤلف بقدرة جيدة على البحث مع سهولة في التعبير وجرأة في الصدع بالحق، ولكنه- كغيره من العلماء- يخطئ ويصيب فنأخذ منه صوابه، والله يجزيه عليه خيرًا، ونترك خطأه والله يغفر له.

وإن مما يَلْفت الانتباه أن القاري قد درس التصوف وألَّف فيه، لكنا نراه ها هنا يرد على غلاة المتصوفة كالقائلين بوحدة الوجود أو الذين يعتمدون على الكشف الشيطاني ويتركون الهدي الرحماني!

وقد استدركت على المؤلف بعض الملاحظات التي لا تقلل كثيرًا من قيمة الكتاب الأصلية، منها على سبيل المثال استشهاده ببعض الأحاديث المقطوع بوضعها! (انظر ص ٢٠ رقم (٣)، ص ٢٦ رقم (١٠) ص ٤٠ رقم (٥)، ص ٩١ رقم (٣) . هذا بالإضافة إلى بعض التأويلات غير المقبولة والآراء المرفوضة (انظر ص ٢٠ رقم (٦)، ص ٢٣ رقم (٧)، ص ٣٧ رقم (١)، ص ٦٨ رقم (٩)، ص ٧١ رقم (٤)، ص٧٧ رقم (٧)، ص ٨٣ رقم (١)، ص ٨٦ رقم (٦)، ص٩٢ رقم (٢)، ج٩٦ رقم (٢)، ص٩٩ رقم (٨) .

توفي المؤلف – رحمه الله – في سنة ١٠١٤ هـ بمكة المكرمة .

وصف المخطوط:

اعتمدت في تحقيقي لهذه الرسالة على نسختين خطيتين: الأولى وهي نسخة الأزهر، وتقع في ٣٦ ورقة من القطع الكبير، ومنها صورة بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة، رقم الفلم: (٧١٥٩). وهي نسخة جيدة اعتبرتها الأصل، ورمزت لها بالرمز «ز».

أما النسخة الثانية: فهي نسخة مكتبة المسجد النبوي بالمدينة، وتقع في ٨١ ورقة من القطع المتوسط، ويبدو أنها نسخت من أحد النُسَّاخ الأتراك كما سيلاحظه القارئ من خلال التعليقات على الكتاب. والنسخة جيدة وواضحة وهي تحت رقم (٨/ ٢١٨٩) عقائد، وفي هذه النسخة سقط بمقدار ٣ ورقات استدركته من النسخة الأزهرية، وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز «ح» .

عملي في التحقيق:

١- ضبطتُ النص ضبطًا دقيقًا، وقابلت إحدى النسختين على الأخرى، واستدركت السقط الواقع فيهما .

٢- عزوت الآيات الكريمة إلى مواضعها في القرآن الكريم .

٣- خرجت الأحاديث تخريجًا يكفي لإعطاء الصورة الواضحة عن الحديث مع الحكم عليه .

٤- تعقبت المؤلف في مواضع متعددة من الكتاب إتمامًا للفائدة ونصيحة لإخواني المسلمين .

وفي الختام: أسأل الله العظيم أن ينفعني والمسلمين بهذا الكتاب يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وكتبه أبو البراء علي رضا بن عبد الله بن علي رضا

في ١/ ١٢/ ١٤١٣هـ

❁ ❁ ❁

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوجد الاشياء شرها وخيرها وهو في عين اهل الحق
ويكون منهما والصلوة والسلام على من بين نفعها وضيرها وعلى آله
واصحابه واتباعهم واحزابه السائرين لطرق الفتنول سيرها اما بعد فيقول
الملتجي الى حرم ربه الباري علي بن سلطان محمد القاري انه ورد سؤال
من صاحب حال مضمونه انه قال بعض جهلة المتصوفة للمريد عند تلقينه كلمة
التوحيد اعتقد ان جميع الاشياء باعتبار باطنها متحد مع الله وباعتبار
ظاهرها مغاير له وسواه فقلت هذا كلام ظاهر الفساد مائل الى الوحدة الوجودية
او الاتحاد كما هو مذهب اهل الالحاد والتمس مني بعض الاخوان ان اوضح
هذا الامر فوق الامكان من البيان فقلت وبالله التوفيق وبيده ازمة
التحقيق ان الله سبحانه كان ولم يكن قبله ولا معه شيء عندنا باجماع العلماء
خلافا للفلاسفة وبعض الحكماء ممن يقول بقدم العالم ووجود بعض
الاشياء وهو مردود لقوله تعالى الله خالق كل شيء اي موجود او ممكن في
عالم الشهود ومن المحال ان يكون الحادث باطنه متحدا بالقديم الموجد
مع انه مخالف لمذهب الموحد فان الاثنينية ثابتة في الوحدة اليقينية قال
تعالى لا تتخذوا الهين اثنين فكيف بالالهة المتعددة والذي يفرق من
اشارة الصوفية انهم يقولون ينبغي للسالك ان يلاحظ حال تكلمه بصورة
كلمة التوحيد عند لا اله بنظر النفي والفناء الى السوى وعند الا الله بنظر
الثبوت والبقاء الى المولى وقد تقرر في العقائد ان الله سبحانه ليس محلا للحوادث
فان الحدوث عبارة عن وجود لاحق وعدم سابق فيكون مع القديم محالا
ثم المقصود من كلمة التوحيد نفي كون شيء يستحق العبودية واثبات
الربوبية لمن له استحقاق الالوهية والكفار كانوا عارفين بوجود الله
ومغايرته لما سواه كما اخبر سبحانه عنهم بقوله ولئن سألتهم من خلق السموات

والارض

والارض اي اوجد العلويات والسفليات من حيز العدم الى صفحة الوجود
ليقولن الله اي الذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الجلال والجمال من
الكرم والجود ثم اعلم ان حقايق الاشياء ثابتة كما قال اهل الحق لان
في نفيها ثبوتها حاصلة خلافا للسوفسطائية حيث حملوها على الامور
الخيالية ويلحق بهم الطائفة الوجودية حيث يثبتونها ما عدا خالقها على
الصور الاعتبارية نظرا الى جهاتها الباطنية والظاهرية فيتبعوا
طائفة من السوفسطائية حيث يزعمون ان حقايق الاشياء تابعة لاعتقاد
المعتقدين في القضية فهم بحكم هذه المسائل خرجوا عن العقول [illegible]
بل عن الطباع الانسانية حيث انكروا الامور الحسية والادلة الشرعية [illegible]
ثم الاجماع على حدوث العالم وهو ما سوى الله ذاتا وصفة فان الصفات
لا عين الذات ولا غيرها عند اهل السنة وقد نفت المعتزلة اهل الصفات و
الاسماء تحرزا من تعدد القدماء فتبين ان مقال هذا الجاهل مع انه ليس
تحته طائل مخالف لاجماع اهل الايمان اذ يلزم من قوله قدم باطن الاشياء
وهو واضح البطلان وكلامه هذا في قول بعض الدهرية بلزوم دوام
الممكنات بدوام بارئ المخلوقات ووجوب ان لا يحصل شيء في العالم من
التغيرات فسبحان من يغير ولا يتغير لا في الذات ولا في الصفات ثم التوحيد
في اللغة الحكم والعلم بان الشيء واحد وفي الاصطلاح هو تجريد الذات
الالهية عن كل ما يتصور في الافهام ويتخيل في الاذهان والاوهام وهذا
معنى قول علي كرم الله وجهه لما سئل عن التوحيد ما معناه فقال التوحيد
ان تعلم ان ما خطر ببالك او توهمته في خيالك او تصورته في حال من
احوالك فالله تعالى وراء ذلك ويرجع اليه قول الجنيد قدس سره التوحيد
افراد القدم من الحدث اذ لا يختلط بالله الاحادث فافراد القدم ان لا يحكم
على الله بمشابهة شيء من الموجودات لا في الذات ولا في الصفات فان
ذاته لا تشبه الذوات ولا صفاته الصفات ليس كمثله شيء وهو السميع
البصير والا قيل ومعنى كون الله تعالى واحدا نفي الانقسام في ذاته ونفي التشبيه

الورقة الأولى من النسخة الأزهرية « ز »

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوجد الأشياء شرها وخيرها وهو في دين
أهل الحق يكون غيرها والصلاة والسلام على من بين
نفعها وخيرها وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحزابه السائرين
في السلوك سيرها أما بعد فيقول الملتجي إلى الحرم ربه
الباري علي بن سلطان محمد القاري إنه ورد سؤال من
صاحب حال مضمونه أنه قال بعض جهلة المتصوفة للمريد
عند تلقينه كلمة التوحيد اعتقد أن جميع الأشياء باعتبار
باطنها متحد مع الله تعالى وباعتبار ظاهرها مغاير له وسواه
فقلت هذا كلام ظاهر الفساد مائل إلى وحدة الوجود والاتحاد
كما هو مذهب أهل الإلحاد فالتمس مني بعض الإخوان أن
أوضح هذا الأمر وفق الإمكان من البيان فأقول وبالله
التوفيق وبيده أزمة التحقيق أن الله سبحانه وتعالى

٣

كان ولم يكن قبله ولا معه شيء عند أهل السنة والجماعة بإجماع العلماء
خلافاً للفلاسفة وبعض الحكماء ممن يقول بقدم العالم
ووجود بعض الأشياء وهو مردود لقوله تعالى الله خالق
كل شيء أي موجد ممكن في عالم مشهود ومن المحال أن يكون
الحادث بباطنه متحداً بالقديم الموجد مع أنه يخالف مذهب
الموحد فإن الاثنينية تخالف الوحدة اليقينية قال الله
تعالى لا تتخذوا إلهين اثنين فكيف بالآلهة المتعددة والذي
يفرره من السادات الصوفية أنهم يقولون ينبغي للسالك
أن يستحضر حال تكلمه بكلمة التوحيد عند لا إله النفي والفناء إلى السوى
وعند إلا الله الثبوت والبقاء إلى المولى وقد تقرر في علم
العقائد أن الله سبحانه وتعالى ليس محلاً للحوادث فإن
الحدوث عبارة عن وجود لاحق وعدم سابق فيكون مع
القديم غير لائق ثم المقصود من كلمة التوحيد نفي كون الشيء
يستحق العبودية وإثبات الربوبية لمن له استحقاق الألوهية
وإلا فالكفار كانوا عارفين بوجود الله وبمغايرته لما سواه

الورقة الأولى من نسخة المسجد النبوي « ح »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوجد الأشياء شرها وخيرها وهو في عين أهل الحق يكون غيرها . والصلاة والسلام على من بين نفعها وضيرها[١] وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحزابه السائرين له في السلوك سيرها، أما بعد: فيقول الملتجئ إلى حرم[٢] ربه الباري علي بن سلطان محمد القاري: إنه ورد سؤال من صاحب حال مضمونه أنه قال بعض المتصوفة للمريد عند تلقينه كلمة التوحيد: اعتقد أن جميع الأشياء باعتبار باطنها متحد مع الله [تعالى][٣] وباعتبار ظاهرها مغاير له وسواه[٤]. فقلت: هذا كلام ظاهر الفساد مائل إلى وحدة الوجود أو الإتحاد، كما هو مذهب أهل الإلحاد. فالتمس مني بعض الإخوان أن أوضح هذا الأمر وفق الإمكان من البيان فأقول وبالله التوفيق وبيده أَزِمَّةَ التحقيق: إن الله سبحانه [وتعالى][٥] كان ولم يكن قبله ولا معه شيء عند أهل السنة والجماعة بإجماع العلماء[٦] خلافًا للفلاسفة وبعض الحكماء ممن يقول بقدم العالم ووجود بعض الأشياء، وهو مردود لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٧] أي موجود[٨]

---

(١) في «ح»: «وخيرها»!

(٢) في «ح»: «الحرم» والتصويب من «ز».

(٣) غير موجودة في «ز».

(٤) في «ح»: «سواء »!.

(٥) غير موجودة في «ز».

(٦) انظر لذلك: «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة القاضي ابن أبي العز الحنفي (ص ١٣٩-١٤٠).

(٧) الآية ٦٢ من سورة الزمر.

ممكن في عالم مشهود، ومن المحال أن يكون الحادث بباطنه متحدًا بالقديم الموجد مع أنه مخالف لمذهب الموحد، فإن الاثنينية تنافي[١] الوحدة اليقينية. قال [الله][٢] تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾[٣] فكيف بالآلهة المتعددة؟ والذي يُعْرَفُ مِنْ السادة[٤] الصوفية أنهم يقولون: ينبغي للسالك أن ينظر حال تكلمه كلمة التوحيد[٥] عند «لا إله» بنظر [النفي] والفناء إلى السوى[٦]، وعند «إلا الله» الثبوت والبقاء إلى المولى. وقد تقرر في [علم][٧] العقائد[٨] أن الله سبحانه وتعالى ليس محلًا للحوادث؛ فإن الحدوث عبارة[٩] عن وجود لاحق لعدم سابق فيكون[١٠] مع القديم غير لائق ثم المقصود من كلمة التوحيد نفي كون [الشيء][١١] يستحق العبودية وإثبات الربوبية لمن له استحقاق الألوهية؛ وإلا فالكفار كانوا

---

(١) في «ح»: «موجد»!

(٢) في (ح): «تخالف».

(٣) غير موجودة في «ز».

(٤) الآية: ٥١ من سورة النحل.

(٥) في «ح»: «السادات».

(٦) في «ز»: «حال تكلمه أو تصوره كلمة التوحيد».

(٧) الزيادة من «ز».

(٨) الزيادة من «ح».

(٩) في «ح»، «ز»: «العقايد » وكذلك هو في جميع الكتاب بإبدال الهمزة بالياء في مثلها من الكلمات، فيلاحظ ذلك.

(١٠) في «ز»: «عيارة»!

(١١) في «ح»: «فيكون».

(١٢) في «ز»: «شيء».

عارفين للوجود ومغايرته[١] لما سواه كما أخبر [به][٢] سبحانه [وتعالى][٣] عنهم بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ﴾[٤] أي أوجد العلويات والسفليات من حَيِّز[٥] العدم إلى صفحة الوجود ليقولن الله؛ أي: [الذات][٦] الواجب الوجود المستجمع لصفات[٧] الجلال والكمال[٨] من الكرم والجود، ثم اعلم أن حقائق الأشياء ثابتة كما قال أهل الحق.

لأن في نفيها ثبوتها حاصلة خلافًا للسوفسطائية حيث حملوها على الأمور الخيالية ويلحق بهم الطائفة الوجودية حيث رتبوها مما عدا خالقها على الفضولات الاعتبارية نظرًا إلى جهاتها الباطنية والظاهرية فتبعوا طائفة[٩] من السوفسطائية حيث يزعمون أن حقائق الأشياء تابعة لاعتقاد المعتقدين في القضية، فهم بحكم هذه المسائل خرجوا عن الطوائف[١٠] الإسلامية حيث أنكروا الأمور الحسية والأدلة الشرعية الإنسية.

ثم الإجماع على حدوث العالم وهو ما سوى [الله][١١] ذاتًا وصفة؛

(١) في «ح»: «وبمغايرته».
(٢) الزيادة من «ح».
(٣) الزيادة من «ح».
(٤) الآية: ٦١ من سورة العنكبوت، ٢٥: لقمان، ٣٨: الزمر، ٩: الزخرف.
(٥) في «ح»: «حين»!
(٦) الزيادة من «ز».
(٧) في «ح»: «المستحق بصفات»!
(٨) في «ز»: «والجمال».
(٩) في «ح»: «فتبعوا بطائفة».
(١٠) في «ح»: «الطريق».
(١١) الزيادة غير موجودة في «ح».

فإن الصفات لا عين الذات ولا غيرها عند أهل السنة[١] وقد نفت المعتزلة أصل[٢] الصفات والأسماء تحرزًا من تعدد القدماء فتبين أن مقال هذا الجاهل - مع أنه[٣] ليس تحته طائل - مخالف لإجماع أهل الإيمان؛ إذ يلزم من قوله قدم باطن الأشياء وهو واضح البطلان. وكلامه هذا قول بعض الفلاسفة: إن الأشياء قديمة بذواتها محدثة بصفاتها شبيه بشبهة[٤] الدهرية المدفوعة بلزوم دوام الممكنات بدوام بارئ المخلوقات، ووجوب ألا يحصل شيء في العالم من التغيرات فسبحان من يغير ولا يتغير لا في الذات ولا في الصفات.

ثم التوحيد[٥] في اللغة: الحكم أو العلم بأن الشيء واحد، وفي الاصطلاح: هو تجريد الذات الإلهية عن كل ما يتصور في الأفهام ويخيل في الأذهان والأوهام وهذا معنى قول علي كرم الله وجهه! لما سئل عن التوحيد ما معناه؟

فقال: التوحيد أن تعلم أن ما خطر ببالك أو توهمته في خيالك أو تصورته في حال من أحوالك فالله تعالى وراء ذلك . ويرجع إليه

---

(١) هذا له معنى صحيح باعتبار أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد.

فإذا قال المسلم: أعوذ بعزة الله، فإنه قد عاذ بصفة من صفات الله تعالى، ولم يعذ بغير الله. وعندما نقول: ذات فلا بد من إضافتها فمثلًا يقال: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عزة، ذات علم، فلا تستعمل إلا مضافة. وراجع لمزيد من الفائدة «شرح العقيدة الطحاوية» (ص١٢٩-١٣١).

(٢) في «ز»: «أهل»!

(٣) في «ز»: «أن».

(٤) في «ح»: «تشبيه».

(٥) في «ح»: «ثم التوحيد اللغة كل ما يتصور في الأفهام ويخيل في الأذهان والأوهام»!!

قول الجنيد - قدس الله سره -: التوحيد إفراد القِدَمْ من الحدوث[١] إذ لا يخطر ببالك إلا حادث[٢] فإفراد القِدَمْ أن لا يحكم على الله بمشابهة شيء من الموجودات لا في الذات ولا في الصفات فإن ذاته لا تشبه الذوات ولا صفاته قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٣] ولذا[٤] [قيل: ومعنى][٥] كون الله واحدًا نفي الانقسام في ذاته، ونفي التشبيه والشريك عن ذاته وصفاته. وأما ما نقل عن بعض العارفين من أن التوحيد إسقاط الإضافات، فهو بيان توحيد الأفعال حيث يتعين فيه أن يسقط عن نظره ملاحظة الأسباب والآلات ليتضح له أن الخلق جميعًا لا يملكون لأنفسهم ضرًا ولا نفعًا، ولا يملكون موتًا ولا حياة ولا نشورًا.

ثم اعلم أن مذهب أهل الإسلام أن معرفة الله تعالى واجبة على جميع الأنام، لكن اختلفوا في طريقها؛ فمذهب الصوفية أن طريقها الرياضة والتخلية والتحلية وتصفية[٦] الطوية لقبول التحلية [و][٧] ليستفيد الواردات وشواهد تكثيرها التي عجز العقل عن تفسيرها[٨]. وذهب جمهور المتكلمين [إلى][٩] أن طريقها إنما هو النظر والاستدلال بالأدلة النقلية من

(١) في «ز»: «الحديث».
(٢) في «ز»: «حاديث»!
(٣) الآية ١١ من سورة الشورى.
(٤) في «ح»: «ولهذا».
(٥) الزيادة من «ز»!.
(٦) في «ز»: «وتصوية»!
(٧) الزيادة من «ز».
(٨) في «ز»: «وشواهد يكثرها المعرفة التي يعجز العقل عن تعبيرها».
(٩) الزيادة من «ح».

الكتاب والسنة المطابقة للأدلة العقلية. وقال بعضهم: يعرف بالعقل المجرد الباقي على الفطرة الأصلية. وقال بعضهم: يعرف الله بالله لا بغيره. وهذا أشبه[١] بمذهب[٢] الصوفية.

وعن هذا قالوا: إن أحدًا لا يعرف الله حق معرفته، وإن كان نبيًّا مرسلًا، أو ملكًا مقربًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٣]. وكقوله سبحانه [وتعالى][٤]: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[٥] وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٦]. ومن هنا قال ﷺ: «**لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**»[٧]. وقال: «**لا تتفكروا في ذات الله**»[٨]. وقال: «كل الناس في ذات الله حمقى»[٩]. ومن ثم قال الصديق

---

(١) في «ز»: «الشبه».

(٢) في «ح»: «لمذهب».

(٣) الآية ٨٥ من سورة الإسراء.

(٤) الزيادة من «ح».

(٥) الآية ١١٠ من سورة طه.

(٦) الآية ١٠٣ من سورة الأنعام.

(٧) صحيح: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٨٦).

(٨) حسن: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٦٧-٦٨) بإسناد لا بأس به في الشواهد، وله شاهد من حديث ابن عباس موقوفًا: أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٣٦٠) بإسناد ضعيف، وبه يرتقي الحديث مع شاهد ثالث عند الطبراني - كما في «المجمع» (١٠/ ٨١) - من حديث أبي هريرة، وإسناده ضعيف أيضًا، وقد حسنه بهذه الشواهد الألباني في «الصحيحة» (١٧٨٨).

قلت: وقد وقفت على شاهد للحديث مرسل من رواية عمرو بن مرة عند الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٦٤٥) بإسناد لا بأس به إن شاء الله، وبه يثبت الحديث بلا ريب.

(٩) لم أجد له أصلًا ثابتًا عن رسول الله ﷺ.

الأكبر[١]: العجز عن درك الإدراك إدراك. وورد «عليكم بدين العجائز»[٢]. فسبحان من لا يعرفه إلا هو! وهذا لا ينافي قول أبي حنيفة: نعرف الله حق معرفته. لأنه أراد به ما أوجب عليه من معرفة ذاته وصفاته لا كنه[٣] معرفته وإحاطة كمالاته. وأما قوله: ولا نعبده حق عبادته. أي: لا يمكننا أن نعبد حق طاعته؛ لأنا ضعفاء عاجزون عن كمال هذه الحالة [ولو][٤] بالإرادة حيث لا ننفك عن التقصير وإيقاع الخلل في العبادة.

ثم اعلم أن الواحد والأحد من الأسماء[٥] الحسنى وفرق بينهما بأن الأحد في الذات والواحد في الصفات، فعن الزهري أنه لا يوصف شيء بالأحدية غير الله . ويؤيده قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٦] بالعبارة الحصرية، فالأحدية تخالف ما قاله الوجودية من تصور الكثرة الباطنية والظاهرية مع أن العارفين بالله يبطلون الاثنينية بالكلية، ويقولون في التوحيد الصرف كما ورد عن بعض الأحرار: ليس في الدار غيره[٧] ديَّار. وجاء عن [بعض][٨] أرباب الشهود:

---

(١) هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

(٢) موضوع! وإيراد المؤلف له بصيغة الجزم غريب جدًا، كيف وهو الذي حكم عليه بالوضع في «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » (١٩٩)!

وانظر الكلام بالتفصيل على هذا الحديث في «المقاصد الحسنة» السخاوي «٧١٤»، و«كشف الخفاء» للعجلوني (١٧٧٤).

(٣) الكُنْهُ: حقيقة الشيء: «المعجم الوسيط» (٢/٨٠٨).

(٤) الزيادة من «ز».

(٥) في «ز»، «ح»: «أسماء »! ولعل الصواب ما أثبته.

(٦) الآية ١ من سورة الإخلاص.

(٧) في «ز»: «غير»!

(٨) الزيادة من «ز».

سوى الله والله ما في الوجود، كما ورد في حزب بعض مشايخنا من قوله: استغفر الله مما سوى الله وهذا المعنى وأمثاله مستفاد من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[1] و﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[2] ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ﴾[3] و﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾[4] أي الأول الأزلي والآخر الأبدي الظاهر بصفاته الباطن في ذاته ومستنبط من حديث « **أصدق كلمة قالها الشاعر ألا كل شيء ما خلا الله باطل**»[5]. ومأخوذ من قول علي كرم الله وجهه:

هو مع كل شيء لا بمقارنة، وغير كل شيء لا[6] بمزايلة . مشيرًا إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[7] وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[8]. وأما أرباب الكمال المتجلي،[9] عليهم بنعت الجلال ووصف الجمال، فهم جامعون بين الأحوال لا يحجبهم الكثرة عن الوحدة، والوحدة عن الكثرة، وهذا معنى قوله ﷺ: «المؤمن مرآة[10] المؤمن»[11].

---

(١) الآية من سورة القصص.

(٢) الآية ٢٧ من سورة الرحمن.

(٣) الآية ١١٥ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٣ من سورة الحديد.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٤٨٩)، ومسلم (٢٢٥٦).

(٦) في «ز»: «لانه»!

(٧) الآية: ٤ من سورة الحديد.

(٨) الآية ١٦ من سورة ق.

(٩) في «ح»: «للتجلي»!

(١٠) في «ح» رسمت هكذا: «مرآت»!

(١١) صحيح: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٣٨، ٢٣٩)، وأبو داود (٤٧٩٧) بسند لا بأس به، وله شاهد من حديث أنس في «الأوسط» - =

فإن هذه الطائفة يرون الخلق مرآة[١] الحق، أو الحق مرآة[٢] الخلق، والأول أظهر؛ لأن الخلق هو المظهر، فإنه قال: «كنت كنزًا مخفيًا»[٣] فتدبر.

ويشير إلى الجمع بين المرتبتين قوله سبحانه [وتعالى][٤]: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٥] فإن العبادة إشارة إلى التفرقة كما أن الاستعانة عبارة عن الجمعية. وكذا قوله: لا إله تفرقة، وإلا الله جمعيَّة؛ لأن في الأول ملاحظة الكثرة، وفي الثاني مشاهدة الوحدة. وقد قالت الصوفية[٦]: الجمعية بدون التفرقة زندقة، والتفرقة بدون الجمعيَّة كفر ومَفْسَقَةٌ. وقالوا: إن المريد في مقام المزيد[٧] ينبغي أن يقول في باطنه عند كلمة التوحيد أولًا لا معبود إلا الله. وهذه شريعة، ثم يقول: لا موجود إلا الله. وهذه طريقة، ثم لا مشهود إلا الله. وهذه حقيقة، ولا يلزم منه الاستهلاك من

= مجمع البحرين - (٤٣٧٠) وإسناده ضعيف، وبه يصح الحديث إن شاء الله تعالى، وقد حسنه السيوطي - كما في «فيض القدير» (٩١٤١) - وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩٢٦)، و «صحيح الجامع» (٦٦٥٥)، وهو الصواب.

(١) في «ح»: «مرآت»، وفي «ز»: «مرآء»!

(٢) في «ح»: «مرأت»، وفي «ز»: «مرآت»!

(٣) باطل لا أصل له! وممن نص من الحفاظ على ذلك ابن تيمية والزركشي والسخاوي وابن حجر.

انظر «المصنوع في معرفة الموضوع » (٢٣٢) والعجب أن القاري هو مؤلف هذا الكتاب الذي أحلت إليه، وهو الذي أقر بوضعه فكيف اعتمده ها هنا!!

(٤) الزيادة من «ح».

(٥) الآية ٥ من سورة الفاتحة.

(٦) لا إله إلا الله؛ أي: لا معبود بحق إلا الله: هذا هو مفهوم السلف الصالح لمعنى هذه الكلمة، والخير في اتباع نهجهم وعدم الابتداع!

(٧) في «ح»: «المريد»!

عين الأحدية ما توهمه الوجودية [من][(١)] عكس القضية؛ فإذا عرفت ذلك ما يعتد الوجودية على ما هنالك من نسبة القول الباطل الذي صدر من القلب الغبي[(٢)] إلى الشيخ محيي الدين بن عربي[(٣)] الله أعلم بصحة النسبة[(٤)] في الرواية ليحكم بكفر قائله بناءً على ما تقتضيه الدراية [وهو أنه ذكر في «الفتوحات المكية» بالعبارة الردية][(٥)] وهي قوله: سبحان من أظهر الأشياء وهو عينها[(٦)] وهذا كما ترى مخالف لجميع أرباب النحل والملل الإسلامية، وموافق لما عليه الطبيعية والدهرية؛ ولذا كتب العارف الرباني الشيخ علاء الدولة السمناني في حاشية هذه العبارة الدنية: أيها الشيخ، لو سمعت من أحد أنه[(٧)] يقول: فضيلة الشيخ عينه لا تسامحه، بل تغضب عليه، فكيف يسوغُ العاقل أن ينسب إلى الله تعالى هذا الهذيان؟! تب إلى الله تعالى توبة نصوحًا لتنجو من هذه الورطة [الوعرة][(٨)] التي يستنكف منها الدهريون والطبيعيون واليونانيون والشكمانيون. ثم قال ومن [لم][(٩)] يؤمن بوجوب وجوده، فهو كافر حقيقي؛ ومن لم يؤمن بوحدانيته، فهو

(١) الزيادة في «ز».

(٢) في «ح»: «الغي».

(٣) في «ح»: «إلى الشيخ ابن العربي»!

(٤) في «ز»: «النية»!

(٥) غير موجود بتمامه في «ح»!

(٦) قال محقق هذه الرسالة: رأيت بعيني رأسي في قُونية في مقبرة أحد كبار الاتحادية، وهو جلال الدين الرومي - المسمَّى مولانا! - هذه العبارة نفسها «سبحان من أظهر الخلائق وهو عينها»! فاللهم هذا بهتان عظيم!

(٧) في «ح»، «ز»: «أن» ولعل الصواب ما أثبته!

(٨) الزيادة من «ز».

(٩) الزيادة من «ز».

مشرك حقيقي؛ ومن لم يؤمن بنزاهته من جميع ما يختص بالممكن[١] فهو ظالم حقيقي؛ لأنه ينسب إليه ما لا يليق بكمال قدسه. والظلم وضع الشيء في غير موضعه؛ ولذلك قال تعالى في محكم كتابه: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٢] وسبحانه وتعالى عن وصف الجاهلين ثم نقل عن بداية أمره في مقام التوحيد إلى الفرق[٣] حيث كان يظهر أن الحلول كفر والاتحاد توحيد أنه أنشد يعني على وجه التضمين.

أنا من أهوى ومن أهوى أنا ليس في المرآة[٤] شيء غيرنا

قد سها المنشد إذ أنشده نحن روحان حللنا بدنا

أثبت الشركة شركًا واضحًا كل من فرق فرقًا[٥] بيننا

لا أناديه ولا أذكره إن ذكري وندائي[٦] يا أنا

ثم قال: فلما وصلت إلى نهاية مقام التوحيد، ظهر أنه غلط محض، فرجعت إلى الحق. انتهى. كما نقله مولانا عبد الرحمن الجامي في كتابه النفحات، وهو في نقله من جملة الثقات، والحاصل أنه مقام ناقص ابتلي به المنصور[٧] حيث قال: أنا الحق. ولعل

---

(١) في «ز»: «به الممكن».

(٢) الآية ١٨ من سورة هود.

(٣) في «ز»: «أي الصرف»!

(٤) في «ح»: «المرآت»، وهكذا هو في جميع المواضع، ولعل كاتب هذه النسخة كان تركي الأصل. والله أعلم.

(٥) في «ح»: «فرقنا»!

(٦) في «ح»: «وثنائي».

(٧) هو الحلاج، واسمه: الحسين بن منصور: متهم بالزندقة والحلول والشعبذة، وقد ادعى الألوهية، وقد ترجمه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/٣١٣ -٣٠٤) وقال في آخر كلامه: «والله أعلم بسره، ولكن مقالته نبرأ إلى الله منها، فإنها محض الكفر...».

البسطامي[١] في هذا الحال [قال][٢]: ليس في جبتي سوى [الله][٣]. نعم فرق [بين] قول منصور وقول فرعون؛ أن المنصور غلب عليه مشاهدة الحق حتى باين[٤] عن ملاحظة الخلق فقال ما قال. وأما فرعون فقوله نشأ من غلبة رؤية نفسه وجسمه ومطالعة كثرة حشمه وخدمة، وذهل عن مشاهدة خالقه ومنعمه وكبريائه وعظمته وبهائه؛ ولهذا اختلف العلماء في حق المنصور، واتفقوا على كفر فرعون المهجور.

هذا، وقد قال الإمام الرازي: إن المجسم ما عبد الله قط؛ لأنه يعبد ما تصوره في وهمه من الصورة، والله تعالى مُنَزَّه عن ذلك. قلت: فالوجودي[٥] كذلك فإن تصوره على وجه تَنَزَّه سبحانه عما هنالك. ومما يدل على بطلان مذهبه أنه سئل أبو حنيفة عما لو قيل: أين الله تعالى. فقال له: كان الله قبل أن يخلق الخلق. ويقال: كان الله ولم يكن أين [ولا خلق][٦] ولا شيء، وهو خالق كل شيء. وأما حكم النبي ﷺ[٧] عند إشارة الأَمَة إلى السماء بكونها مؤمنة[٨]، فباعتبار أنها يُظَنُّ بها أنها[٩]

(١) هو أبو زيد طيفور بن عيسى، له كلام جيد نافع، وله كلام ناقع! وقد ترجمه الذهبي في «السير» ٩ (١٣/٨٦-٨٩) واعتذر له بكلام هناك فراجعه.

(٢) الزيادة من «ز».

(٣) الزيادة من «ز».

(٤) في «ز»: «حتى بين»!.

(٥) في «ح»: «يعبد».

(٦) الزيادة من «ز».

(٧) في «ز» «عليه السلام».

(٨) صحيح: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٣٧).

(٩) في «ح»: «باعتبار أنها تظن أنها».

من عبدة الأوثان[١]، فبإشارتها إلى السماء علم أن معبودها ليس من الأصنام. وأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[٢] أي: معبود فيهما ومتصرف في نفسهما وأهلهما. وأما ما نقل عن بعض العارفين: كان الله ولم يكن معه شيء، والآن على[٣] ما كان [عليه]، فمحمول على مشاهدة حقيقة التوحيد وملاحظة حال التفريد؛ إذ ليس شيء مستقل في وجوده ومقام شهوده في نظر العرفاء كالهباء وكالسراب في الصحراء؛ فتبين الفرق بين الوجودية [الموجودين وبين الوجودية][٤] الملحدين، حيث قال[٥] الأولون: الوجود المطلق هو الحق نظرًا أنه الفرد الكامل. وقال الآخرون: الوجود المطلق لتضمنه الخلق الشامل. كما يشير إليه قول بعضهم: الله هو الكل، وأنت الجزء؛ فإذا وصلت إلى مقام الحضور ونفي الشعور، صرت الكل في عالم الظهور. وقد تقرر في علم العقائد من المواقف والمقاصد أنه سبحانه وتعالى منزه من أن يكون كلًا أو كليًا في المشاهد.

ثم اعلم من رَوَى عن أبي حنيفة رحمه الله أن الله تعالى ماهية لا يعرفها إلا هو، فقد افترى عليه؛ لأن الشيخ أبا منصور الماتريدي[٦]

---

(١) هذا تأويل غير مقبول، بل هي أجابت بفطرتها التي فطرها الله عليها من أن الله سبحانه وتعالى في السماء! وقد ذكر شارح الطحاوية القاضي ابن أبي العز الحنفي أدلة كثيرة جدًا على إثبات علو الله تعالى فراجعه هناك. «شرح الطحاوية» (ص ٣١٩-٣٣٢).

(٢) الآية ٨٤ من سورة الزخرف.

(٣) في «ز»: «عليه»!

(٤) الزيادة في «ز»!

(٥) في «ح»: «قالوا»!

(٦) هو محمد بن محمد بن محمود من علماء الكلام، وقد ردَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع متعددة من «الفتاوى» له.

مع كونه أعرف الناس بمذهبه لم ينسب هذا القول إليه ونفى القول بالماهية. كذا في شرح القونوي[(١)] لعمدة النسفي[(٢)] ولا يبعد أن يراد بالماهية الحقيقة الذاتية، فإنها لا يعرفها إلا هو؛ فمن ادعاها[(٣)] حكم على جهله بها.

ثم في كتب العقائد أنه لا يقال: صفاته تحل ذاته، أو تحل ذاته صفاته، أو صفاته معه أو فيه أو مجاورة له؛ لأن هذه الألفاظ تستعمل في المغايرات ولا تغاير هنا، بل يقال: صفاته قائمة بذاته وصفاته لا هو ولا غيره. أما الأول فظاهر[(٤)]. وأما الثاني فلأنه لو كانت غيره، لوجب أن يكون معه في الأزل غير الله تعالى، وهو كفر[(٥)]، ولا يجوز أن يكون ولا يجوز أن يكون بعضه؛ لأن التبعيض[(٦)] [من][(٧)] علامات الحدوث، ولا يجوز أن تكون[(٨)] هذه الصفات حادثة؛ لأن القول

---

(١) هو محمد بن يوسف بن إلياس شمس الدين توفي سنة ٧٨٨هـ أقبل في آخر عمره على الحديث، وهو الذي شرح «عمدة النسفي» في أصول الدين. «الأعلام» (٨/ ٢٨).

وقد وقع في «ز»: «القنوي»!

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمد توفي سنة ٧١٠هـ فقيه حنفي مفسر، من أشهر كتبه «مدارك التنزيل» في تفسير القرآن، لكنه مؤول في الصفات! انظر ترجمته في «الأعلام» (٤/ ١٩٢).

(٣) في «ح» رسمت هكذا: «ادعى ها»!

(٤) في «ح»: «فظ»!

(٥) في «ز»: «وللقول بأزليته غير الله تعالى كفر»!

(٦) في «ح»: «البعض».

(٧) الزيادة من «ز».

(٨) في «ح»: «يكون».

بحدوثها يؤدي إلى أن الله تعالى يكون موصوفًا بأضدادها[(١)] فالله تعالى منزه عن ذلك، فكيف هذا الجاهل يقول: إن الأشياء بباطنها متحد مع الله. فنقول له: قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[(٢)] أي: كتابه ورسوله فبيننا الكتاب والسنة وقال: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ۝٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ﴾[(٣)] فهم[(٤)] فيما ورد فيهما من مقتضى أهوائهم معتقدون، وفي مخالف آرائهم معرضون، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾[(٥)] وأخبر أن المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت؛ أي: الشيطان وأتباعه، ويزعمون أنهم [إنما][(٦)] أرادوا إحسانًا وتوفيقًا في اتباعه، كما يقول كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم، إنما نريد أن نحس[(٧)] الأشياء بتحقيقها؛ أي: ندركها ونعرفها بماهيتها وكميتها وكيفيتها، ولم

---

(١) لم يكن أئمة السلف يطلقون على صفات الله وكلامه أنها غيره ولا أنها ليست غيره؛ لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو؛ ولهذا فلا بُدَّ من التفصيل والبيان، فإن أريد بالغير أن هناك ذاتًا مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها، فهذا غير صحيح، وهو باطل، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها...«شرح العقيدة الطحاوية» (ص١٢٩).

(٢) الآية ٥٩ من سورة النساء.

(٣) الآية ٤٩ من سورة النور.

(٤) في «ح»: «فيهم»!

(٥) الآية ٦٥ من سورة النساء.

(٦) الزيادة من «ز».

(٧) في «ح»: «نحسس».

يعرفوا أن من الأشياء ما لا يدرك كُنْهُهُ وحقيقته، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[١] و﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[٢]؛ ولذا لما قال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[٣]، قال موسى رب السماوات والأرض وما بينهما. فسئل عن الذات وأخبر عن الصفات لتعذر معرفته كما أشار إليه ﷺ بقوله: **«لا أحصي ثناءً عليك»**[٤]. و**«لا تتفكروا**[٥] **في ذات الله وتفكروا في آلائه»**[٦]. وعد العجز عن درك الإدراك إدراكًا[٧] وهنا حديث **«لا أدري نصف العلم»**[٨]. وقول الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾[٩] وقول الأنبياء: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[١٠].

ثم هؤلاء[١١] الجهلة بعقولهم الكاسدة وآرائهم الفاسدة يزعمون أنهم يريدون التوفيق بين الدلائل التي عندهم مما يسمونها العقليات - وهي في الحقيقة محض الجهليات - وبين الدلائل النقلية المنقولة عن[١٢] الكتاب

---

(١) الآية ١١٠ من سورة طه.

(٢) الآية ١٠٣ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الشعراء.

(٤) صحيح. وقد تقدم أن مسلمًا أخرجه في «صحيحه» (٤٨٦).

(٥) في «ح» «لا تفكروا».

(٦) حسن. وقد تقدم تخريجه ص١٧ .

(٧) ليس بحديث، وقد ذكره المؤلف من قول الصديق. والله أعلم!

(٨) ليس بحديث، وإنما هو من قول الشعبي كما في «سنن الدارمي» (ج١ ص٤٥). وانظر «المقاصد الحسنة» (١٢٨٢).

(٩) الآية ٣٢ من سورة البقرة.

(١٠) الآية ١٠٩ من سورة المائدة.

(١١) في «ح»، «ز»: «هذه».

(١٢) في «ح»: «وعن»!

والسنة. وقد يتفوهون أنهم[١] يريدون التحقيق والتدقيق بالتوفيق بين الشريعة والفلسفة كما يقول كثير من المبتدعة [من][٢] المتنسكة والجهلة من المتصوفة حيث يقولون: إنما نريد الإحسان بالجمع بين الإيمان والإتقان[٣] والتوفيق بين الشريعة والحقيقة، ويَدُسُّون فيها دسائس مذاهبهم الباطلة ومشاربهم العاطلة من الاتحاد والحلول والإلحاد والاتصال ودعوى الوجود والمطلق، وأن الموجودات عين الحق، ويتوهمون أنهم في مقام الجمعية والحال أنهم في عين التفرقة والزندقة، وكما يقول كثير من الملوك والحكام والأمراء[٤] إذا خالفوا في بعض أحكام الإسلام: إنما نريد الإحسان[٥] بالسياسة الحسنة والتوفيق بينها وبين الشريعة المستحسنة، فكل من طلب أن يحكم في شيء من أمر الدين غير ما هو ظاهر الشرع المبين له نصيب من ذلك وهو هالك فيما هنالك[٦].

واعلم أن نبينا عليه الصلاة والسلام قد أوتي فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه ولوامعه، فبعث بالعلوم الكلية والمعارف الأولية والآخرية على أتم الوجوه[٧] فيما يحتاج إليه السالك في الأمور الدينية والدنيوية والأخروية. ولكن كلما ابتدع شخص بدعة اتَّسَعُوا[٨] في جوابها،

---

(١) في «ح»: «وقد أنهم».

(٢) الزيادة من «ح».

(٣) في «ح»: «وإتقان»! والتصويب من «ز».

(٤) في «ز»: «الملوك والأمراء والحكام».

(٥) في «ح»: «الإحسانات»!

(٦) في «ح»: «غير ما هو ظاهر الشرع فيما هنالك المبين فله نصيب من ذلك وهو هالك».

(٧) في «ز»: «الوجه».

(٨) في «ح»: «سعوا».

واضطربوا في بيان خطئها[١] وصوابها، فالعلم نقطة كثرها الجاهلون؛ ولذلك صار كلام الخلف كثيرًا قليل البركة، بخلاف كلام السلف، فإنه [قليل][٢] كثير البركة والمنفعة، فالفضل[٣] للمتقدمين لا ما يقوله جهلة المتكلمين، إن طريقة المتقدمين أسلم وطريقتنا[٤] أحكم وأعلم[٥] وكما يقول من لم يقدرهم[٦] قدرهم من المنتسبين إلى الفقه أنهم لم يتفرغوا لاستنباط[٧] وضبط قواعده وأحكامه اشتغالًا[٨] منهم بغيره، والمتأخرون تفرغوا لذلك فهم[٩] أفقه بما يتعلق هنالك، فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة[١٠] مقادير السلف وعن علومهم وقلة تكلفهم. فتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي همة القوم مراعاة[١١] أصولها ومعاهدها وضبط قواعدها وشد معاقدها، وهممهم مشمرة[١٢] إلى المطالب العالية والمراتب الغالية، فالمتأخرون في شأن، والقوم في شأن،

(١) في «ح»، «ن»: «خطائها».

(٢) الزيادة من «ز».

(٣) في «ح»: «والفضل».

(٤) في «ح»: «وطريقنا».

(٥) انظر ما كتبه شارح الطحاوية في «العقيدة الطحاوية» (ص ٢٢٧-٢٣٧) عن هذا الموضوع الخطير، وراجع أيضًا مقدمة كتاب «أقاويل الثقات» لمرعي الحنبلي.

(٦) في «ح»: «ولم يقدر».

(٧) في «ح»، «ز» «الاستنباط». ولعل الصواب ما أثبته.

(٨) في «ز»: «اشتغاله»!

(٩) في «ح»: «فمنهم»!

(١٠) في «ح»: «معرفت»!

(١١) في «ح»: «مراعات»! وضبطت في «ز» هكذا: «مراعاة»!

(١٢) في «ح»: «وهمهم مثمرة»!

وهو سبحانه وتعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[١] و﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾[٢]. ومن هنا قال الغزالي[٣]: ضيعت قطعة من العمر العزيز في تصنيف البسيط والوسيط والوجيز. ولهذا لا تجد عند جهلة الصوفية من المعرفة[٤] واليقين في جميع أمور الدين ما يوجد عند عوام المؤمنين فضلًا عن علمائهم الموقنين[٥]؛ وذلك لأن اشتمال مقدماتهم على الحق والباطل أوجب المراء والجدال، وانتشر كثرة القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق[٦] عنه المجال[٧]، واتسع[٨] كلامهم في أمور المحال.

إذا عرفت ذلك وتبين لك ما هنالك من المهالك الواقعة للسالك[٩] في ضيق المسالك، فاعلم[١٠] أن أول ما يؤمر به العبد علم التوحيد الذي هو عبارة عن الإيمان والتصديق والإقرار على وجه التحقيق

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الرحمن.

(٢) الآية ٣ من سورة الطلاق.

(٣) بل قد أضاع - رحمه الله - عمره في التصوف والكلام، ثم أقبل آخر عمره على الحديث.

انظر «الغزالي والتصوف» لعبد الرحمن دمشقية.

(٤) في «ح»: «المعرفت»!

(٥) في «ح»: «الموفقين».

(٦) في «ح» « ما يضيقه».

(٧) في «ح»: «الحال».

(٨) في «ز»: «والتسع».

(٩) في «ح»: «للسالكين».

(١٠) في «ح»: «واعلم»!

إما حقيقة أو حكمًا فإن من صلى ولم يتكلم بالشهادتين اختلف[١] فيه العلماء الأعلام، والصحيح عندنا أنه يصير مسلمًا بكل ما هو من خصائص[٢] الإسلام ولو لم يتكلم بهما لتحقيق المرام على ما ذكره العلامة علي بن أبي العز الحنفي[٣] في شرح عقيدة الطحاوي[٤] والتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام وآخر ما يخرج به من الدنيا على وَفْق النظام كما قال عليه الصلاة والسلام: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة**»[٥]. والعبرة بالخاتمة اللاحقة لأنها مظهر القائمة السابقة. والتوحيد إما في الذات بمعنى[٦] أنه يعبد وحده لا شريك له، وإما[٧] الصفات فإنه لا شبيه له في صفاته الذاتية، وإما في الأفعال فإنه الفعال لما يريد ويفعل الله ما يشاء وهو خالق كل شيء فاعبدوه. وأما الجهم بن صفوان ومن وافقه من نفاة الصفات حيث أدخلوا نفي الصفات في مسمى توحيد الذات لئلا يلزم تعدد

---

(١) في «ح»، «ز»: «اختلفوا». وهي لغة صحيحة أيضًا!

(٢) في «ز»، «ح»: «خصايص».

(٣) هو القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز: فقيه حنفي كان قاضي القضاة في دمشق ثم في مصر ثم في دمشق أيضًا، توفي رحمه الله في عام ٧٩٢هـ. «الأعلام» (٥/ ١٢٩).

(٤) قال السبكي: «جمهور المذاهب الأربعة على الحق يقرون عقيدة الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفًا وخلفًا بالقبول».

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٣)، وأبو داود (٣١١٦)، والحاكم (١/ ٣٥١) وصححه ووافقه الذهبي! وإنما هو حسن الإسناد من حديث معاذ رضي الله عنه لكن له شاهد عند ابن حبان - زوائده - (٧١٩) من حديث أبي هريرة، وفي سنده ضعف يتقوى به الحديث إن شاء الله تعالى. وقد صححه السيوطي والسبكي. «فيض القدير» (٦/ ٢٠٦-٢٠٧).

(٦) في «ح»: رسمت هكذا: «بمعنا».

(٧) في «ح»: «فأما».

الواجب من القدماء فمعلوم الفساد بالضرورة عند العلماء؛ فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج وإنما الذهن [قد يتصور][١] المحال ويتخيله وهذا غاية التعطيل. والمذهب الحق هو الوسط بين التشبيه المحقق والتنزيه المطلق، قال شارح عقيدة الطحاوي: وهذا القول الذي هو ظاهر الفساد قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول أو الاتحاد[٢] وهو أقبح من كفر النصارى في الاعتقاد، فإن النصارى خصوه بالمسيح من الكائنات، وهؤلاء عموا جميع الكائنات.

ومن فروع هذا التوحيد أن فرعون وقومه كاملو الإيمان عارفون بالله [تعالى][٣] على التحقيق والإيمان، ومن فروعه أنه لا فرق بين الماء والخمر والزنا والنكاح فكل[٤] من عين واحدة بل هو العين الواحدة[٥].

ومن فروعه أن الأنبياء ضيقوا على الناس تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا. انتهى.

وكأنه أشار إلى أقوال نسبت إلى الشيخ ابن عربي[٦] من أنه قال في الفصوص[٧]. من ادعى الألوهية فهو صادق في دعواه. ومن أنه أباح

---

(١) في «ح»: «يتصور».

(٢) في «ح»: «واتحاد»!.

(٣) الزيادة من «ح».

(٤) في «ز»: «الكل».

(٥) في «ح»: «الواحد».

(٦) في «ز»: «ابن العربي».

(٧) هو كتاب فصوص الحكم المقطوع بنسبته لابن عربي الصوفي، وقد انتشر هذا الكتاب في العالم الإسلامي وروج له أصحاب وحدة الوجود، وترجم لعدة لغات منها اللغة التركية، وقد وقفت على طبعات له منتشرة في تركيا انتشار كتب الأذكار وغيرها! وقد طبع الكتاب بتحقيق أحد أذناب المستشرقين، وهو أبو العلاء =

المكث للجنب والحائض في المسجد، وأنه لا يحرم فرجًا، وأنه يقول بقدم العالم ومن أنه قال: ضيَّق ابن أبي كبشة أمر الدنيا على الموحدين وأن فرعون خرج من الدنيا طاهرًا ومطهرًا[(١)] وقد ذكرت بطلان هذا القول في رسالة[(٢)] مستقلة وقعت شرحًا وطرحًا لرسالة جعلها الجلال الدواني[(٣)] تبعًا له في هذه المراتب الأداني[(٤)] ومن نظر إلى كتاب الفتوحات[(٥)] رأى فيها عجائب المخلوقات، وقد صرح في الفصوص بأن الرياضة إذا كملت اختلط ناسوت صاحبها بلاهوت الله انتهى.

وهذا عين مذهب النصارى حيث قالوا: امتزجت الكلمة بعيسى امتزاج الماء باللبن[(٦)]. فاختلط ناسوته بلاهوت الله سبحانه حتى ادعوا أنه ابن الله تعالى شأنه وتعظم سلطانه .

= عفيفي، في بيروت - دار الكتاب العربي! وقد رد على هذا الكتاب وغيره من كتب ابن عربي عدد كبير من العلماء منهم سعد الله بن عيسى المشهور بسعدي أفندي والذي توفي سنة ٩٤٥هـ وهو من علماء الأحناف المرضيين سيرة واعتقادًا. انظر «شذرات الذهب» (٨/ ٢٦٢).

(١) في «ز»: «طاهرًا مطهرًا».

(٢) هي رسالة قيمة للمؤلف، بعنوان: «فر العون ممن يدعي إيمان فرعون» وقد وقفت عليها، وتوجد منها نسخ خطية عديدة.

وانظر إلى تعبير ابن عربي إذ سمى النبي ﷺ بما سماه به كفار قريش قديمًا!

(٣) هو محمد بن أسعد جلال الدين الدواني: فيلسوف، له اعتناء بالعلوم العقلية، وعمل قاضيًا، وقد صنف العديد من المؤلفات معظمها في علم الكلام وله رسالة في شرح هياكل النور للسُّهْروردي المقتول على الزندقة! انظر «الأعلام» (٦/ ٢٥٧).

(٤) في «ح»: «الأدنى»!

(٥) هو كتاب «الفتوحات المكية» المقطوع بنسبته لابن عربي أيضًا، وهو مطبوع ومتداول!

(٦) «ح»: «بالابن»!

وقال[(١)] العلامة شرف الدين ابن المقريء[(٢)]: ولهذا طائفة من العوام وقعوا في الفتنة من هذا الكلام وقالوا: هذا الكلام باطن لا يعرفه إلا أهل الإلهام. ولبَّسوا على الناس حتى أصغى الجاهل إلى أقوالهم من أن كل شيء هو الله، وأن الخالق هو المخلوق وأن المخلوق هو الخالق وأن الألوهية بالجُعل فمن جَعَلْتَهُ إلهك فقد عرفته وما عرفك، وأن[(٣)] المنفي في لا إله إلا الله هو المثبت فجعلوا كلمة الشهادة ما لا معنى له ولا فائدة تحته وأشباه هذا من كلامهم ما لا يحصى كثرة[(٤)] وهو في كتابه يأمر بعبادة[(٥)] الأوثان والتنقل في الأديان بقوله: إياك أن تقتصر[(٦)] على معتقد واحد فيفوتك خير كثير، فاجعل نفسك هيولى لسائر المعتقدات . فما كتبه إلا كَسُمّ دسّ في الإسلام ومصيبة أصيب بها كثير من الأنام.

وقال شيخ مشايخنا العلامة الجزري[(٧)]: يحرم مطالعة كتبه والنظر فيها والاشتغال بها، ولا يلتفت إلى قول من قال: إن هذا الكلام المخالف لظاهر المرام ينبغي أن يؤَول[(٨)] بما يوافق أحكام الإسلام فإنه غلط من

---

(١) في «ز»: «قال».

(٢) هو إسماعيل بن أبي بكر باحث يمني شافعي، له عدة مصنفات، وقد تولى التدريس والإمارة في دولة الأشراف، وتوفي سنة ٨٣٧هـ. «الأعلام » (١/٣٠٦).

(٣) في «ح»: «وأما»!

(٤) في «ح»: «كثيرة»! ولعل الصواب ما أثبته.

(٥) في «ز»: «العبادة»!

(٦) في «ح»، «ز»: «نقتصر»!

(٧) هو محمد بن يوسف الجزري: خطيب وفقيه من فقهاء الشافعية، وله اشتغال بالعربية والشعر. توفي سنة ٧١١هـ. «الأعلام» (٨/ ٢٥).

(٨) في «ح»: «يأول»!

قائله، وكيف يؤول قوله الرب حق، والعبد حق؟ وقوله[١]: ما عرف الله إلا المعطلة والمجسمة؟ وقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٢] فهذا دليل المعطلة ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾دليل المجسمة، وقوله: ما عَبَد من عبد إلا الله؛ لأن الله يقول ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[٣]. وأحسن ما عندي في أمر هذا الرجل أنه لما ارتاض غلبت عليه السوداء[٤] فقال ما قال، فلهذا اختلف كلامه اختلافًا كثيرًا، وتناقض تناقضًا ظاهرًا فيقول اليوم شيئًا وغدًا بخلافه.

قلت: ويؤيد ما نقل عنه أنه قال من لم يقل بكفره فهو كافر، قال: والظانون به خيرًا أحد رجلين: إما أن يكون سليم الباطن لا يتحقق معنى كلامه ويراه صوفيًا ويبلغه اجتهاده وكثرة علمه فيظن به الخير. وإما أن يكون زنديقًا إباحيًا حلوليًا يعتقد وحدة الوجود ويأخذ ما يعطيه كلامه من ذلك مسلمًا ويظهر الإسلام واتّباع الشرع الشريف في الأحكام.

ولقد جرى بيني وبين كثير من علمائهم بحث أفضى إلى أن قلت: اجمعوا بين قولكم وبين التكليف، وأنا أكون أول تابع لكم. ولقد نقل الإمام عماد الدين بن كثير[٥] عن العلامة تقي الدين السبكي[٦] عن شيخ الإسلام ابن دقيق[٧] العيد القائل في آخر عمره: لي أربعون سنة

(١) في «ح»: «قوله» بدون الواو!

(٢) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

(٤) في «ز»: «السوادية».

(٥) هو أبو الفداء إسماعيل بن كثير صاحب «التفسير» و «البداية والنهاية» وغيرهما.

(٦) هو علي بن عبد الكافي والد التاج السبكي صاحب «طبقات الشافعية».

(٧) هو محمد بن علي بن دقيق العيد: قاضٍ مجتهد صاحب «إحكام الأحكام» وغيره.

ما تكلمت كلمة إلا[١] وأعددت لها جوابًا بين يدي الله [تعالى][٢]. وقد سألت[٣] شيخنا سلطان العلماء عبد العزيز بن عبد السلام[٤] عن ابن عربي. فقال: شيخ سوء كذاب، يقول بقدم العالم، ولا يحرم فرجًا. وقال الجزري: وبالجملة فالذي أقوله وأعتقده وسمعت من أثق به من شيوخي[٥] الذين هم حجة بيني وبين الله [تعالى] أن هذا الرجل إن صح هذا الكلام الذي في كتبه مما يخالف الشرع المطهر، وقاله وهو في عقله، ومات وهو معتقد ظاهره فهو أنجس من اليهود[٦] والنصارى، فإنهم لا يستحلون أن يقولوا ذلك. ثم إنما يؤول كلام المعصوم، ولو فتح باب تأويل كل كلام ظاهره الكفر لم يكن في الأرض كافر، مع أن هذا الرجل يقول في فتوحاته: وهذا كلام على ظاهره لا يجوز تأويله[٧]. انتهى.

وقد صنف العلامة ابن نور الدين مجلدًا كاملًا في الرد على ابن عربي[٨] سماه[٩] كشف الظلمة عن هذه الأمة. أقول: والعاقل تكفيه الإشارة ولا يحتاج إلى تطويل العبارة. وأما ما ذكره[١٠] صاحب

---

(١) في «ز»: «ولا».

(٢) الزيادة من «ح».

(٣) في «ح»: «سئلت»!

(٤) هو العز بن عبد السلام المعروف بسلطان العلماء.

(٥) في (ح»: «شيوخ»!

(٦) في «ح» «اليهودي»! وفي «ز»: «اليهودي النصاري»!

(٧) هذا من الأدلة الدامغة التي تدفع كلام المعتذرين عن ابن عربي. بتأويل كلامه وأن له معنى غير ما هو ظاهر، فهل من مدكر؟!

(٨) وقفت - بحمد الله - على رد مطول من أحد كبار الأئمة الحنفية المعتمدين ألا وهو التفتزاني في رسالة مستقلة تقع في ٢٨ ورقة!

(٩) في «ح»: «سماء»!

(١٠) في «ح»: «وأما ذكره»!

القاموس[١] في فتواه عند مدح ابن عربي[٢]: بأن دعوته تخرق السبع الطباق، وبركته تملأ جميع الآفاق، وأنه أفضل الخلائق على الإطلاق، وأن تصانيفه العلية من أعلى العلوم النافعة الشرعية. فبناء على حسن ظنه به لعدم الاطلاع على كلامه وفهم مرامه أو لموافقة مشربه ومطابقة مذهبه، وأما قوله: إن إنكار جماعة من فقهاء الظاهر العاجزين[٣] عن فهم شيء من معاني كلام الشيخ وحقائقه، فإنهم متى سمعوا كلامه أنكروا وبدعوا وشنعوا لعدم فهم مرامه؛ أليس حافظ الأمة أبو هريرة رضي الله عنه يقول: حفظت من رسول الله ﷺ وعاءين من العلم فبثثت أحدهما فيكم وأما الآخر فلو بثثته[٤] لقُطِعَ مني هذا البلعوم كذا في صحيح البخاري[٥]. أراد به علوم الحقيقة التي ليست من شأن أهل الظاهر لأن ذلك خاص[٦] بما خصه الله تعالى من الصديقين والأدباء المقربين، فهو خطأ ظاهر وغلط باهر من وجهين: أحدهما أن المشايخ المعتبرين قد أنكروا عليه كما ثبت واشتهر[٧] من إنكار الشيخ الرباني علاء الدولة السمناني. والثاني: استدلاله بالحديث المذكور، فإنه لا شك في صحة مبناه، وإنما أخطأ فيما ذكره من بيان معناه؛ لأنه يلزم منه أنه ﷺ خصه بعلم لا يجوز إفشاؤه، لكونه مخالفًا

(١) هو الفيروز آبادي صاحب «القاموس المحيط». وقد كان من المعظمين لابن عربي جدًّا، وقد وقفت على رسالته المسماة «اغتباط الفيزور آبادي وفتواه في ابن عربي» وتقع في (٦ ورقات) من الحجم المتوسط.

(٢) في «ز»: «ابن العربي».

(٣) في «ز»: «الظاهرية العاجزون»!

(٤) في «ح»: (ثبته»!

(٥) صحيح: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢٠).

(٦) في «ح»: «بما»!

(٧) في «ز»: «كما قدمته من إنكار........».

لظاهر الشريعة. وقد أجمع الفقهاء والصوفية والعرفاء أن كل حقيقة تخالف ظاهر الشريعة فهي زندقة، مع أن أبا هريرة غير مشهور بهذا العلم ولا أحد أخذ عنه من طرق المشايخ ورجال أسانيدهم، وإنما المشهور من الصحابة في هذا الفن باعتبار الحال: الصديق الأكبر. وباعتبار المقال: علي رضي الله عنه[١]، وقد انتهى إليهما طرق الصوفية المرضية[٢] والصواب في معنى الحديث المسطور هو أنه سمع منه ﷺ بعض أحاديث في مذمة[٣] بني أمية[٤] وكان يخاف على نفسه من يزيد وزيادة بعض أذيته فما أظهر شيئًا من ذلك لعذره[٥] هنالك ذكره لبعض الخواص من أصحابه لئلا يدخل تحت قوله ﷺ[٦]: «**من كتم علمًا ألجم بلجام من نار**»[٧]. وقد بينت فيما بسطت

(١) في «ح»: «المرتضى».

(٢) قلت: بل في هذه الطرق الكثير الكثير من المخالفات في الاعتقاد، كما هو مبين في كثير من الكتب التي تكلمت عن التصوف، هذا بالإضافة إلى أن تلك الطرق مشحونة بالكثير من الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها!! وثالثة الأثافي: أن الإسناد إلى هذين الصحابيين غير معروف أصلًا!!.

انظر مثلًا: «تلبيس إبليس» لابن الجوزي، و«التصوف في الإسلام» للدكتور عمر فروخ، و«أبو حامد الغزالي والتصوف» لعبد الرحمن دمشقية.

(٣) في «ح»: «في ذمه».

(٤) مثل حديث: «**إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلًا، اتخذوا دين الله دخلًا، وعباد الله خولًا، ومال الله دولًا**»: وهو حديث صحيح ثبت من رواية أبي هريرة وغيره. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٧٤).

(٥) في «ح»: «الغذر».

(٦) في «ز»: «عليه السلام».

(٧) صحيح: أخرجه ابن حبان (٢٩٦)، والحاكم (١/ ١٠٢) من حديث عبد الله بن عمرو، وله شواهد أخرى من حديث ابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وأنس، وجابر وعائشة، وابن عباس، وغيرهم. وقد صححه الحاكم والترمذي، وهو كذلك لكن بطرقه وشواهده. انظر: «المقاصد الحسنة» (١١٦٨).

الكلام بذكر فتاوي العلماء الأعلام في رسالتي المسماة[١]: «فر العون ممن يدعي إيمان فرعون» وذكرت هناك [الخلاصة][٢] أن الأحوط في أمر الدين هو السكوت عن نفس ابن عربي[٣] حيث اختلف العلماء في أنه صديق أو زنديق[٤] وعلى الثاني: لعله مات تائبًا، وتحرم مطالعة كتبه لأنها مشحونة بما يخالف عقائد المسلمين في مقام الإيمان والتصديق. والله ولي التوفيق.

ثم اعلم أن القول بالحلول والاتحاد الموجب لحصول الفساد والإلحاد شر من المجوس [و][٥] الثنوية والمانوية القائلين بالأصلين: النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما، وهم متفقون على أن النور خير من الظلمة وهو الإله المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة وهم متنازعون في الظلمة، هل هي قديمة أو محدثة؟ فلم يثبتوا [بين متماثلين][٦] وقد قال تعالى ردًا عليهم[٧]: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[٨] وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[٩]. فمن أصابه ذلك النور فقد

---

(١) الزيادة من «ح».

(٢) في «ز»: «ابن العربي».

(٣) في «ح»: «المسمى»!

(٤) قلت: لا ريب في كونه زنديقًا، لكن هل ثبت أنه تاب؟ هذا ما لا يعلمه إلا الله!

(٥) الزيادة من «ح».

(٦) في «ح»: «متماثلين».

(٧) في «ز»: «عليهما» المجوس الثنوية والمانوية. وفي «ح» جعلوا ثلاث طوائف ». ولعل ما في «ز» هو الأصوب.

(٨) الآية ٥١ من سورة النحل.

(٩) الآية ١ من سورة الأنعام.

اهتدى ومن أخطأه[١]، فقد ضل واعتدى[٢]. وكذا شر من النصارى القائلين بالتثليث فإنهم متفقون على أن صانع العالم واحد ويقولون باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد. فقولهم في التثليث مناقض في نفسه، وقولهم في الحلول أفسد منه بحسب أصله. وأما ما أنشده شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله الأنصاري في محض التوحيد وصرف التفريد في كتابه منازل السائرين[٣] حيث قال:

ما وحَّد الواحدَ من واحدٍ إذ كل من وحده[٤] جاحد

توحيد من ينطق عن نعته عارية أبطلها الواحد

توحيده إياه توحيده ونعت من ينعته لاحد

فليس فيه إلا أنه لا يعرف الله ما سواه وحاشاه أن يريد به الاتحاد[٥] ليتشبت[٦] به الاتحادي، ويقسم بالله جهد أيمانه أنه معه، وهذا

---

(١) في «ح»: «أخطأ».

(٢) حديث صحيح: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» - زوائده - (١٨١٢)، وأحمد (٢/ ١٧٦، ١٩٧)، والترمذي (٢٦٤٢) والآجري في «الشريعة» (ص١٧٥) وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٤٣) من حديث عبد الله بن عمرو وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

ولفظ الحديث: **«إن الله خلق خلقه في ظلمة، وألقى عليهم من نوره؛ فمن أصابه من ذلك النور اهتدى به؛ ومن أخطأ ضل»**.

(٣) لشيخ الإسلام ابن القيم شرح لهذا الكتاب في ثلاثة مجلدات بتحقيق محمد حامد الفقي، وقد حاول فيه - رحمه الله - أن يغسل عن وجهه «منازل السائرين» - كما يقول الفقي - ما رآه عليه وعرفه هو فيه من وضر الصوفية الجاهلية، لكنه قد أعجزه في كثير من المواضع أن يفلح في غسلها! انظر مقدمة التحقيق للفقي!

(٤) في «ز»: «وجده»!

(٥) في «ح»: «الإلحاد».

(٦) في «ح»: «ليثبت».

دأب أهل الباطن أنهم يُرَوِّجُون مذهبهم بانتسابه إلى بعض أهل الحق عند الجهال ممن لا تمييز له[(١)] بين الأقوال؛ كالشيعة ينتسبون إلى الإمام جعفر الصادق، وهو بريء منهم ومتنزه عنهم عند من يعرف مقامه ويتبين له مرامه حين يسمع كلامه، وكالملحدين[(٢)] يتعلقون بأشعار العطار والحافظ ومير قاسم الأنوار وأمثالهم[(٣)] من أرباب الأسرار[(٤)] وكما أن المبتدعة كلهم يستدلون على مدعائهم بالآيات القرآنية وبعض الأحاديث النبوية. والحاصل أن القرآن وكلام أهل العرفان كبحر النيل ماء للمحبوبين ودماء للمحجوبين، وقد قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾[(٥)] ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾[(٦)] ﴿فَأَمَّا[(٧)] ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾[(٨)] فيفيد أنه لا يجوز تأويله إلا بما وافق تنزيله ولقوله ﷺ: «**نحن نحكم بالظواهر، والله أعلم بالسرائر**»[(٩)]. أما إذا طابق التأويل التنزيل فهو نور على نور

---

(١) في «ح»: «تميز».

(٢) في «ح»: «كالملاحدين».

(٣) في «ز»: «وأمثالهما».

(٤) لا يوجد في الإسلام أسرار، وهذا من تعبيرات الصوفية غير الإسلامية.

(٥) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٨٢ من سورة الإسراء وقد وقع في «ح»: «خسارى»! وهو خطأ فاحش.

(٧) في «ح»: «وأما»! وهو خطأ أيضًا.

(٨) الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٩) لا أصل له بهذا اللفظ! وقد أغرب المؤلف جدًا إذ جزم بنسبته للرسول ﷺ كيف وهو الذي أقر العراقي وغيره على كونه مما لا أصل له!! «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (٣٨).

وانظر كتاب: «الموضوعات في الإحياء» رقم: (٢٤٠) بتحقيقي.

وسرور على سرور هذا.

وقد ثبت بضرورة العقل وأدلة النقل وجود موجودين؛ أحدهما واجب والآخر ممكن، أحدهما قديم والآخر حادث، أحدهما غني والآخر فقير إلى الله، أحدهما خالق والآخر مخلوق وهما متفقان في كون كل منهما شيئًا موجودًا ثابتًا إلا أن من المعلوم أن أحدهما ليس مماثلًا[(١)] للآخر في حقيقته إذ لو كان كذلك لتماثلا[(٢)] فيما يجب ويجوز ويمتنع، وأحدهما يجب قدمه وهو موجود بنفسه والآخر لا يجوز قدمه ولا هو موجود إلا بغيره، فلو تماثلا[(٣)] لزم أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب[(٤)] القدم موجودًا بنفسه [غير موجود بنفسه][(٥)] خالقًا ليس بخالق، غنيًا غير غني فيلزم اجتماع الضدين على تقدير تماثلهما، فعلم أن تماثلهما منتفٍ بصريح العقل كما هو منتفٍ بنصوص النقل فعلم بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه واختلافهما من وجه، فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلًا قائلًا بالباطل، وأما من جعلهما متحدين فكفر صريح ليس تحته طائل .

وتحقيق ذلك أنهما- وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه - فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر[(٦)] صفاته والعبد لا يشاركه في شيء من ذلك، والعبد أيضًا مختص بوجوده وعلمه وقدرته، والله تعالى منزه عن مشاركة العبد في خصائصه، وإذا اتفقا في مسمى الوجود والعلم والقدرة

(١) في «ح»: «مماثل»!

(٢) في «ح»: «لتماثلا»!

(٣) في «ح»: «تماثلا»!

(٤) في «ح»: «واجب».

(٥) الزيادة من «ز» وهي غير موجودة في «ح»!

(٦) في «ح» تكررت الكلمة مرتين!

فهذا المشترك مطلق [كلي يوجد][١] في الأذهان لا في الأعيان[٢] والوجود في الأعيان[٣] لا اشتراك فيه، وهذا موضع اضطرب فيه كثير من الحكماء حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد، وطائفة ظنت أن الأسماء عامة قابلة للتقسيم كما يقال الوجود ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم وحادث، ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام؛ وأما اللفظ المشترك كلفظ المشتري الواقع على آخذ المتاع والكوكب[٤] فلا ينقسم معناه ولكن يقال: لفظ المشتري يطلق على كذا وكذا. وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في مواضعها الأليق بها فأصل الخطأ والغلط توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتًا في هذا المعين، وهذا المعين ليس كذلك فإنَّ ما[٥] يوجد في الخارج لا يوجد مطلقًا كليًا بل لا يوجد إلا متعينًا مختصًا[٦]. وهذه الأسماء إذا سمي الله بها كان مسماها مختصًا[٧] به فوجود الله وحياته[٨] لا يشركه فيهما[٩] غيره بل وجود هذا الموجود المعين[١٠] لا يشركه فيه[١١] غيره فكيف بوجود

(١) في «ح»: «يوجد»!
(٢) في «ز»: «العان».
(٣) في «ز»: «العيان».
(٤) في «ز»: «والكواكب»!
(٥) في «ز» رسمت هكذا: «فانما»!
(٦) في «ح»: «مختص»!
(٧) تكررت هذه العبارة في «ز»!
(٨) في «ح»: «وحيوته»!.
(٩) في «ح»: «لا يشترك فيها».
(١٠) في «ح»: «العين».
(١١) في «ح» «لا يشترك فيه».

الخالق؟! ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك. فالمشار إليه واحد، لكن بوجهين مختلفين.

ثم اعلم أنه سبحانه كما أن ليس له مثل في الذات ليس له مثل في الصفات، وهذا بطريق الإجمال مستفاد من قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾؛ أي: ذاتًا وصفة وفعلًا، وأما بطريق التفصيل فكل نفي يأتي في صفات الله إنما هو لكمال ثبوت ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[1] أي: لكمال عدله، وقوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[2] أي لكمال علمه وقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾[3] أي: لكمال قدرته، وقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[4] أي: لكمال حياته وقيوميته، وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[5] أي: لكمال جلاله وعظمته وكبريائه ومهابته، وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ أي ليس بحادث ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ أي ليس محلًا للحوادث، وقوله ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[6] أي شبيهًا له في ذاته وصفاته، وقوله [سبحانه][7]﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾[8] فنبه سبحانه في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة؛ وذلك لأن النفي الصرف لا مدح فيه وعكس المتكلمون وتركوا الطريق

---

(١) الآية ٤٩ من سورة الكهف.
(٢) الآية ٣ من سورة سبأ.
(٣) الآية ٣٨ من سورة ق.
(٤) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة.
(٥) الآية ١٠٣ من سورة الأنعام.
(٦) الآية ٤ من سورة الإخلاص.
(٧) الزيادة من «ز».
(٨) الآية ٤٤ من سورة فاطر.

الأمثل؛ حيث أتوا بالإثبات المجمل والنفي المفصل، وقالوا: ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مَجَسَّة ولا بذي حرارة ولا برودة، ولا رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع ولا افتراق ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض وليس بذي أبعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء وليس بذي جهات ولا بذي يمين ولا شمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان عليه زمان، ولا يجوز عليه المماسة ولا العزلة، ولا الحلول في الأماكن ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناهٍ ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب في الجهات وليس بمحدود، ولا ولد ولا مولود، ولا يحيط به الأقدار ولا تحجبه[1] الأستار إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري رحمه الله عن المعتزلة.

وفي هذا النفي المجرد مع كونه أنه وصف بالمعدوم لا مدح فيه بل فيه إساءة أدب؛ فإنك لو قلت للسلطان أنت لست بزبال ولا كساح ولا حجام ولا حائك لأدبك على هذا الوصف وإن كنت صادقًا وإنما تكون مادحًا إذا أجملت النفي فقلت أنت لست مثل أحد من رعيتك أنت أعلى منهم وأكمل وأشرف وأجل، فالصواب هو التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية كما هو سبيل[2] أهل السنة والجماعة وطريق السادة[3] الصوفية السنية لا ما ابتدعه المعطلة والمعتزلة ولا ما اخترعوه من المباني والمعاني اللُّغوية والعرفية.

---

(١) نقلًا من «شرح الطحاوية» (ص ١٠٨-١٠٩).

(٢) في «ح»: «كما سبيل»!

(٣) في «ز»: «السادات».

قال القُونَوي[١] بعد ما بحث[٢] مع المعتزلة أنه كيف يصح كونه متكلمًا بكلام يقوم بغيره إذ لو صح ذلك للزم أن يكون ما أحدثه في الجمادات والحيوانات كلامًا؛ فيلزم أن يكون متكلمًا بكل كلام خلقه في غيره زورًا وكفرًا تعالى شأنه وعظم برهانه وقد اطرد الاتحادية .

فقال ابن عربي:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

انتهى.

وقد بلغني أن واحدًا منهم سمع نباح كلب فقال: لبيك وسجد له، فهل هذا إلا كفر صريح ليس له تأويل صحيح مع مناقضته لقوله ﷺ[٣]: «**إن[٤] أحدكم إذا سمع نباح كلب أو نهيق[٥] حمار فليتعوذ بالله فإنه رأى شيطانًا**»[٦] فهؤلاء أضل من كُلِّ من تكلم[٧] في الكلام، وهم أصناف تسعة كما بينت كلامهم في [شرح][٨] الفقه للإمام[٩] الأكبر[١٠] وأيضًا قد[١١] قالت النصارى: إن عيسى نفس كلمة الله، واتحد

(١) في «ز»، «ح»: «القنوي»! والنسبة الصحيحة هي ما أثبته.

(٢) في «ح»: «بعث»!

(٣) في «ز»: «عليه السلام».

(٤) في «ح»: «وإن».

(٥) في «ح»: «نحيق»!

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٠٣)، ومسلم (٢٧٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ووقع في «ز»: «الشيطان».

(٧) في «ز»: «يتكلم».

(٨) الزيادة من «ح».

(٩) في «ح»: «فقه الأكبر»!

(١٠) يعني أبا حنيفة رحمه الله تعالى.

(١١) في «ز»: «فقد».

اللاهوت بالناسوت أي شيء من الإله بشيء من الناس فَضَلُّوا وأضلوا مع أنهم صوروه وحصروه في مظهر العجائب ومظهر الغرائب فكيف القول[١] بعموم الكلام وشمول المرام واستواء الخاص والعام، وما أحسن المثل المضروب لمثبت[٢] الصفات من غير تشبيه ولا تعطيل باللبن الخالص السائغ للشاربين يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه؛ فالمعطل يعبد عدمًا، والمشبه يعبد صنمًا، ولا شك أن تعطيل الصفات شر من تشبيهها.

ثم اعلم أن من أبى إلا تحريف الكتاب والسنة وتأويلهما بما يخالف صريح كلام الأئمة فلا يشاء مُبْطل أن يتأول[٣] النصوص ويحرفها عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك سبيلًا وهذا الذي أفسد الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة[٤] والإنجيل وحذرنا الله أن نفعل مثلهم وأبى المبطلون إلا أن يسلكوا سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية، فهل قُتل عثمان إلا بالتأويل الفاسد وكذا ما جرى يوم الجمل وصفّين ومقتل الحسين والحرة، وهل خرجت الخوارج ورفضت الروافض واعتزلت المعتزلة وافترقت الأمة على فرق جمة إلا بالتأويل الفاسد على وفق متابعة العقل الكاسد، ثم كيف يفسر كتاب الله بغير ما فسر به رسول الله الذي قال في حقه: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٥] وقد قال ﷺ: **«من قال في القرآن برأيه فقد كفر»**[٦]. فكيف من تكلم في ذات

---

(١) في «ز»: «القولي»!

(٢) في «ز»: «بمثبت»!

(٣) في «ح»: «يتناول».

(٤) في «ز»، «ح»: رسمت هكذا: «التورية»! ورسم المصحف هو «التورية».

(٥) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٦) **لا أصل له بهذا اللفظ!** وقد روي بلفظ: **«من قال في القرآن برأيه، فأصاب فقد أخطأ»** وبلفظ: **«من قال في القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار»** =

الله وصفاته بالأهواء الردية والآراء البدعية.

ولا عبرة بقول من يقول العقل يشهد بضد ما دل عليه النقل والعقل أصل النقل فإذا عارضه قدَّمنا العقل، بل إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل[١] لأن النقل في نفس الأمر لا يكون مطابقًا للعقل فإن العقول مختلفة ولذا ترى أصحابها متفرقة؛ ولذا قيل في المثل: العقل مع النقل كالعامي المقلد مع العالم المجتهد.

وقد قال الداراني: كل خاطر خطر واستقر بالبال فاعرضه[٢] على ميزان الكتاب والسنة فما وافقهما قبلته وما خالفهما تركته، فالواجب كمال التسليم له ﷺ في التحكيم فلا يحاكم إلى غيره ولا يوقف تنفيذ[٣] أمره وتصديق خبره على عرضه على قول إمام مذهبه وشيخ مشربه وأهل زمانه ومكانه، بل إذا بلغه الحديث الصحيح يَعُد نفسه كأنه سمعه من رسول الله ﷺ[٤] فلا يرضى بعد تحقيق أمره إلى تقليد غيره كما قال إمامنا الأعظم: لا يحل لأحد أن يقول بقولنا ما لم يعرف من أين قلنا أو هذا[٥]

= وكلاهما ضعيف فقد أخرج الأول الترمذي (٢٩٥٢) وأبو داود (٣٦٥٢) وغيرهما ومداره على سهيل بن أبي حزم، وهو ضعيف كما في «التقريب» (١٣٩). وقد أخرج الثاني الترمذي (٢٩٥٠، ٢٩٥١) وغيره ومداره على عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وهو لين كما في «الكاشف» (٢/١٤٦). ولا يشهد أحدهما للآخر، لاختلاف متن الحديث كما هو ظاهر!

وقد خرجته وتكلمت عليه بالتفصيل في تحقيقي لتفسير الواحدي المسمى بتفسير «الوسيط» يسر الله طبعه!!.

(١) ولشيخ الإسلام ابن تيمية كتاب يقع في عدة مجلدات بعنوان «درء تعارض العقل والنقل» وهو مطبوع ونافع جدًا.

(٢) في «ز»، «ح»: «فاعرض». ولعل ما أثبته أقرب إلى الصحة.

(٣) في «ح»: «بتنفيذ».

(٤) وهذا هو غاية الإنصاف، فلعل المقلدة يفيئون إلى الصواب.

(٥) في «ح»: «هذا».

معناه. وكما قال الإمام الشافعي: إذا ثبت الحديث فاضربوا قولي على الحائط.

فإذا كان هؤلاء المجتهدون في الدين الكاملون في مقام اليقين في هذه المرتبة فما بال مَنْ يُقَلِّد[1] ابن عربي وغيره في كلام هل صدر عنه أم لا مما يخالف صريح الكتاب والسنة ويوجب الكفر أو البدعة، ويترك متابعة سائر المشايخ والأئمة؟! فإن كنت - أيها الأخ - من المجتهدين فاعمل بما في الكتاب والسنة[2] من أمر الدين، وإن كنت من المقلدين فتقلد قول العلماء العاملين والمشايخ الكاملين المجمع على ديانتهم وتحقيق أمانتهم وتصديق إمامتهم عملًا بقوله ﷺ: **«عليكم بالسواد الأعظم»**[3].

والحاصل أنه لا يثبت قدم الإسلام إلا على ظهر الاستسلام لكتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام فقد روى البخاري[4] عن الزهري أنه قال: «من الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ وعلينا التسليم»

---

(١) في «ح»: «تقلد».

(٢) وللعلامة القاضي ابن أبي العز الحنفي كتاب قيم بعنوان: «الاتّباع» يفيد كثيرًا في هذا الموضوع، وهو مطبوع.

(٣) **ضعيف**: رواه ابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أنس بن مالك بلفظ: **«إن أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافًا، فعليكم بالسواد الأعظم»!**

وفيه: أبو خلف الأعمى وهو متروك، ورماه ابن معين بالكذب! «التقريب» (٤٠٤).

ورواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١١٥) من حديث ابن عمر مرفوعًا: **«لا يجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبدًا، يد الله على الجماعة فاتبعوا السواد الأعظم، فإنه من شذ شذ في النار»**. وفيه: خالد بن يزيد القرني، وقد أشار الحاكم إلى عدم ضبطه، وأورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٣٦١) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا فهو مجهول الحال، وعليه فالحديث ضعيف فقط، مع التنبيه على أن جزأه الأول قد صح من حديث ابن عباس عند الحاكم (١/ ١١٦).

(٤) في «صحيحه» (١٣/ ٥٠٣) معلقًا بصيغة الجزم، وقد وصله الحميدي وغيره كما قال الحافظ في «الفتح».

وهذا كلام جامع نافع وعن جميع البدع مانع، فمن رام علم ما أُحظِر[١] عن علمه ولم يقنع بالتسليم بما فهمه حَجَبَهُ مَرامُه عن خالص التوحيد وصافي المعرفة[٢] وصحيح التفريد ولم يترق إلى مقام التحقيق بل تنزل إلى حضيض التقليد؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٣] وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق كما قال ابن المبارك:

رأيت الذنوب تُمِيت القلوب وقد يورث الذل إدمَانُها

وترك الذنوب حياة[٤] القلوب وخير لنفسك عصيانُها

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها

فالملوك الجبابرة يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة، ويعارضونها بها ويقدمونها على حكم الله ورسوله ﷺ.

وأحبار السوء هم العلماء الخارجون عن الشريعة بآرائهم وأقيستهم الفاسدة المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله ﷺ وتحريم ما أباحه واعتبار ما ألغاه[٥] وإلغاء ما اعتبره وإطلاق ما قيده وتقييد ما أطلقه ونحو ذلك.

والرهبان[٦] هم جهلة المتصوفة المعترضون على حقائق الإيمان والإسلام ودقائق الشريعة والأحكام بالأذواق والمواجيد الخيالية النفسانية والكشوفات الباطلة الشيطانية المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله وإبطال

---

(١) في «ز»، «ح»: «ما خطر»، ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) في «ح»: «المعرفت»! وقد أشرت إلى احتمال كون الناسخ تركيًا، فإنه في لغتهم يكتبونها بالتاء المفتوحة!

(٣) الآية ٥٠ من سورة القصص.

(٤) في «ح»: ك «كيات»! وانظر التعليق رقم (٤) ص. ٤٥

(٥) في «ح»: «والغاه»!

(٦) في «ز»: «وهم».

دين شرع على لسان نبيه ﷺ والإعراض[١] عن حقائق الإيمان بحظوظ النفس، وخدع الشيطان.

فقال الأولون: إذا تعارضت[٢] السياسة والشرع قدمنا السياسة حفظًا للرياسة. وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل؛ لأن العقل يثبت النقل. وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الكشف وظاهر الشرع قدمنا الكشف؛ لأن الخبر ليس كالمعاينة، ولم يدروا أن أخبار الله ورسوله ﷺ فوق مرتبة عيان الخلق، فكيف بالكشف الذي هو محل اللبس؟!

ولذا ترى الكشوف مختلفة وآثارها غير مؤتلفة، فكل من قال برأيه أو ذوقه أو سياسته مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول فقد ضاهى إبليس حيث لم يسلم لأمر ربه، بل قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾[٣] وقد قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[٤] وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[٥] وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[٦].

فالدائر الحائر[٧] بين المنقول والمعقول يتذبذب بين الكفر والإيمان والتصديق والتكذيب والإقرار والإنكار موسوسًا تائهًا شاكًا زائغًا لا مؤمنًا مصدقًا ولا جاحدًا مكذبًا. كما قال الطحاوي:[٨]، فإن قيل: كيف يتأتى

(١) في «ح»: «والتعرض»!

(٢) في «ز»: «تعارضه»!

(٣) الآية ٧٦ من سورة ص.

(٤) الآية ٨٠ من سورة النساء.

(٥) الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٦٥ من سورة النساء.

(٧) في «ح»: «الحاد»!

(٨) انظر «شرح عقيدة الطحاوية» (ص٢٢٧).

الندامة والتوبة والملامة مع شهود الحكمة في التقدير مع شهود القيومية والمشيئة[١] النافذة: قيل[٢]: هذا هو الذي أوقع مَنْ عميت بصيرته في شهود الأمر على ما هو عليه فرأى تلك الأفعال طاعات لموافقته فيها القدر والمشيئة، وقال: إن عصيتُ أمره فقد أطعت إرادته كما قال قائلهم شعرًا:

أصبحت منفعلًا لما يختاره مني ففعلي كله طاعات

وهؤلاء أعمى الخلق بصائر وأجهلهم بالله وأحكامه الدنيوية والكونية، فإن الطاعة هي موافقة الأمر [الديني][٣] الشرعي لا موافقة القدر والمشيئة، ولو كان موافقة القدر طاعة لكان إبليس من أعظم المطيعين.

والحاصل أن هذا ليس بطاعة صَدَرَتْ عن إطاعة بل انقياد للعبودية واستسلام تحت أحكام الربوبية كما قال تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ﴾[٤].

وزبدة الكلام في هذا المقام أن العبد إذا شهد عجز نفسه ونفوذ الأقدار به وكمال فقره إلى ربه وعدم استغنائه عن عصمته وحفظه طرفة عين كان بالله في هذه[٥] الحال لا بنفسه في الأفعال فوقوع الذنب منه حينئذ كالمحال فإن عليه حصنًا حصينًا[٦] من مقام «**بي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي**»[٧] فإذا حُجِبَ عن هذا المشهد وبقي بنفسه استولى

(١) في «ز»، «ح» رسمت هكذا: «المشية» وكذلك هو فيما بعد ذلك.

(٢) في «ح»: «قبل»!

(٣) الزيادة من «ز».

(٤) الآية ٨٣ من سورة آل عمران.

(٥) في «ح»: «هذا».

(٦) في «ح»: «وحصينًا»!

(٧) **صحيح**: أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة، مرفوعًا بلفظ «من عادى لي وليًا....» الحديث.

عليه حكم نفسه، فهناك نصبت عليه الشباك والأشراك وأُرسلت عليه الصيادون، فإذا انقشع عنه ضباب ذلك الوجود الطبيعي، وانفتح له باب الشهود الشرعي بحضرة الندامة والتوبة والملامة والإنابة فإنه كان في المعصية محجوبًا [بنفسه][١] عن ربه فلما فارق ذلك الوجود صار في وجود آخر فبقي بربه لا بنفسه وإليه الإشارة في حديث: «**لا يزني الزاني وهو**[٢] **مؤمن**»[٣].

وسِرُّ القدر يخفى عن البشر، ففي الإنجيل: يا بني إسرائيل لا تقولوا لِمَ أمر ربنا ولكن[٤] قولوا بِمَ أمر ربنا؛ لأن الله سبحانه لا يُسأل عما يفعل لكمال عدله وحكمته لا لمجرد قهره وقدرته خلافًا لجَهْم وشيعته[٥]. وقد قال الطحاوي: إن العلم علمان: علم في الخلق موجود وعلم في الخلق مفقود فإنكار العلم الموجود كفر وادعاء العلم المفقود. كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود وترك طلب العلم المفقود انتهى .

ويعني[٦] بالعلم المفقود علم القدر الذي طواه الله عن أنامه ونهاهم عن مرامه[٧]. ويعني بالعلم الموجود؛ علم الشريعة أصولها وفروعها، فمن أنكر شيئًا مما جاء به الرسول ﷺ كان من الكافرين، وكذا من ادعى علم الغيب [ثم][٨] لا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمها في نفس الأمر.

---

(١) الزيادة من «ح».

(٢) في «ح»: «فهو»!

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٧٥، ٥٥٧٨، ٦٧٧٢)، ومسلم (٥٧).

(٤) في «ز»: «ولكن قوله قولوا»!

(٥) في «ح»: «وشيعة»!

(٦) في (ح»: «يعلى».

(٧) في «ح»: «مرامهم»!

(٨) الزيادة من «ز».

فمن الحكم المجهولة عندنا خلق المؤذي من الأشياء وإيلام الأطفال والأنبياء، ثم من علامة مرض القلب عدوله عن الأغذية النافعة الموافقة إلى الأغذية الضارة وعدوله عن دوائه النافع إلى دوائه الضار كما عليه أكثر الفجار حيث يميلون عن العلوم الشرعية الإلهية[١] إلى العلوم الطبيعية النفسية وقد قال ﷺ: «**إن من العلم جهلًا**»[٢] وقال: «**أعوذ بالله من علم لا ينفع وقلب لا يخشع**»[٣] ثم أنفع الأغذية [غذاء][٤] الإيمان، وأنفع الأدوية دواء القرآن فمن طلب الشفاء من غير الكتاب والسنة فهو من أجهل الجاهلين وأضل الضالين.

ثم من المعتقد المعتمد كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه كما كان قبل خلق الموجودات وظهور الكائنات. وأما القول بأنه غير متصل بالعالم وغير منفصل عنه فغير مقبول فكيف بالاتصال من وجه وبالانفصال من وجه مع أنه يلزم منه أن يكون بارئ النسمات محلًا للخسائس والقاذورات، فكما أنه تعالى منزه عن أن يكون له مكان فمنزه عن أن يكون مكانًا لغيره، وإنما مآل هذا القائل بالإلحاد والباطل إلى مذهب الفلاسفة المُسَمَّيْنَ عند من يعظمهم بالحكماء وهم أسفه السفهاء؛ حيث ذهبوا إلى أن الله سبحانه وجود مجرد لا ماهية له ولا[٥] حقيقة له، فلا يعلم الجزئيات بأعيانها، وكل موجود في

---

(١) في «ح»: «إلهية»!

(٢) **ضعيف**: أخرجه أبو داود (٥٠١٢) من حديث بريدة وقال العراقي: وفي إسناده مَنْ يُجهل «تخريج الإحياء» (١/ ٣٨).

قلت: هو صخر بن عبد الله بن بريدة، فإنه لم يوثقه أحد سوى ابن حبان، وروى عنه اثنان فقط، فهو مجهول الحال. انظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤١٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٢٢).

(٤) الزيادة من «ز».

(٥) في «ح»: «لا» دون واو!

الخارج فهو جزئي ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته[١]. وإنما العالم عندهم لازم له أزلًا وإن سموه مفعولًا فمصانعة ومصالحة للمسلمين في اللفظ وليس عندهم بمفعول ولا مخلوق ولا مقدور عليه وينفون عنه سمعه وبصره وسائر صفاته[٢] فهذا إيمانهم بالله سبحانه.

وعن أبي حنيفة [رحمه الله][٣] أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء بل يصفه بما وصف به نفسه، ثم الحذر من أن يتوهم أن من أخطأ[٤] في عقيدته يكون معذورًا بل باتفاق المسلمين يكون موزورًا ثم تأويلها باطلة على وجه يوافق قول أهل الحق هل يفيده أم لا؟ ففيه خلاف مشهور؛ فإن طوائف من أهل الكلام والفقه والحديث يقولون بكفره وإن كان متأولًا في نفسه. وقال شارح عقيدة الطحاوي: إن مذهب الجهم بن صفوان أن الإيمان هو المعرفة[٥] بالقلب فقط، فلازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين عنده فإنهم عَرفُوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام ولم يؤمنوا بهما ولذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾[٦]. وكذا[٧] أهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ[٨] كما يعرفون أبناءهم ولم يكونوا مؤمنين بل كافرين معاندين وكذا أبو طالب .

---

(١) في «ح»: «ومشيته».

(٢) في «ح»: «صفته».

(٣) الزيادة من «ح».

(٤) في «ز»: «أخطاء».

(٥) في «ح»: «المعرفت»!

(٦) الآية ١٠٢ من سورة الإسراء.

(٧) في «ز»: «ولذا».

(٨) في «ز»: «عليه السلام».

فإنه قال - شعر -:

ولقد علمتُ بأنَ دين محمد من خير أديان البرية دينا

لولا الملامة أو حذار مسبة لوجدتني سمحًا بذاك متينا

بل يكون إبليس مؤمنًا عند الجهم، فإنه لم يجهل ربه بل هو عارف به: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[(١)] ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾[(٢)]، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[(٣)] والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى، ولا أحد أجهل منه بربه فإنه جعله الوجود المطلق وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكثر من هذا فيكون كافرًا بشهادته على نفسه، وكان الجهم بخراسان، وأظهر مقالته هناك، وتبعه عليها جمع بعد أن ترك الصلاة أربعين يومًا شكًا في ربه، وكان ذلك لمناظرته قومًا من المشركين يُقال لهم السمنية فلاسفة الهند الذين ينكرون من العلوم ما سوى الحسيات قالوا له: هذا ربك الذي تعبده هل يُرى أو يُشم أو يُذاق أو يُلمس؟ فقال: لا. فقالوا: هو معدوم فبقي أربعين يومًا لا يعبد شيئًا، ثم لما خلا قلبه من معبود تألهه نقش الشيطان اعتقادًا تحت فكره، فقال: إنه الوجود المطلق، ونفى جميع الصفات.

وقد تنازع العلماء في الجهمية هل هم من الاثنتين وسبعين[(٤)] فرقة أم لا، ثم اعلم أن المعتقد الحق أن الجنة والنار لا تفنيان، وأدلتهما مملوء منها الكتاب والسنة، وقيل: تبقى الجنة وتفنى[(٥)] النار.

---

(١) الآية ٧٩ من سورة ص.

(٢) الآية ٣٩ من سورة الحجر.

(٣) الآية ٨٢ من سورة ص.

(٤) في «ز» و«ح»: «اثنتين وسبعين»!

(٥) في «ح»: «تنفى»!

قال شارح عقيدة الطحاوي: وهو قول جماعة من السلف والخلف مذكور في كثير من كتب التفسير وغيرها. انتهى.

وهذا غير مشهور ولا مذكور كما لا يخفى[١] وعلى تقدير ثبوته يكون محمولًا على طبقة مختصة بعصاة المؤمنين دون الكافرين، ومما يدل على هذا التأويل إطلاق نقله عن ابن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد[٢] وغيرهم، ثم قال: وقد روى عبد[٣] بن حميد في تفسيره المشهور بسنده إلى عمر رضي الله عنه أنه قال: لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج لكان لهم على ذلك وقت يخرجون [فيه][٤] وقيل بفناء الجنة والنار، وقائله الجهم بن صفوان إمام المعطلة، وأنكره عليه عامة أهل السنة وكفروه به، وأبو الهزيل العلاف شيخ المعتزلة وافقه على هذا، ثم قال الشارح: فللناس في أبدية النار ودوامها أقوال؛ منها: أن أهلها يعذبون فيها إلى وقت محدود ثم يخرجون منها ويخلفهم فيها قوم آخرون[٥] وهذا القول حكاه اليهود للنبي ﷺ[٦] وأكذبهم فيه[٧] وقد أكذبهم الله بقوله: ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ الآية[٨] ومنها أن أهلها

---

(١) ذكر ذلك شارح الطحاوية في «ص٤٨٠».

(٢) في «ح»: «أبي سعد»! والتصويب من «شرح الطحاوية» (٤٨٤) و «ز».

(٣) في «ح»: «عبد الرحمن». والتصويب من «شرح الطحاوية»، و «ز».

(٤) الزيادة من «شرح الطحاوية» و «ز» وقد علق فضيلة المحدث الألباني على هذا الحديث بقوله: ضعيف. وبين أن علته الانقطاع، وقد سبقه لذلك ابن القيم في «حادي الأرواح» (ص٢٤٩-٢٥٠) لكنه حاول تقويته بما لا طائل تحته!

(٥) في «ح»: «قومًا آخرين».

(٦) في «ز» «عليه السلام».

(٧) **ضعيف**: أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٨٢) من رواية عكرمة مرسلًا بإسناد ضعيف من أجل حفص بن عمر العدني. «التقريب» (٧٨).

(٨) الآية ٨٠ من سورة البقرة.

يخرجون منها وتبقى على حالها ليس فيها أحد. ومنها أنها تفنى بنفسها؛ لأنها حادثة، وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه وهذا قول الجهم وشيعته[١] ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار كما تقدم، والجواب عن شبهته أن بقاء الجنة والنار ليس لذاتهما بل بإبقاء الله تعالى لهما، ومنها أنها تفنى حركات أهلها ويصيرون جمادًا لا يحسون[٢] بألم وهذا قول أبي الهزيل ممن وافق الجهم في أصله وخالفه في فروعه، ومنها أن أهلها يعذبون فيها ثم تنقلب طبيعتهم وتبقى طبيعة[٣] نارية يتلذذون[٤] بها لموافقتها لطبعهم، وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربي الطائي. انتهى.

وهذه الأقوال ظاهرة[٥] البطلان مخالفة للكتاب والسنة ومذهب أهل السنة والجماعة. ومما يدل على بطلان القول الأخير قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾[٦] وقوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا۟ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾[٧] وقوله: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾[٨] [وقوله][٩]: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾[١٠] وقوله: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾[١١]؛ أي حائرون آيسون.

---

(١) في «ح»: «وشيعة»!

(٢) في «ز»: «لا تحسوه»!

(٣) في «ح»: «تبيعة»! والتصويب من «شرح الطحاوية» (ص٤٨٣) و «ز».

(٤) في «ح»: «يلتذذون»!

(٥) في «ح»: «ظاهر»!

(٦) الآية ٥٦ من سورة النساء.

(٧) الآية ٣٠ من سورة النبأ.

(٨) الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٩) غير موجودة في «ز» و «ح»، والسياق يقتضيها!

(١٠) الآية ٣٧ من سورة المائدة.

(١١) الآية ٧٥ من سورة الزخرف.

ثم اعلم أن الجهم هذا هو ابن صفوان الترمذي رئيس الجبرية القائلين بأن التدبير[١] في أفعال الخلق كلها لله تعالى وهي كلها اضطرارية كحركات المرتعش والعروق النابضة وحركات الأشجار وإضافتها إلى الخلق مجاز، وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى محصله، وقابلتهم المعتزلة فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية مع جميع الحيوان بخلقها لا تعلق[٢] لها بخلق الله تعالى واختلفوا فيما بينهم أن الله تعالى، يقدر على أفعال العباد أم لا.

وقال أهل الحق أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالى، والحق سبحانه منفرد بخلق المخلوقات لا خالق لها سواه، فالجبرية غلوا في إثبات القدر فنفوا[٣] صنع العبد أصلًا كما غلت المشبهة في إثبات الصفات فَشَبَّهوا .

والقدرية نفاة القدر جعلوا العباد خالِقِينَ مع الله تعالى؛ ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة[٤] بل أردى من المجوس من حيث إن المجوس

---

(١) في «ح»: «التدبير».

(٢) في «ح»: «لا تتعلق».

(٣) في «ح»: «فتنفوا»!

(٤) **حديث حسن**: أخرجه أبو داود (٤٦٩١)، والحاكم (١/٥٨) وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي لكن قالا: «إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر»!! والصواب أنه منقطع كما قال المنذري - بهامش السنن - لكن له طريق أخرى عند اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١١٥٣) وإسناده ضعيف أيضًا، ورواه أيضًا (١١٦٠) موقوفًا من حديث ابن عمر وفيه من لم أقف على ترجمته.

وله شاهد من حديث جابر عند ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٢٨) من حديث جابر مرفوعًا بمعناه، وفيه عنعنة أبي الزبير، وهو مدلس، وليست الرواية عنه من طريق =

أثبتوا خالقين. وهم أثبتوا خَالِقين وهدى الله أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، وليست هذه الرسالة موضع بسط الأدلة. وأما ما استدل به الجبرية من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾(١) فهو دليل عليهم؛ لأنه سبحانه أثبت لرسوله ﷺ رميًا بقوله: إذ رميت. فعلم أن المثبت غير المنفي وذلك أن الرمي له ابتداء وانتهاء فابتداؤه الحذف وانتهاؤه الإصابة(٢)، وكل منهما يسمى رميًا، أو يقال: المعنى وما رميت خلقًا إذ رميت كسبًا ولكن الله رمى حيث خلقك، وخلق أسباب الرمي لك وقوة الكسب فيك، وهذا هو عين معنى جمع الجمع الذي عليه السادة الصوفية الرضية السينية السنّية(٣).

وفي العقيدة الطحاوية أن نبيًا واحدًا أفضل من جميع الأولياء. قال شارحها: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الاتحادية وجهلة المتصوفة ممن يظن أنه يصل برياضته واجتهاده في عبادته وتصفية نفسه إلى ما وصلت إليه الأنبياء. ومنهم من يقول: إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة(٤) خاتم الأولياء. ويدعي لنفسه أنه خاتم الأولياء ويكون ذلك العلم حقيقة قول فرعون، وهو أن هذا

= الليث بن سعد، فالإسناد ضعيف. وله شاهد أيضًا من حديث حذيفة عند أبي داود (٤٦٩٢)، ومن حديث سهل بن سعد عند اللالكائي (١١٥١) وكلاهما ضعيف أيضًا. والخلاصة أنه حسن بهذه الطرق إن شاء الله تعالى. ثم وقفت على شاهد آخر له عند أبي نعيم في «الحلية» (٣/ ٥٩) من حديث أنس وفيه ضعف وجهالة! وقد رمز السيوطي لصحته كما في «فيض القدير» (٤/ ٥٣٤) وهي مبالغة غير مقبولة!.

(١) الآية ١٧ من سورة الأنفال.

(٢) في «الأصل»: «الإصابت»!

(٣) وانظر «فتح القدير» (٢/ ٣٩٤-٣٩٥) للشوكاني.

(٤) في «الأصل»: «مشكات»!

الموجود المشهود واجب بنفسه ليس له صانع مباين له، لكن هذا يقول هو الله وفرعون أظهر الإنكار بالكلية لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم فإنه كان مثبتًا للصانع، وهؤلاء ظنوا أن الموجود المخلوق هو الموجود الخالق كابن عربي وأمثاله، وهو لما رأى أن الشرع الظاهر لا سبيل إلى تغييره قال: النبوة خُتِمَت لكن الولاية لم تختم. وادعى من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين والأنبياء يستفيدون منها كما قال[١] - شعر - .

مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي

وهذا قلب للشريعة؛ فإن الولاية ثابتة للمؤمنين كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾[٢].

والنبوة أخص من الولاية، والرسالة أخص من النبوة. وقال ابن عربي أيضًا في فصوصه، لما مثل[٣] النبي ﷺ[٤] النبوة بالحائط من اللبن فرآها قد كملت إلا[٥] موضع اللبنة، وكان هو ﷺ موضع اللبنة، وأما خاتم الأولياء، فلا بد[٦] له من هذه الرؤية فيرى ما مثله به النبي ﷺ[٧] ويرى

---

(١) القائل هو ابن عربي، فقد قاله في كتابه «لطائف الأسرار» (ص٤٩) وفيه: «سماء النبوة في برزخ *** دوين الولي وفوق الرسول»! ووقع في «ز»: «كمال شهر: مقام النبوة...» إلخ.

(٢) الآية ٦٢، ٦٣ من سورة يونس.

(٣) الحديث «فأنا اللبنة وأنا ختام النبيين» صحيح أخرجه البخاري (٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦) رقم: (٢٢) من حديث أبي هريرة.

(٤) في «ز»: «عليه السلام».

(٥) ساقطة من «خ»!

(٦) في «ح»: «فلايد»!

(٧) في «ز»: «عليه السلام»!

نفسه في الحائط موضع لبنتين ويرى نفسه تنطبع في موضع لبنتين فيكمل الحائط، والسبب الموجب لكونه يراها لبنتين أن الحائط[١] له لبنة من فضة ولبنة من ذهب، واللبنة الفضة[٢] هي ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله تعالى في السر ما هو في الصورة الظاهرة متبع فيه لأنه يرى الأمر على ما هو عليه، فلا بد أن يراه هكذا وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن فإنه يأخذ من المَعْدِن الذي يأخذ منه الملَكُ الذي يُوحي به إلى الرسول. قال: فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل لك العلم النافع.

قال الشارح: فمن ضرب لنفسه المثل بلبنة ذهب وللرسول بلبنة فضة فيجعل نفسه أعلى وأفضل من الرسول [ﷺ][٣] ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾[٤] ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾[٥] وكيف يخفى كفر من هذا كلامه؟! وله من الكلام أمثال هذا، وفيه ما يخفى منه الكفر فلهذا يحتاج إلى نقد جيد ليظهر زيفه، فإن من الزغل[٦] ما يظهر لكل ناقد، ومنه ما لا يظهر إلا للناقد الحاذق البصير، وكفر ابن عربي وأمثاله فوق كفر القائلين: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾. ولكن ابن عربي وأمثاله منافقون زنادقة اتحادية في الدرك الأسفل من النار، والمنافقون يُعاملون[٧] معاملة المسلمين لإظهارهم الإسلام كما كان يظهر

---

(١) في «ح»: «وللحائط».

(٢) في «ح»: «الفظة»!

(٣) الزيادة من «ح».

(٤) الآية ١١١ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٥٦ من سورة غافر.

(٦) الزغل: الغش. «المعجم الوسيط» (١/٣٩٦).

(٧) في «ح»: «يعلمون»! وفي «ز» «يعالمون»!

المنافقون الإسلام في حياة النبي ﷺ[١] ويبطنون الكفر وهو يعاملهم معاملة المسلمين لما يظهر منهم[٢] فلو أنه ظهر من أحد منهم ما يبطنه من الكفر لأجرى عليهم حكم المرتد والله المستعان.

وأما قول بعض الجهلة: إن الفقراء يسلم إليهم حالهم فكلام باطل، بل الواجب عرض أحوالهم وأفعالهم على الشريعة المحمدية، وعلى الكتاب والسنة النبوية، فما وافقها قُبل وما خالفها رُد كما ورد: «**من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد**»[٣]. فلا طريقة إلا طريقة الرسول ﷺ[٤] ولا شريعة إلا شريعته، ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحد من الخلق بعده إلى الحق ولا إلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعة رسوله ﷺ ظاهرًا وباطنًا، ومن لم يكن له مصدقًا فيما أخبر، ملتزمًا لطاعته فيما أمر من الأمور الباطنة التي في القلوب والأعمال الظاهرة التي على الأبدان لم يكن مؤمنًا فضلًا عن أن يكون وليًا ولو طار في الهواء، وسار في الماء وأنفق من الغيب وأخرج[٥] الذهب من الغيب[٦] ولو حصل من الخوارق ماذا عسى أن يحصل فإنه لا يكون مع تركه الفعل المأمور وترك المحظور إلا من أهل الأحوال الشيطانية المُبعدة لصاحبها عن الله تعالى وبابه المقربة إلى سخطه[٧] وعقابه.

---

(١) في «ز»: «عليه السلام».
(٢) في «ح» و «ز»: «منه». ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).
(٤) في «ز»: «عليه السلام».
(٥) في «ز»: «فأخرج».
(٦) في «ز»، «ح» ولعل الصواب: «الجيب».
(٧) في «ح» و «ز»: «سخته»! ولعل الصواب ما أثبته.

وأما من اعتقد من بعض البُله والمولهين مع تركه لمتابعة الرسول [ﷺ][(١)] في أقواله وأفعاله وأحواله أنه من أولياء الله فهو ضال مبتدع مخطئ في اعتقاده، فإن ذلك الأبله إما أن يكون شيطانًا زنديقًا أو مزورًا أو كاذبًا متخيلًا أو مجنونًا مبذورًا. ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعًا في الباطن وإن كان تاركًا للاتباع في الظاهر فإن هذا خطأ أيضًا، بل الواجب متابعة الرسول ﷺ[(٢)] ظاهرًا وباطنًا.

والطائفة الملامية، وهم الذين يفعلون ما يُلامون عليه، ويقولون نحن متبعون في الباطن ويقصدون إخفاء أعمالهم - ضالون، مبتدعون، مخطئون في فعلهم ما يلامون عليه، وهم عكس المرائين ردوا[(٣)] باطلهم بباطل آخر والصراط المستقيم بين ذلك.

وكذلك الذين يصعقون عند سماع الأنغام الحسنة مبتدعون ضالون، وليس للإنسان أن يستدعي ما يكون سبب زوال عقله، ولم يكن في الصحابة والتابعين من يفعل ذلك ولو عند سماع القرآن، بل كانوا - كما وصفهم الله - ﴿إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[(٤)] وما يحصل لبعضهم عند سماع الأنغام المطربة من الهذيان وتكلم ببعض اللغات المخالفة للسانه المعروف منه فذلك شيطان يتكلم على لسانه كما يتكلم على لسان المصروع، وذلك كله من الأحوال الشيطانية.

وأما من يتعلق بقصة موسى مع الخضر عليهما السلام في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللَّدنيِّ الذي يدعيه بعض من عُدم التوفيق فهو ملحد زنديق، فإن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثًا إلى الخضر

(١) الزيادة من «ح».
(٢) في «ز» «عليه السلام».
(٣) في «ح»: «زروا»!
(٤) الآية ٢ من سورة الأنفال.

ولم يكن الخضر مأمورًا بمتابعته، ولهذا قال له: أنت موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم[١].

ومحمد ﷺ مبعوث إلى الثقلين بل إلى جميع [أهل][٢] الكونين ولو كان موسى حيًّا لما وسعه إلا اتباعه ﷺ[٣] وإذا نزل عيسى إلى الأرض إنما يحكم بشريعة محمد ﷺ[٤] فمن ادعى أنه مع محمد كالخضر مع موسى أو جوَّز ذلك لأحد من الأمة فليجدد إسلامه! وأما الذين يتعبدون بالرياضات والخلوات ويتركون الجمع والجماعات فهم من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا وكل من عدل عن[٥] اتباع الكتاب والسنة إن كان عالمًا فهو[٦] مغضوب عليه، وإلا فهو ضال ولهذا

(١) حديث صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٢٥، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧).

(٢) الزيادة من «ز».

(٣) حديث حسن: أخرجه أحمد (٣/ ٣٨٧). وفيه مجالد بن سعيد وقد قال عنه الحافظ: «ليس بالقوي وقد تغيَّر في آخر عمره». «التقريب» (٣٢٨) لكن له شاهد من حديث أبي الدرداء في «كبير الطبراني» - كما في «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٤) وقال عنه الهيثمي: «فيه أبو عامر القاسم بن محمد الأسدي، ولم أر من ترجمه، وبقية رجاله ثقات». وآخرّ من حديث عقبة بن عامر: أخرجه ابن أبي حاتم في «علل الحديث» رقم (١٩٤٥) وفيه ابن لهيعة، وهو سيِّئ الحفظ فيما لم يروه عنه أحد العبادلة، وهم عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن وهب؛ لأنهم قد رووا عنه قبل احتراق كتبه، فحديثه صحيح إذا كان من طريقهم وليست الرواية ها هنا من طريقهم . وقد أعله أبو حاتم بما لا يظهر أصلًا فقال: «هذا حديث كذب»! وله شواهد أخرى بعضها شديد الضعف، فالاعتماد على هاتين الروايتين - رواية أبي الدرداء ورواية عقبة بن عامر - فإن الحديث بهما حسن إن شاء الله تعالى.

(٤) من حديث صحيح: رواه مسلم (١٥٥) رقم: (٢٤٦) من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «كيف أنتم إذا نزل فيكم ابن مريم فأمَّكم منكم» وقال أحد رواته - وهو ابن أبي ذئب -: فأمَّكم بكتاب ربكم تبارك وتعالى وسنة نبيكم ﷺ».

(٥) في «ح»: «من»!

(٦) في «ح»: «وهو»!

شرع الله [تعالى][١] لنا أن نسأله في كل صلاة أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين غير المغضوب عليهم ولا الضالين، وقد ثبت عن النبي ﷺ[٢] أنه قال: «**اليهود مغضوب عليهم؛ والنصارى ضالون**»[٣].

وقال طائفة من السلف: من انحرف من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العُبّاد ففيه شبه من النصارى. ولهذا تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم فيه شبه من اليهود حتى إن علماء اليهود يقرأون كتب شيوخ المعتزلة ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخ العُبّاد ونحوهم فيه شبه من النصارى؛ ولهذا يميلون إلى نوع من الرهبانية والحلول والاتحاد وسائر أنواع الفساد في الاعتقاد، والله رؤوف بالعباد، وقد ذكر ابن المقري صاحب الإرشاد في متن الروضة أن من شك في تكفير اليهود والنصارى وطائفة ابن عربي كفر. قال شارحه الشيخ زكريا: أي: الذين ظاهر كلامهم عند غيرهم الاتحاد وغيره وهو بحسب ما فهمه كبعضهم من ظاهر كلامهم، والحق أنهم مسلمون أخيار وكلامهم جارٍ[٤] على اصطلاحهم كسائر[٥] الصوفية وهو حقيقة عندهم في مرادهم وإن افتقر عند غيرهم - ممن لو اعتقد ظاهره كفر

---

(١) الزيادة من «ز».

(٢) في «ز»: «عليه السلام».

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٩٥٤)، وصححه ابن حبان- زوائده - (١٧١٥، ٢٢٧٩)، ورواه أحمد (٤/ ٣٧٨): كلهم من حديث عدي بن حاتم مرفوعًا به ومداره على سماك بن حرب، ولكن رواية شعبة عنه صحيحة؛ لأنه سمع منه قديمًا. انظر: «التهذيب» (٦/ ٢٣٤).

وله شواهد أخرى ذكرها الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٤٦).

(٤) في «ح» «جاز»!

(٥) في «ح»: «كساير».

إلى تأويل؛ لأن اللفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجاز في غيره فالمعتقد منهم معتقد لمعنى[١] صحيح. انتهى.

ولا يخفى أن اصطلاحهم - على تقدير الوجود[٢] لهم - مخالف لمصطلح الصوفية فإن منهم من كفَّره كما قدمناه عن الشيخ علاء الدين السمناني وغيره من الأكابر مع أن ابن عربي صرَّح بنفسه أن كلامه هذا ليس فيه تأويل.

ثم هل يجوز لمسلم أن يجعل مصطلحًا مخالفًا للقواعد العربية التي نزل بها القرآن ووقع بها السنة فتنقلب الحقيقة اللُّغوية المطابقة للقواعد الشرعية معانيَ مجازية والاصطلاحاتُ المُحْدَثَةُ حقيقةَ عُرْفية؟

وهل لمسلم أن يقول: صدق فرعون في قوله أنا ربكم الأعلى؟ فإن المراد بالرب هنا الملك وهو كان سلطان سلاطينهم، وكذا قوله رسل الله [الله أعلم][٣] مبتدأ[٤] وخبر مع أن هذا الكلام ليس على مقتضى اصطلاح لهم في هذا المقام بل إلحاد وزندقة فيما قصده من المرام، ثم قوله: وقد نص على ولاية ابن عربي جماعة عارفون بالله منهم ابن عطاء الله[٥] والشيخ

---

(١) قال أبو زرعة أحمد بن الحافظ العراقي: لا شك في اشتمال «الفصوص» المشهورة على الكفر الصريح الذي لا يُشك فيه، وكذلك «فتوحاته المكية»، فإن صَحَّ صدور ذلك عنه واستمر عليه إلى وفاته، فهو كافر مخلد في النار بلا شك. انظر «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» (٢/ ١٦٠-١٩٩) فقد ترجم فيها الإمام تقي الدين الفاسي المتوفى سنة ٨٣٢هـ لابن عربي وذكر فيها فتاوى عشرين من كبار الأئمة حول هذا الشيخ الاتحادي!

وسيأتي استشهاد المؤلف بكلامه فيما بعد.

(٢) في «ز»: «وجود».

(٣) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام، والزيادة من «ح».

(٤) في «ح»: رسمت «مبتداء»!

(٥) في «ح»: «عطا»! واعلم أن ابن عطاء هذا هو أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الإسكندري، صوفي من أصحاب الطريقة الشاذلية له ترجمة في «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٢٧٣-٢٧٤). وقال الزركلي في «الأعلام» (١/ ٩٢١٣): «كان من أشد خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية »!

اليافعي[(١)] - مدفوع بإنكار شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام وغيره من العلماء الأعلام والمشايخ الفخام، وتصريحهم بأنه زنديق، فالجمع بينهما أن الأولين ما تأملوا كلامه ولا عرفوا مقامه ولا حققوا مرامه. وعلى تقدير التنزل في الأمر بأن التعارض موجب للتساقط[(٢)] المقتضي لعدم الكفر، فنحن نحكم بالظاهر والله أعلم بالسرائر.

فقول الشارح[(٣)] الحق باطل بلا مرية فيه إذ ليس بعد الحق إلا الضلال، وهو يوجب تضليل[(٤)] أرباب الكمال، والله أعلم بالأحوال. ومن اطلع على مباحثه في الفصوص والفتوحات المكية جزم أنه لم يتكلم على مصطلحات الصوفية، بل أوردها على قواعد العربية.

وأما قول الشارح[(٥)]: إنه ربما وقع عنه كلمات في حال السكر والمحو فمردود بأن تلك الكلمات لم تؤلف إلا في وقت الشعور والصحو. على أن هذا الشرح والجواب ليس مطابقًا لما في الكتاب؛ إذ لم يتعرض الماتن إلى نفس ابن عربي لاحتمال موته على دين النبي [ﷺ][(٦)] وإنما قال وطائفته ممن مشى على طريقته المنافية لدين الله وشريعته كما سيظهر من كلماته الصريحة في الارتداد واتفاق أتباعهم على ظاهر كلامه من الفساد على وجه الاعتماد وطريق الاعتقاد، بحيث كل من له أدنى عقل

---

(١) هو عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي، مؤرخ، متصوف. من شافعية اليمن، حبب إليه الخلوة والانقطاع والسياحة في الجبال! وهو من خصوم ابن تيمية أيضًا! انظر: «شذرات الذهب» (٦/ ٢١٠ -٢١١). و«الأعلام» (٤/ ١٩٨).

(٢) في «ح»: «للساقط»!

(٣) في «ح» اختصرها الناسخ هكذا: «الش»!

(٤) في «ز» «تقليل».

(٥) انظر التعليق السابق.

(٦) الزيادة من «ح».

أو عنده شمة من نقل علم أن ضرر كفرهم على المسلمين أقوى من كفر اليهود والنصارى وضلال المبتدعة أجمعين؛ فكلام الماتن هو الحقُّ والحقُّ بأن يُتَّبع أحقُّ فانظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال إن كنت من أهل العلم والحال، فإن بعضًا من الطائفة الوجودية ذكر الاعتراضات الواردة على الكلمات الردية المنسوبة إلى ابن عربي وأتباعه الدنية، ونسب إنكارها إلى العلماء القشيرية والمشايخ القشيرية، ثم أجاب عنها بأجوبة واهية غير مرضية فها أنا أُوردها مع أجوبتها على وجه يظهر بطلانها وحقيقتها.

اعلم[1] أن الاعتراضات على نوعين؛ نوع لا يتعلق بوحدة الوجود وهي ثمانية، ونوع يتعلق بها وهي ثمانية عشر فالمجموع ستة وعشرون اعتراضًا:

الأول: قوله في فص آدم عليه السلام أنه للحق سبحانه بمنزلة إنسان العين للعين ومحظوره ظاهر ومحذوره باهر؛ لأنه سبحانه قبل إنشاء آدم بل قبل إبداء العالم كان بصيرًا، وكان في عالم القدم يرى الأشياء قبل ظهورها من الوجود إلى العدم.

ثم تعليله بقوله: فإنه به نظر الحق إلى خلقه فرحمهم - ليس بصحيح على إطلاقه إذا خلق الملائكة والشياطين من قبل إيجاده فلا يكون بسبب الرحمة على عباده، وأما تأويله بأنه جعل الإنسان علة غائية في خلق هذه الدار لما ورد «**لولاك لولاك، لما خلقت الأفلاك**»[2] ولا الجنة والنار فغير صحيح؛ لأن[3] أفعاله سبحانه غير معللة وإن كانت صادرة عن حكم مبينة أو مجملة، ومع هذا فالحكمة التي بمنزلة

(١) في «ز»: «واعلم».

(٢) **حديث موضوع**: كذا حكم عليه الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص٧)، وأقره الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (١٠١٢). وقد حاول المؤلف تصحيحه من جهة المعنى في «الموضوعات» (ص ١٠١) وكذا فعل العجلوني في «كشف الخفاء» (٢١٢٣) وقد عزاه المؤلف للديلمي، وهو من مظنة الأحاديث الضعيفة والموضوعة!

(٣) في «ح»: «لأنه»!

العلة الغائية في الجملة هي المعرفة[١] الإلهية كما قال تعالى[٢]: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٣] أي: ليعرفونِ كما فسر ابن عباس[٤] وغيره، كما ورد: «كنت كنزًا مخفيًّا فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لأن أعرف»[٥] وإنما خص الجن والإنس بها لأنهما مظهرا صفات الكمال من صفتي الجمال والجلال إذ الملائكة مختصون بمظهرية اللطف والجمال، كما أن الشياطين محصورون في مظهرية القهر والجلال بخلاف الإنسان فإن له قابلية كل من المظهرين في عظمة الشأن، ومن ثم قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾[٦] وهذا معنى قوله ﷺ[٧]: **«إن الله تعالى خلق آدم على صورته»** أي على صورة جميع أسمائه وصفاته[٨]. وبَسْطُ هذا الكلام يخرجنا عن

---

(١) في «ح»: «المعرفت»!

(٢) في «ز»: «عز»!

(٣) الآية ٥٦ من سورة الذاريات.

(٤) هذا خطأ واضح؛ فليس في شيء من كتب التفسير المعتمدة رواية ابن عباس «ليعرفون». فقد روى الطبري في «تفسيره» (٢٧/ ١٢) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: **«إلا ليقروا بالعبودية طوعًا وكرهًا»**. وابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس بل لم يره! «التقريب» (٢٤٦). وقد صوَّب الطبري تفسير ابن عباس وأن المراد «ما خلقت الجن والإنس إلا لعبادتنا والتذلل لنا». وراجع «تفسير ابن كثير (٧/ ٤٠١)، و«الدر المنثور» (٦/ ١٤٢). وذكر ابن كثير: «إلا ليعرفونِ» منسوبًا لابن جريج ولم أقف على سنده!

(٥) لا أصل له، وقد تقدم بيان ذلك فانظر (ص٢٠).

(٦) الآية ٧٢ من سورة الأحزاب.

(٧) في «ز»: «عليه السلام».

(٨) هذا تأويل يحتاج إلى دليل، ودون ذلك خَرْطُ القتاد! وقد روي بلفظ: «لا تقبحوا الوجه، فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن عز وجل»: وهو ضعيف كما حققه المحدث الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١١٧٦).

المرام، ثم لما كان نبينا ﷺ أكمل بني آدم بل وأفضل أفراد العالم ورد في حقه: «لولاك لما خلقت الأفلاك»[١]. فهو إنسان العين وعين الإنسان. وأما الله سبحانه فهو علي الشأن جلي البرهان فلا يجوز تشبيه ذاته ولا صفاته بشيء من مخلوقاته، وقد نهى الله سبحانه عن مثل ذلك في آياته حيث قال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢] ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾[٣].

الثاني: قوله في فص آدم عليه السلام أيضًا: إن الإنسان هو الحادث الأزلي والنشأة[٤] الدائم الأبدي. انتهى.

والقول بقدم العالم فهو كفر بإجماع العلماء خلافًا للفلاسفة من الحكماء مع التناقض الظاهر والتعارض الباهر في كلامه؛ حيث جمع في مرامه بين الصفة الحدوثية والنعت الأزلية، والله سبحانه هو الأول وهو خالق كل شيء، فتأمل؛ فإنه موضع زلل ومحل خلل[٥].

وأما من أول قوله بقوله: إن الإنسان حادث بالوجود الخارجي وأزلي بالوجود العلمي الإلهي فهو غير صالح أن يكون تأويلًا لقوله الأول على تخصيص المعلوم الإلهي بالإنسان ليس له وجه يكون المعول فتأمل؛ لأنه قال بنفسه في فص موسى [عليه السلام][٦] عند قوله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾[٧]: ليست كلمات الله سوى أعيان الموجودات فينسب إليه القدم من حيث ثبوتها العلمي وينسب إليها الحدوث

---

(١) موضوع، وقد سبق بيان ذلك في ص ٦٦ .

(٢) الآية ٧٤ من سورة النحل.

(٣) الآية ٦٠ من سورة النحل.

(٤) في «ز» رسمت هكذا: «والنشاءة»!

(٥) في «ز»: «خطل».

(٦) الزيادة في «ز».

(٧) الآية ٦٤ من سورة يونس.

من حيث وجودها الخارجي. انتهى. وهو كلام لا غبار عليه كما لا يخفى، إلا أنه يطابق قوله المشهور من أنه سبحانه أوجد الأشياء وهو عينها؛ لأن[١] المرتبة العلمية لا يقتضي المنزلة العينية مع أن كلامه هذا مناقض[٢] أيضًا لما قال في الفتوحات أيضًا في الباب التاسع والستين من أنه سبحانه لم يوجد الأشياء في الأزل لكونه محالًا من وجهين.

الأول: أنه لا يوجد الموجود فإنه تحصيل الحاصل في معرض الشهود.

الثاني: أنه سبحانه مختص بوصف[٣] الأزلية فكَوْنُ العالم أزليًا يناقض أوليته وبهذا تبين كلام الشيخ الجزري أن ابن عربي كان غلب عليه السوداء فليس كلامه على أساس البناء.

وأما الشارح القيصري للفصوص فقد صرح بقدم الأرواح إلا أنه فرق بين أزلية الأعيان الثابتة والأرواح المجردة، وبين أزلية الحق سبحانه بأن الأرواح وإن كانت أزلية إلا أن عدمها مقدم على وجودها بالتقدم الذاتي؛ لأن وجودها ليس منها، وأما أزلية الحق فهي عبارة عن نفي الأولية[٤] الحقيقية فإن وجوده من ذاته وأغرب الملاجامي وقال بقدم أرواح الكاملين وبحدوث أرواح الناقصين، ونسب هذا المذهب إلى الشيخ صدر الدين القونوي[٥] إلا أنه لم يعين محل نقله، والمؤول[٦] الذي

---

(١) في «ز»: «لأنه»!

(٢) في «ز»: «يناقض».

(٣) في «ز»: «لوصفه»!

(٤) في «ح»: «الأولوية».

(٥) في «ز»، «ح»: «القنوي »! وهو محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف القونوي الرومي، من كبار تلاميذ محيي الدين بن عربي، وهو أشد منه كفرًا، وقد تزوج ابن عربي أمه فكان القونوي ربيبه! ولد ومات بقونية، وهو معظم في نفوس القائلين بوحدة الو جود أو المغرر بهم من الجهلة والبلهاء! انظر ترجمته في «الأعلام» (٦/ ٢٥٤) والقول بقدم الأرواح كفر صريح مخالف للإجماع كما تقدم نقله.

(٦) في النسخة «ح» رسمت هذه الكلمة دائمًا هكذا: «المؤل».

طالع كتب ابن عربي[١] من الفصوص والفتوحات مدة ثلاثين سنة من الأوقات صرَّح بأنه ما وجد في كلامه ما يدل على قدم الأرواح والأشباح. انتهى.

ولا يخفى أنه منقوض[٢] بقوله: أوجد الأشياء وهو عينها مندفع بما سبق من نسبته إلى قدم العالم في نقل أكابر العلماء مع أن هذه العبارة بعينها متناقضة الطرفين؛ لأنه يلزم من إيجاد الأشياء حدوثها ومن قوله: وهو عينها قدمها بأسرها أو قِدَمُ أرواحها. والحاصل أن طوائف الإسلام من العلماء والحكماء، وغيرهم من أهل السنة والجماعة والمعتزلة، وسائر أرباب البدعة - أجمعوا على حدوث الأرواح على خلاف في أن خلقها قبل الأشباح بسبعين ألف سنة أو بسبعمائة ألف سنة. وإنما قال بقدم العالم جمع من السفهاء الفلسفية وهم كفرة بإجماع علماء الأمة الحنيفية. وقوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[٣] يشمل[٤] الأرواح والأشباح. وحديث: «**أول ما خلق الله تعالى روحي**»[٥] - نصٌّ في هذا المعنى إن صحَّ المبنى، وقد ورد

---

(١) في «ز»: «ابن العربي».

(٢) في «ز»: «منتقض».

(٣) الآية ٦٢ من سورة الزمر.

(٤) في «ز»: «يشتمل».

(٥) **باطل لا أصل له!** مع مخالفته لقوله عليه الصلاة والسلام: «**أول ما خلق الله تبارك وتعالى القلم، ثم قال اكتب: فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة**» أخرجه أحمد في «مسنده» (٥/٣١٧) وفي إسناده أيوب بن زياد الحمصي، وهو لم يوثقه سوى ابن حبان، لكن روى عنه جماعة ذكرهم الحافظ في «تعجيل المنفعة»، (ص٣٤) فالحديث حسن إن شاء الله، وله طريق أخرى عند أبي دواد (٤٧٠٠) فيها ضعف يسير يصح به الحديث إن شاء الله. وانظر كلام المحدث الألباني حول هذا الحديث في تعليقه على «العقيدة الطحاوية» (ص ٢٩٤-٢٩٥).

في صحيح البخاري[١] عن عائشة، وفي مسند أحمد[٢] ومسلم[٣] وأبي داود[٤] عن أبي هريرة مرفوعًا: «**الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف**» وقد قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ﴾[٥] أي: مَلكًا وخَلْقًا وملكًا[٦].

هذا وقال المؤول:[٧] إن الشيخ ذهب إلى حدوث العالم من الأرواح والأشباح، وإنما وقع غلط كلي من الشراح قلت: فثبت حرمة مطالعة كتبه؛ لأن دسائس كلامه وهو أجرأ[٨] مرامه إذا خفيت على مثل القيصري والجامي فكيف بالنسبة إلى غيرهما ممن يطالعها وهو في مرتبة العامي على أن الظاهر أنهما ما ذكرا هذا القول من عندهما ولا معتقدهما بل لما فهما من كلامه على ما فهما ولا عبرة بنقل المؤول[٩] عن شيخه والطعن فيهما، لأنه على تقدير صحة نقله عن شيخه فله أقوال متعارضة وأحوال متناقضة كما تفوه مرة بإيمان فرعون ولزوم أنه في الجنة مع الأبرار، وصرَّح مرة بأنه من جبابرة الكفار وأنه في قعر النار وأمثال ذلك كثير في كلامه حيث كان مترددًا في مرامه ومتذبذبًا في مقامه.

الثالث: قوله في فص آدم أيضًا: إنا ما وصفنا الحق بوصف من

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٣٣٦) معلقًا من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) «مسند أحمد» (٢/ ٢٩٥، ٥٢٧).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٦٣٨).

(٤) «سنن أبي داود» (٤٨٣٤).

(٥) الآية ٤ و ٧ من سورة الفتح.

(٦) الزيادة من «ز».

(٧) في «ح» رسمت: «المأول»!

(٨) في «ح»: «أحسن».

(٩) في «ح»: «المأول»!

الأوصاف إلا كنا عين ذلك الوصف، وقد وصف الحق نفسه لنا فمتى شاهَدْناه شاهَدْنا أنفسنا، ومتى شاهدنا شاهَدَ نفسه. انتهى.

وهذا كفر صريح لا يخفى؛ لأن ذات الإنسان وصفته لا تكون عين وصف الله ونفسه[1] إلا في مذهب الحلول والاتحاد ومشرب الوجودي والإباحيِ وأهل الإلحاد، وهذا الفساد في الاعتقاد أَخْرَبَ العُباد وأَضلَّ العِبَاد حيث يزعمون أن الشيخ محل الاعتماد.

وأما قول المؤول: إن هذا مبني على قاعدة من قواعد أهل السنة [والجماعة][2] أن الصفات الذاتية من الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام في الأفراد الإنسانية ليست عين ذواتهم بل زائدة عليها، وكذا قالوا في حق الباري قياسًا للغائب على الشاهد؛ فيلزم من مشاهدتنا صفاتنا مشاهدةُ صفاته، ومشاهدته سبحانه صفاته مشاهدةُ صفاتنا، فصدق عليه أن كُلَّ وصف وُصِفَ به سبحانه هو صفتنا، بل نحن عين ذلك الوصف انتهى.

ولا يخفى أن مآل هذا التأويل شر من ذلك القيل؛ فإن صفات الخالق أزلية ثابتة له بنعت القدم، وصفات الخلق ناقصة حادثة من العدم، فأي مناسبة بين الصفاتين ثم أي ملازمة بين المشاهدتين؟ وكيف يكون صفة الحادث[3] عين صفة القديم؟ فهل رجع كلام هذا المؤول إلى قول شيخه الأول: سبحان مَنْ أوجد الأشياء وهو عينها؟ مع أن مذهب أهل السنة هو أن صفات الله لا عينه ولا غيره بخلاف صفات المخلوق فإنها غيرهم. وقد صرّح العلماء الكرام والمشايخ العظام أن

---

(١) في «ز»: «ونعته».

(٢) الزيادة من «ح».

(٣) في «ز»: «الحادثة»!

إطلاق لفظ الحياة والعلم وغيرهما من الصفات الثبوتية على الحق والخلق ليس بمعنى واحد حقيقي، بل اشتراك اسمي لمجرد[١] إطلاق لفظي؛ لأن صفاته سبحانه ليست حادثة ولا أعراضًا[٢] ولا متناهية الأثر، بخلاف صفات الإنسان فإنه حادث وعارض ومتناهي الأثر فشتّان بين القُطْن والكَتّان؛ ولذا قيل: ما للتراب ورب الأرباب.

ونظير هذا ما روي عن ابن عباس [رضي الله عنه][٣] وغيره أن أسماء الفواكه وغيرها مما يكون في دار الدنيا ودار العقبى إنما هي لمجرد[٤] المشابهة الاسمية[٥] لا المشاركة الحقيقية؛ لاختلافهما في الماهية والكَمِّيَّة والكَيْفِيَّة. وقد كابر هذا المؤول في رد كلام الأكابر بأنه يلزم من هذا الكلام جهلنا بصفات الملك العلام وبأن مفهوم العلم والقدرة في الواجب والممكن واحد بديهة[٦].

وأنت تعلم أن أهل الحق معترفون بقصور إدراكهم عن كُنْهِ ذاته وصفات؛ حيث لا مشابهة بينه وبين مخلوقاته، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[٧] ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[٨] ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا

(١) في «ح»: «بمجرد»!

(٢) في «ز»: «ولا أعراض».

(٣) الزيادة من «ح».

(٤) في «ح»: «إنما هو بمجرد»!

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١/١/١٧٤)، وابن أبي حاتم - كما في «تفسير ابن كثير» (١/٩١) - وأبو نعيم في «صفة الجنة» رقم (١٢٤) - بتحقيقي - وفيه تدليس الأعمش وقد عنعنه.

(٦) في «ح»: «بديهية».

(٧) الآية ١١٠ من سورة طه.

(٨) الآية ١٠٣ من سورة الأنعام.

قَلِيلًا﴾[١] وقد صح قوله ﷺ[٢]: **«لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»**[٣] وقال الصديق الأكبر: العجز عن درك الإدراك إدراك، فحاشا مقامهم أن يقيسوا الغائب على الشاهد فيما يقتضي مرامهم.

وكأن هذا المؤول الجاهل الغافل ما فرّق بين صفاته وصفات الحق ولا بين ذاته وذات الحق، فكلامه عين كلام شيخه: سبحان من أوجد الأشياء وهو عينها، فمشربهما من عين واحدة، فهما في دعوى معرفة الحق جاحد ولاحد بل أكفر من نفاة الصفات كالجَهْمية والمعتزلة والفلاسفة من الحكماء حيث أرادوا بنفيها احترازًا من تعدد القدماء.

الرابع: قوله في فص شيث عليه السلام[٤] بعد بيان بعض العلوم: أنه ليس هذا العلم إلا لخاتم[٥] الرسل وخاتم الأولياء، ولم ير أحد هذا العلم من الأنبياء والرسل إلا من مشكاة خاتم الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، ولم يره أحد من الأولياء إلا من مشكاة خاتم الأولياء، حتى خاتم الرسل.لم ير هذا العلم متى ما يراه[٦] إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فالرسل من حيث[٧] ولايتهم لا يرون ما ذكر إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فخاتم الرسل من حيث[٨] ولايته بالنسبة إلى خاتم الأولياء كنسبة الرسل والأنبياء إلى خاتم الرسل.

---

(١) الآية ٨٥ من سورة الإسراء.
(٢) في «ز»: «عليه السلام».
(٣) صحيح: وقد تقدم (ص٢٦).
(٤) في «ح»: «ع» وهو اختصار من الناسخ!
(٥) في «ح»: «الخاتم».
(٦) في «ح»: «متى يراه».
(٧) في «ز»: «حيثية».
(٨) في «ز»: «حيثية».

وقوله أيضًا في الفص المذكور لما شبه النبي ﷺ[١] جدار النبوة المبني باللَّبِن[٢] وقال[٣]: قد تم ذلك الجدار إلا موضع لبنة وعنى به نفسه فكملت النبوة بوجوده في عالم شهوده فلا بد لخاتم الأولياء من رؤية ذلك الجدار مبنيًا من الذهب والفضة المركبتين في الدار، وأنه يكون ناقصًا مكان لبنتين: أحدهما من ذهب. والأخرى من فضة للاعتبار، وأنه يرى خاتم الأولياء نفسه منطبعًا[٤] مكان تينك اللبنتين، فيكمل به البناء، وسبب رؤية ذلك أنه تابع شرع خاتم الرسل في الظاهر وهو موضع لبنة الفضة، ولكونه يأخذ شرع خاتم الرسل من الحق بطريق الإلهام كجبريل عليه السلام يكون هو موضع لبنة الذهب أيضًا.

وقوله في ذلك الفص أيضًا: حيث كان خاتم الأنبياء وآدم بين الماء والطين[٥]. وكذلك خاتم الأولياء كان وآدم بين الماء والطين. وقد صرَّح في الفتوحات أنه المراد بخاتم الأولياء انتهى.

ولا يخفى ما فيه من أنواع الكفر الظاهر المفهوم عند العقل الحاذق الباهر حيث ادعى علم الغيب أولًا في دعوى هذه المراتب[٦]

---

(١) في «ز»: «عليه السلام».

(٢) صحيح: وقد تقدم تخريجه (ص٥٩).

(٣) في «ح»: «وقد قال: قد تم».

(٤) في «ح»: «متطبعًا».

(٥) **لا أصل له بهذا اللفظ** كما جزم به السخاوي وشيخه ابن حجر وغيرهما، والصحيح حديث **«كُتِبْتُ نبيًا وآدم بين الروح والجسد»**: رواه أحمد (٥/ ٥٩) وغيره بإسناد صحيح، وقد تكلمت عليه بالتفصيل في تحقيقي لكتاب «الفتاوى الحديثية» برقم: (٤٤) للحافظ السخاوي.

(٦) لابن عربي كتاب - مخطوط - بعنوان: «شق الجيب في علم الغيب»! وقد وقفت عليه ويقع في (٢٥ ورقة) وفيه يبدو جهل ابن عربي واضحًا، فهو يورد فيه =

ثم تقديم نفسه على أرباب المناقب، وقد أجمعوا على أن الأولياء بأجمعهم لم يصلوا إلى مرتبة نبي واحد فهو في دعوته الكاسد ومدعاه الفاسد لظاهر الشريعة ناقد ولباطنها جاحد، حيث يزعم أنه يأخذ الشرع المجدد في بعض الأحكام عن الحق بواسطة الإلهام وأنه مُستغنٍ في سير باطنه عن النبي ﷺ[١] وأن الرسل وخاتمهم يحتاجون إليه ويأخذون الفيض الإلهي النازل لديه وأن الأولياء الآتين[٢] كعيسى عليه [الصلاة][٣] والسلام[٤] والمهدي وغيرهما من أتباعه في مرتبة الولاية المحتومة عليه وحيث شبه النبي ﷺ[٥] باللَّبِنة من المَدَر[٦] في جدار الشريعة الشريفة، ومثل نفسه بلبنتين من الفضة والذهب المركبتين من جدار الكعبة المنيفة بمقتضى رؤيا رآها. وأن المراد باللبنة من الفضة متابعته لظاهر الشريعة المحمدية، وباللبنة من الذهب أخذه الفيض الباطني من الحضرة[٧] الأحدية وأمثال ذلك من الكلمات الكفرية؛ حيث لا يشك[٨] أحد من اليهود والنصارى والصابئين

= أحاديث مكذوبة وواهية جدًا مثل حديث: «أول ما خلق الله العقل» - وحديث: «أول ما خلق الله نوري»، وحديث: «إن من العلم كهيئة المكنون».

هذا بالإضافة إلى ما لا يُحصى من الخرافات والأباطيل والتصريح بوحدة الوجود، نسأل الله الحماية والسلامة!!

(١) في «ز»: «عليه السلام».

(٢) في «ز» و«ح»: «الآتي». ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) الزيادة من «ح».

(٤) عيسى عليه الصلاة والسلام نبي، ولكنه بعد نزوله يكون من أمة محمد ﷺ ويحكم بشريعة الإسلام!

(٥) في «ز»: «عليه السلام».

(٦) هو الطين المتماسك. «المعجم الموسيط» (٢/ ٨٦٥).

(٧) في «ح»: «الحضرت».

(٨) في «ح» «لا يسك».

والحكماء الإشراقيين والشكمانيين[١] والدهريين والطبيعيين فضلًا [عن][٢] طوائف المسلمين من أهل السنة والجماعة وغيرهم من المعتزلة والخوارج والشيعة وسائر أهل البدعة.

ثم حصل كلام المؤول الجاهل بعدما ما طال الكلام فيما لا تعلق [له][٣] بالمقام من تعريف الولي والنبي والرسول وتقسيم خاتم [الأنبياء][٤] والأولياء إلى الصغير والكبير والأكبر وأمثال هذا المرام المعلوم عند الخواص والعوام هو أن أنوار الأنبياء وأرواحهم فاضت من النور المحمدي[٥] والروح الأحمدي الذي[٦] هو العقل الأول والقلم الأكمل، وولاية مشتملة على ولاية سائر الأولياء، فعلى هذا مشكاة خاتم الأولياء مفاضة مشكاة خاتم الأنبياء ولو أخذ خاتم الرسل من مشكاة خاتم الأولياء شيئًا من الأشياء لا يكون سببًا لتفضيل خاتم الأولياء على خاتم الرسل والأنبياء. انتهى.

ولا يخفى أن هذا مصادرة، وفي مقام الجواب مكابرة على أن الشيخ بنفسه ذكر في الفتوحات أن خاتم الأولياء حسنة من حسنات خاتم الأنبياء مقدم الجماعة وسيد ولد آدم يوم القيامة في فتح باب الشفاعة ثم نسب المؤول إلى شيخه ما هو أكبر قبحًا وأظهر كفرًا في نفسه حيث قال: إن الشيخ ذكر في

---

(١) في «ح»: س «الشكمائيين».

(٢) في «ح»: «من»!

(٣) الزيادة من «ز».

(٤) الزيادة من «ح».

(٥) **هذا باطل لا دليل عليه**، سوى حديث مكذوب وفيه: «أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر...» وقد أورده العجلوني في «كشف الخفاء» (٨٢٧) معزوًا لعبد الرزاق وهو حديث طويل ولوائح الوضع ظاهرة عليه!!

(٦) في «ح»: «الذ»!

فص شيث عليه السلام أن خاتم الرسل والأنبياء وسائر الرسل والأصفياء يأخذون العلم الخاص المختص بالخواص من حيثية أنهم أولياء أيضًا يأخذون من مشكاة خاتم الأولياء.

فانظر هذا الكفر الصريح إن كان لك الإيمان الصحيح.

ثم ذكر المؤول قوله في الفص المذكور أنه لم ير أحد من الأنبياء والرسل هذا العلم إلا من مشكاة خاتم الرسل، ولم يره أيضًا أحد من الأولياء إلا من مشكاة خاتم الأولياء. انتهى.

ومناقضته لكلامه الأول ظاهرة كما لا يخفى إلا أن يقال إنه أراد بالأولياء الولاية العامة الشاملة للأنبياء والأصفياء فيصح الحَصْرَانِ في كلامه، ويكون على وفق ما سبق من مرامه لكن ذكر المؤول أن شيخه الملا نور الدين عبد الرحمن الجامي قال في شرح الفصوص: إن مشكاة خاتم الأولياء هو[١] مشكاة خاتم الرسل وإلا فلا يصح الحصران. ثم أطال المؤول بما لا طائل تحته، ومن جملته قوله في فص شيث: إن خاتم الأولياء من وجه أنزلُ وأدنى كما أنه من وجه أفضل وأعلى، ثم مَثَّله المؤول بموافقات عمر رضي الله عنه في بدر وغيره فيلزم منه أن عمر أفضل من النبي ﷺ[٢] من وجه، وهذا قول لم يتفوه به مؤمن فتدبر ففي المضمرات ما قالت الروافض أن عليًا كان أعلم من محمد ﷺ[٣] فهذا منهم كفر، ومثله أيضًا بقوله ﷺ[٤] في قضية تأبير النخل: «**أنتم أعلم بأمور دنياكم**»[٥].

---

(١) في «ح»: «وهو»!

(٢) في «ز»: «عليه السلام» .

(٣) في «ز»: «عليه السلام».

(٤) في «ز»: «عليه السلام».

(٥) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٣٦٣) عن عائشة وأنس رضي الله عنهما.

فأقول للمؤول: أيها الجاهل الغافل فتكون عامة الناس أفضل من النبي ﷺ[١] من وجه لكونهم أعلم بالتجارة وأقوى على حمل الحجارة وأتقن في فن الصباغة والصناعة والحياكة والزراعة وأصناف حرف الشناعة، وأن المنطقيين والفلاسفة من الحكماء أفضل من سيد الأنبياء وسند الأولياء؛ بسبب زيادة الفضلات التي تسمى فضيلة عند جهلة الفضلاء مع أنه عليه [الصلاة][٢] والسلام جعلها علومًا غير نافعة واستعاذ منها في المرتبة الرابعة[٣] وقد مدح أهل الجنة بأنهم لم يعلموا العلوم الدنيوية، وأن علومهم منحصرة في الأفعال الدينية والأحوال الأخروية حيث قال: «**أكثر أهل الجنة البله**»[٤] مقتبسًا [من][٥] مفهوم قوله تعالى في ذم الكفرة[٦]: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَوٰةِ[٧] الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾[٨] ومن ثم[٩]

---

(١) في «ز»: «عليه السلام».

(٢) الزيادة من «ح».

(٣) في «ز»: «الرافعة»! والحديث في «صحيح مسلم» (٢٧٢٢) من رواية زيد بن أرقم.

(٤) **ضعيف**: رواه البزار في (مسنده» - زوائده (١٩٨٣) - وقال الهيثمي: «فيه روح ابن سلامة وثقه ابن حبان وغيره وضعفه غير واحد». «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٦٤، ٤٠٢). وانظر تحقيق المحدث الألباني حول هذا الحديث في تعليقه على «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٥٧٣-٥٧٥).

وانظر تحقيقي له أيضًا في «الأحاديث الموضوعة في إحياء علوم الدين» رقم: (١٣٧).

(٥) الزيادة من «ز».

(٦) في «ح»: «كفرة».

(٧) في «ح»: «في حياة»! وهو خطأ فاحش.

(٨) في «ح» لا توجد كلمة «هم»! وهو تقصير عجيب!

(٩) في «ح»: «ثمة».

قال ﷺ[١]: «**إن من العلم جهلًا**»[٢]. وأقول تبعًا له ﷺ[٣] في تبيين كلامه وتعيين مرامه: إن من العلم كفرًا والعاقل تكفيه[٤] الإشارة ولا يحتاج إلى تطويل العبارة. رزقنا الله تعالى[٥] علمًا نافعًا ووفقنا عملًا رافعًا واعتقادًا مستقيمًا جامعًا مانعًا.

الخامس: قوله في فص إسحاق عليه السلام: إن إبراهيم عليه السلام قال لولده: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ﴾[٦] والحال أن النوم من عالم الخيال، فكان حقه أن يعبر الرؤيا وَفْق عالم المثال، فإن الكبش ظهر بصورة ولد إبراهيم وفداه الله سبحانه عنه بذِبْح عظيم، وهذا كما تصور اللبن في المنام[٧] نبينا محمد ﷺ[٨] وأَوَّلَهُ بالدين والعلم اليقين، وكما تصور البقرات بصورة السنوات في تعبير يوسف عليه السلام. ثم قال: ولما كان الكبش على صورة ولده كان ينبغي له أن يعبر عنه بذبح كبش في بدله فحمله على ظاهره ووقع في اجتهاده على طرق مرجوحة انتهى.

وهذا من غاية حمقه وقلة أدبه[٩] وعدم معرفته بمقام نبي ربه، ثم من

---

(١) في «ز»: «عليه السلام».

(٢) **ضعيف**: وقد تقدم (ص٥٢).

(٣) في «ز»: «عليه السلام».

(٤) في «ح»: «يكفيه»!

(٥) في «ز»: «سبحانه».

(٦) الآية ١٠٢ من سورة الصافات.

(٧) في «ز»: «مقام»!

(٨) في «ز»: «عليه السلام».

(٩) لا أدري كيف يوصف ابن عربي بأنه من الأولياء وهو يسخر من الأنبياء! فاللهم رحمتك.

أين له هذا العلم بأن الكبش كان على صورة ولده؟! بل الظاهر من الكتاب والسنة أنه أمر بذبح ابنه على صورته من غير أن يكون على صورة كبش، ووصفه كما قال تعالى مخبرًا عنه: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ﴾[١] فاستقر رأي النَّبِيَّيْن[٢] على الذبح المذكور وأقرهما الله على الوجه المسطور، فكلام المؤول: إنه كان خطأ في اجتهاده كما جوز النبي ﷺ[٣] الاجتهاد وكذا خطؤه[٤] عند أصحاب الاعتقاد وأرباب الاعتماد[٥] خطأ فاحش لأن شرط[٦] خطأ[٧] النبي [ﷺ][٨] في اجتهاده أن لا يقر على خطئه[٩] بل ينبه على خطئه[١٠] قبل تحقق فعله أو بعد صنيعه وهذا قد صدق الله فعل إبراهيم بقوله: ﴿قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾[١١] حيث نزل عزمه موضع فعله وأقام ذبح الكبش مقام ذبحه؛ لأنه كان الحكمة في ذلك المنام حصول الاستسلام وقطع العلاقة والمحبة الطبيعية بين الوالدية والولدية كما هو بلية عامة في الأنام مع أن

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة الصافات.

(٢) يعني إبراهيم الخليل وإسماعيل الذبيح صلى الله عليهما وسلم وعلى نبينا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

(٣) في «ز»: «عليه السلام».

(٤) في «ز» و «ح» رسمت هكذا: «خطاؤه».

(٥) في (ز»: «أرباب الاعتقاد وأصحاب الاعتماد».

(٦) في «ز»: «شرطه»!

(٧) في «ز»: «خطاء».

(٨) الزيادة من «ح».

(٩) في «ز» و «ح»: «خطائه».

(١٠) في «ز» و «ح»: «خطائه».

(١١) الآية ١٠٥ من سورة الصافات.

العلماء أجمعوا على أن منام الأنبياء عليهم السلام حق[١]، وَعُدَّ من أنواع الوحي والإلهام فحمله على الوهم قلة الفهم.

وأغرب المؤول[٢] حيث أجاب عن هذا بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[٣] وكأنه لم يقرأ يوحى إلي؛ أي في اليقظة[٤] أو المنام فاستدلاله ببعض الآيات كما قيل للقلندري أما تصلي؟ فقال قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ قيل: اقرأ ما بعده من جملة الحال فقال: نحن من عشاق أول المقام[٥]. ثم تمسك بقوله ﷺ[٦]: «**إنما أنا بشر أغضب كما يغضب البشر وأرضى كما يرضى البشر**»[٧]. فتدبر، فإن بعض الجهلة من أتباع الوجودية يزعمون أن هذا المؤول طابق بين كلام الشيخ وبين الآيات القرآنية والأحاديث النبوية؛ حيث يرون أنه يذكر الأدلة من الكتاب والسنة؛ ولم يفهموا أن إيراده إياهما ليس على وجه المطابقة بل ولا على نوع من المناسبة، كما أن المعتزلة يثبتون ما ذهبوا إليه من أنواع البدعة بما يذكرون في كتبهم من الكتاب والسنة فصدق الله العظيم في الفرقان الكريم: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾[٨].

فالعلم كالنيل ماء للمحبوبين[٩] ودماء للمحجوبين، وكل حزب بما

---

(١) في «ز»: «حتى»!

(٢) في «ح»: «المأول»!

(٣) الآية ١١٠ من سورة الكهف.

(٤) في «ح»: «اليقضة»!

(٥) حسبك جهنم مقامًا إن مت على هذا؟!

(٦) في «ز»: «عليه السلام».

(٧) **صحيح**: أخرجه مسلم (٢٦٠٣).

(٨) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٩) في «ح»: «للمجوبين»!

لديهم فرحون، وإن أحسن الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ[1]، وما أسخف[2] عقول هؤلاء؛ حيث تركوا مطالعة كتب التفسير والحديث والفقه ومعتقدات أئمتهم وكتب المشايخ المجمع على ديانتهم وولايتهم كالتعرف الذي لولاه لما عُرِفَ التصوف[3] وككتاب العوارف الذي هو المعارف والرسالة القشيرية التي هي مقبولة عند جميع الصوفية، وأمثال ذلك من الكتب الجامعة بين العلوم الظاهرة والمعارف الباطنة[4] المستنبطة من الكتاب والسنة وأقبلوا على هذه الكفريات. فتأمل أيها الغافل الجاهل فإنه ليس ذلك إلا بغلبة هواك وتسويل نفسك وتزيين[5] شيطانك هدانا الله وهداك إلى الدين القويم وأماتنا على سلوك الصراط المستقيم!!

السادس: قوله في فص إسماعيل، وكذا في فص أيوب عليهما السلام وكذا في الفتوحات أن الكفار وإن لم يخرجوا من النار لكن في عاقبة الأمر يصير العذاب عذبًا[6] لهم بحيث يتلذذون بالنار الجحيم والماء الحميم كما يتلذذ[7] أهل الجنة بالنعيم المقيم انتهى.

---

(١) في «ز»: «عليه السلام» ولا أدري لماذا يقتصر الناسخ على التسليم فقط!

(٢) في «ز» و «ح»: «وما استخف». ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) في «ح»: «النصوص»! وأقول: في كتاب ربنا وسنة نبينا عليه الصلاة والسلام كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد!

(٤) في جميع هذه الكتب الصالح الموافق لهدي النبي ﷺ وفيها الطالح المخالف لهديه ﷺ فالخير كل الخير في الاتباع وترك الابتداع. وقد قال الذهبي في نهاية ترجمة ابن عربي من «الميزان» (٣/ ٦٦٠): «فوالله لأن يعيش المسلم جاهلًا خلف البقر لا يعرف من العلم شيئًا سوى سور من القرآن يصلي بها الصلوات ويؤمن بالله واليوم الآخر خيرٌ له بكثير من هذا العرفان، وهذه الحقائق، ولو قرأ مائة كتاب أو عمل مائة خلوة»!!

(٥) في «ز»: «وتنزين»!

(٦) غير واضحة في «ح».

(٧) في «ح»: «يتلذذون»!

وهذه الدعوى منه في علم الغيب من غير نقل صحيح كفر صريح مع مناقضته لقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾[١]؛ أي: دائم ومعارضته لقوله سبحانه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾[٣] وقوله: ﴿فَذُوقُوا فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾[٤]، وقوله: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾[٥] فإنه صريح في بطلان مذهبه، فإنه لو انقلب عذابه بعذبه[٦] لما كان يحتاج إلى تبديل الجلود المحترقة بالجلود المجددة لإذاقة العقوبة المخلدة المؤبدة، وبه بطل تعلق المؤول بقوله في الفتوحات: إن [الله تعالى][٧] قال: خالدين فيها؛ أي: في النار، ولم يقل خالدين فيه؛ أي: في العذاب. انتهى.

ولا يخفى بطلان برهانه وما زعم أنه ينفعه في شأنه فإنه سبحانه إذا قال في مواضع متعددة في كتابه: إن الكفار خالدون في النار ونص في مواضع أخر[٨] أنه لا يخفف العذاب عن الكفار، فدعوى انقلاب العذاب لا يصدر إلا من أهل الحجاب الجاهل بأحكام الكتاب الغافل عن فصل الخطاب والمائل عن صوب الصواب، مع أن هذا القول وهو تخفيف العذاب وانقطاعه - مخالف لما عليه الصوفية السنية! من أن

---

(١) الآية ٣٧ من سورة المائدة.

(٢) هناك آيات كثيرة تنتهي بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٣) الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٤) الآية ٣٠ من سورة النبأ.

(٥) الآية ٥٦ من سورة النساء.

(٦) في (ح»: «بعذب».

(٧) الزيادة من «ح».

(٨) في «ح»: «آخر»!

الحكمة في دوام العقوبة وزيادة المثوبة أن لا تتعطل التجليات الأسمائية من الصفات الجلالية والنعوت الجمالية الأبدية التي غير متناهية في المراتب الكمالية، فمخالفته هذه مصادمة[١] للأدلة النقلية والعقلية اللتين عليهما مدار علماء[٢] الشريعة وعرفاء[٣] الحقيقة[٤] فيكون كفرًا بالإجماع من غير احتمال النزاع.

ومن جملة الأدلة في تحقيق هذه المسألة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾[٥]؛ أي حياة[٦] طيبة، وهو ينافي القول بصيرورة العذاب عذبًا[٧] ومن جملتها[٨] الإجماع والإجماع من أقوى الحجج في دفع النزاع إذا كان مستنده الكتاب والسنة، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ﴾[٩] ومن ثَمَّ[١٠] قال ﷺ[١١]: «**لا تجتمع أمتي على الضلالة**»[١٢].

(١) في «ح»: «مصادفة»! وفي «ز»: «مصاومة»! ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) في «ح» و «ز» العلماء الشرعية ». ولعل مقصود المؤلف هكذا: «للأدلة النقلية والعقلية الشرعية الحقيقية اللتين عليهما. . .إلخ».

(٣) في «ح»: «والعرفاء».

(٤) في «ز»: «الحقيقية».

(٥) الآية ١٣ من سورة الأعلى.

(٦) في «ز»: «حيوة» على رسم المصحف.

(٧) في «ز»: «عذبه».

(٨) في «ز»: «جملتيها»!.

(٩) الآية ١١٥ من سورة النساء.

(١٠) في «ح»: «ثمة».

(١١) في «ز»: «عليه السلام».

(١٢) **صحيح**: وقد تقدم تخريجه (ص٤٨).

وهذا القول الذي صدر عنه- أي عن ابن عربي- لم يسبق به أحد من العوام فضلًا عن الخواص من العلماء الكرام والمشايخ العظام.

وأما قول الرازي: إن الدليل على أن الإجماع حجة عقلي[1] والأدلة العقلية لا تفيد إلا الأحكام الظنية، والأمور الظنية غير معتبرة في الأحوال الاعتقادية، فإنما يصح إذا لم يكن الإجماع مستندًا إلى الكتاب والسنة ولا إلى الصحابة والمجتهدين من علماء الأمة فلا يحل تعلق المؤول به على نفي إجماع الأمة المطابق للكتاب والسنة الصادر من السلف والخلف، فمن ادعى أن أحدًا من الصحابة أو غيرهم من الأمة ذهب إلى هذه البدعة الشنيعة والمقالة الفظيعة فعليه البيان، ولنا دفعه بالبرهان، فالعذاب سرمدي والعقاب أبدي.

وأما ما ورد من حديث متفق على ضعفه أنه ﷺ قال: «**والذي نفسي بيده ليأتين [على]**[2] **جهنم زمان تصفق أبوابها وينبت في قعرها الجرجر**»[3].

فلا يقاوم النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وإجماع العلماء الدينية والمشايخ الصوفية وعلى صحته يحمل على أن المراد بها طبقة مختصة بالفجار فإنهم لا يخلدون كالكفار بل يخرجون عاقبة الأمر من النار.

وكذا ما ورد من الأثر عن عمر رضي الله عنه: «إن أهل النار

---

(١) في «ح»: «عقلية»!

(٢) غير موجودة في «ح» واستدركتها من مصادر التخريج و «ز».

(٣) **موضوع**: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٨٣٦) من حديث أنس بلفظ: «**ليأتين على جهنم يوم تصفق أبوابها ما فيها من أمة محمد أحد**»، وفيه: العلاء بن زَيْدَل، وهو وضَّاع: «الميزان» (٣/ ٩٩-١٠٠).

وقد روي من حديث أبي أمامة، أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ١٢٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٦٨).

وفيه جعفر بن الزبير، وهو وضّاع، وعبد الله بن مسعر بن كدام، وهو متروك. انظر «الميزان» (١/ ٤٠٦). وقال الذهبي عن هذا الخبر: باطل. «الميزان» (٢/ ٥٠٢).

يخرجون ولو مكثوا فيها بعدد رمل عالج» فإنه مع كونه ضعيفًا[١]، بل وعلى [التنزل][٢]، أن يكون صحيحًا أو حسنًا لا يصلح حمله على ظاهره؛ لمصادمة قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[٣]، وقوله سبحانه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾[٤]، فالجواب ما سبق. أو المعنى يخرجون من النار ويدخلون في الزمهرير المعد للكفار.

وأما قول المؤول: إن ابن تيمية الحنبلي[٥] ذهب إلى أن الكفار في عاقبة الأمر يخرجون من النار فافتراء عليه، وعلى تقدير صحة ما نسب إليه فخلافه لا يخرق الإجماع بل يحكم بكفره أيضًا[٦] من غير النزاع.

---

(١) **ضعيف سندًا باطل معنى**: أخرجه عبد بن حميد في «تفسيره» - كما في «حادي الأرواح» (ص٣٤٩) وعلته الانقطاع بين الحسن البصري وعمر رضي الله عنه.

وقد حاول ابن القيم - رحمه الله - أن يقويه بما لا طائل تحته، ليخلص بذلك إلى القول بفناء النار! وهو قول باطل مخالف للآيات والأحاديث الصحيحة الصريحة في أبدية النار وخلود أهلها فيها، وراجع لهذا الموضوع الخطير كتاب «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» للصنعاني.

(٢) الزيادة من «ز»، وهي ساقطة من «ح»!.

(٣) هناك آيات كثيرة فيها هذا اللفظ.

(٤) الآية ٣٧ من سورة المائدة.

(٥) في «ز»: «الحنبلية»!.

(٦) والله إني لأعجب من القاري كيف يحكم بكفر شيخ الإسلام ابن تيمية - حتى لو ثبت عنه هذا القول - وهو الداعية العظيم المناضل عن السنة والكتاب وعن السلف والأصحاب؟!

وأبلغ ما يقال فيه أنه اجتهد فأخطأ، فهو كما قال عليه الصلاة والسلام: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران؛ وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد**». رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

ثم إذا كان أمثال ابن عربي يعتذر لهم القاري وغيره بأنهم إذا تابوا قبل موتهم فهم مغفور لهم، فكيف بمن ثبت عند الأعداء قبل الأحباب أنه قد قضى عمره كله ينافح عن العقيدة والشريعة حتى توفي في السجن!! =

ثم اعلم أن هذا المؤول أطال في دفع هذا الاعتراض ونحوه مما لا طائل تحت كلامه. ونحن نقتصر على بطلان مرامه ونترك ما أتى به من زخارف عباراته وتساويل إشاراته مما يغر الجاهل الغافل بأنه الجامع لمعرفة الكتاب والسنة والعالم الفاضل، والحال أن البحث في كفر هذا القائل ومن تبعه في هذا المذهب الباطل.

السابع: قوله في الفص الموسوي عليه السلام وكذا في الفتوحات: إن فرعون مات مؤمنًا وقبض طاهرًا ومطهرًا، وسؤاله ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] من حقيقة الحق تعالى صحيح. وهذا كفر صريح، كما بينته في رسالة مستقلة على شرح رسالة صنفها الجلال الدوّاني وتبع فيها ابن عربي وخالف العلماء الربانية والمشايخ الصمدانية مع أن ابن عربي عارض نفسه؛ لكونه جزم بإيمان فرعون أولًا، ثم شك في حقه بقوله في الفتوحات: أمره إلى الله. بل صرح في الباب الثاني والستين من الفتوحات أن أهل النار أربعة طوائف من الكفار وهم المتكبرون على الله كفرعون وأمثاله ممن ادعى الربوبية لنفسه ونفاها عن غيره فقال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾[2] وقال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[3]. انتهى.

= هذا كله بفرض أنه لم يرجع عن هذا القول، فكيف وليس لدينا الدليل على ذلك، فهذا كتاب «مراتب الإجماع» لابن حزم قد ذكر فيه (ص١٧٣): «أن النار حق، وأنها دار عذاب أبدًا لا تفنى ولا يفنى أهلها أبدًا بلا نهاية، وأنها أعدت لكل كافر مخالف لدين الإسلام، ولمن خالف الأنبياء السالفين قبل مبعث رسول الله ﷺ وعليهم الصلاة والتسليم وبلوغ خبره إليه». ولم يتعقب ابن تيمية كلام ابن حزم هذا بشيء، بل أقره عليه! وكذلك تلميذه ابن القيم، فالظن به أنه رجع عن القول بفناء النار كما هو مصرح به في بعض كتبه، مثل «زاد المعاد» (ص٦٨)، و«الوابل الصيب» (ص٢٦)، وغيرهما.

(١) الآية ٢٣ من سورة الشعراء.

(٢) الآية ٣٨ من سورة القصص.

(٣) الآية ٢٥ من سورة النازعات.

فعلم أنه كان من الكاذبين أو من جملة المذبذبين. ومن أغرب ما نقل المؤول عنه أنه قال في الفتوحات: إن فضل الله أوسع من أن لا يقبل المضطر إذا دعاه، وأي اضطرار أقوى من اضطرار فرعون فجعل إيمان اليأس من الكفار كحال الاضطرار للأبرار والفجار.

وأما تأويل المؤول كشيخه قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾[1] بأن المراد به عدم النفع في الدنيا لا في دار العقبى فيبطله قوله سبحانه: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾[2]. هذا ولو كان إيمان اليائس من الكافر وتوبة اليائس من الفاجر نافعًا في الآخرة لما دخل أحد في النار ولما خلق في دار البوار، كما لا يخفى على الأبرار على ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾[3].

الثامن: قوله في فص موسى عليه السلام: إن الملائكة العالين أفضل من كل ما خلق من العناصر من غير مباشرة، فالإنسان[4] في الرتبة فوق الملائكة الأرضية والسماوية والملائكة العالون خير من هذا النوع الإنساني[5] بالنص الإلهي ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾[6]. انتهى.

ولا يخفى أن هذا ليس من موجبات تكفيره، بل من أسباب تبديعه وتنكيره؛ حيث خالف اعتقاد أهل السنة والجماعة من أن

---

(١) الآية ٨٥ من سورة غافر.

(٢) الآية ١٨ من سورة النساء.

(٣) الآية ١٥٩ من سورة النساء.

(٤) في «ح»: «فالإنساني»!

(٥) في «ح»: «الإنسان»!

(٦) الآية ٧٥ من سورة ص.

خواص البشر - وهم الأنبياء - أفضل من خواص الملائكة كجبريل وميكائيل، بل نقلوا الإجماع على أن نبينا ﷺ[١] أفضل الخلق من غير النزاع ويدل عليه قوله ﷺ[٢] على ما رواه الترمذي[٣] عن أبي هريرة [رضي الله عنه][٤] مرفوعًا: **«أنا أول من تنشق الأرض عنه، فَأُكسَى حلة من حلل الجنة ثم أقوم عن يمين العرش ليس أحد من الخلائق يقوم ذلك المقام[٥] غيري[٦]»**.

والحاصل أن المسألة ظنية فإنكارها بدعة أُلحقتْ بالكلمات الكفرية وإنما لم يلحق الغزَّالي والحليمي بأهل البدعة حيث قالا بأفضلية جنس الملائكة على جنس البشرية؛ لأن الجنس [من][٧] حيث هو مع قطع النظر عن ملاحظة[٨] أفراده إذا كان أهل العصمة[٩] والطاعة والقربة لا شك أنه أفضل من جنس يغلب[١٠] عليهم الكفر والمعصية والغفلة لا سيما مع كثرة[١١] الجنس الأول وقلة الجنس الثاني.

---

(١) في «ز»: «عليه السلام».

(٢) في «ز»: «عليه السلام».

(٣) في «سننه» (٣٦١١).

(٤) الزيادة من «ح».

(٥) في «ح»: «المكان».

(٦) **ضعيف**: وعلته أبو خالد الدالاني فإنه صدوق يخطئ كثيرًا، وكان يدلس، وقد عنعنه! انظر «التقريب» (٤٠٣).

(٧) الزيادة من «ز».

(٨) في «ح»: «ملاحضة»!

(٩) في «ح»: «الغصمت»!

(١٠) في «ح»: «يغلب».

(١١) في «ح»: «كثير»!

وقد حكم الله بأنهم من المقربين العالين وأخبر عن غيرهم بأن بعضهم في أسفل سافلين على أنه من وافق اجتهاده في مسألة[١] لأهل البدعة لا يعد من المبتدعين، وكأن المؤول ذكر هذا الاعتراض حتى يوهم الجهال أن سائر الاعتراضات على هذا المنوال، والله أعلم بحقيقة الأحوال.

التاسع: قوله في الفتوحات: سبحان مَنْ أوجد الأشياء وهو عينها[٢]. وهو كفر صريح ليس له تأويل صحيح كما قدمناه مع تعارض طرفي كلامه لتصحيح مرامه؛ فإن الموجدية الدالة على الصفة الحدوثية تناقض العينية المعنوية بالصفة القديمة[٣]، ولذا قال بنفسه استدراكًا لفساد مقوله: فهو عين كل شيء في الظهور وما هو عين الأشياء في ذواتها سبحانه وتعالى هو هو والأشياء أشياء.

لكن فيه أنه الموجود الخارجي الحادثي كيف يكون عين واجب الوجود الأزلي ولو في مرتبة الظهور؟ إلا أن من لم يجعل الله له نورًا فماله من نور مع أن ظهور الأشياء إنما لكونها مظاهر لتجلي الصفات والأسماء وأما ذاته تعالى[٤] فلا تدركه الأبصار ولا يحيط به علم أحد من العلماء الكبار؟ ولذا قال سيد الأبرار: «**لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**»[٥] وقال: «**[تفكروا في آلاء الله]**[٦] **ولا تفكروا في ذات الله تعالى**»[٧] وقال الصديق الأكبر: العجز عن درك الإدراك إدراك. وقال

(١) في «ح»: «مسئلة»!

(٢) سبق ذكر أن هذه العبارة مسطورة في مقبرة جلال الدين الرومي (المسمى مولانا)!

(٣) في «ز»: «القديمية»!

(٤) في «ز»: «سبحانه».

(٥) صحيح: وقد تقدم تخريجه (ص٢٦).

(٦) الزيادة من «ح».

(٧) حسن: وقد تقدم تخريجه (ص١٧).

المرتضى:[١] ما خطر ببالك فالله وراء ذلك.

ثم اعلم أن مولانا سعد الدين[٢] قال في شرح المقاصد: إنه اشتهر بين جمع من المتفلسفة والمتصوفة أن حقيقة الواجب تعالى وجود مطلق. ولما أورد عليهم بأن الوجود المطلق مفهوم كلي وليس له تحقق في الخارج وأفراده غير متناهٍ والواجب موجود في الخارج وواحد ليس له تكثير أجابوا بأنه تعالى واحد شخصي وموجود بوجود هو عينه، والتكثير في الموجودات بواسطة الإضافات لا بواسطة تكثير[٣] الموجودات؛ لأن الوجود إذا نسب إلى إنسان حصل موجود وإذا نسب إلى الفرس حصل موجود آخر.. وهلم جرًا[٤]. وزعموا أن هذا جواب ما يرد عليهم من جانب أهل السنة والجماعة من تصريح الشناعة بأن الواجب غير موجود في الخارج وأن وجود جميع الأشياء حتى القاذورات واجب. تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا .

وقال السيد الشريف في حاشية التجريد: إن جماعة من الصوفية ذهبوا إلى أنه ليس في الواقع إلا ذات واحدة ليس فيه تركيب أصلًا وقطعًا وله صفات عينها وحقيقة وجودها منزهة في حد ذاتها من

---

(١) يعني عليًا رضي الله عنه.

(٢) هو مسعود بن عمر التفتازاني من أئمة العربية والبيان والمنطق! من أشهر كتبه «شرح العقائد النسفية»، و «شرح مقاصد الطالبين». وغيرهما. انظر: «الأعلام» (٨/١١٣-١١٤). وهو أحد الذين ردوا على ابن عربي ردًا بليغًا قويًا ووصمه بالكفر والزندقة والجهالة، فهل من مدكر؟! ورسالته التي رد بها على ابن عربي قد وقفت - بحمد الله - عليها، وهي تقع في (٢٨ ورقة) من القطع الكبير، ولعل الله تعالى ييسر لي إخراجها حتى يفيء القائلون بولاية ابن عربي إلى رشدهم، ويرتدعوا عن غيهم!

(٣) في «ح»: «تكثر»!

(٤) في «ح»: «جرى»!

شوائب العدم وسمات الإمكان ولها تقييدات بقيود إعتقادية وبحسبها ترى الموجودات متمايزة فيتوهم منه التعدد الحقيقي. وهذا خروج عن طور العقل؛ لأن البديهة شاهدة بتعدد الموجودات تعددًا حقيقيًا ودالة على أن الذوات والحقائق مختلفة بالحقيقة لا باعتبار العقيدة فقط ومن ذهب إلى هذه الهذيانات يسندها إلى المكاشفات والمشاهدات ويزعم أنه خارج عن طور العقل وحس المدرك[١]. انتهى.

ولا يخفى أن من خرج كلامه من طور العقل ومرامه من طريق النقل فلا يلتفت إليه ولا يعوَّل عليه ولا عبرة بمصطلحات لديه. وبهذا تندفع شبهة أوردها خاتمة الجمع النقشبندي خواجه عبيد الله السمرقندي [قدس الله سره][٢] في فقرات التي من جملة كلماته أن خلاصة العلوم المتداولة ثلاثة: علم التفسير والحديث والفقه وزبدتها علم التصوف[٣] الذي عليه مدار التعرف وموضع هذا العلم بحث الوجود والقائلون بوحدة الوجود يدعون أن في جميع المراتب الإلهية والكونية ليس إلا وجود ظاهر متصور بالصور العملية، وهذا المبحث في غاية من الإشكال والتخيل والتعقل فيه بالخوض موجب للزندقة والضلال لما في أفراد الموجودات من الكلب والخنزير وأمثال ذلك من خسيس الحيوانات وأنواع النجاسات وأصناف القاذورات مما يلزم من إطلاق الوجود عليها غاية القباحات ونهاية الشناعات، واستثناؤها خرم للقاعدة وخلاف لاصطلاح هذه الطائفة والواجب على الأذكياء أن يشتغلوا بتصفية المرآة

---

(١) في «ز»: «المدركات».

(٢) الزيادة من «ز»!

(٣) لا والله! إن القرآن والحديث هما زبدة العلوم كلها، أما التصوف فإن كان فيه بعض الحق فهو من مشكاة القرآن والحديث، وما عدا ذلك فهو من تلبيسات إبليس! انظر مقالة ابن الجوزي في كتابه «تلبيس إبليس» (ص ١٦٠-٣٨٤).

الحقيقية عن النقوش[١] الكونية تظهر عليهم الأسرار الصمدانية وتنجلي لهم الأنوار السُبحانية. انتهى.

ولا يخفى أن كلامه يوهم أن الطائفة المذكورة هم الصوفية المشهورة وليس كذلك فإن الصوفية المجمع عليهم من المتقدمين كالمحاسبي وداود الطائي والجنيد والمعروف الكرخي وكذا من المتأخرين كصاحب التعرف وعوارف المعارف والرسالة القشيرية ونحو ذلك فليس في..

كلامهم ما يعترض على مرامهم بل جميعها مطابقة لظواهر الكتاب والسنة.

وقد قال سيد الطائفة: من لم يقرأ كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فهو خارج عن الطريقة وغير داخل في الحقيقة. وقال أبو سليمان الداراني: كل ما يخطر ببالي فاتزن بكفتي ميزان الكتاب والسنة. انتهى.

ولا يخفى أن هذا شأن الإيمان وطريق الإحسان المؤيد بالبرهان على وجه الإتقان. وأما التعلق بالخيالات العقلية والتوهمات النفسية الخارجة عن الأدلة النقلية فليس هذا إلا مذهب الحكماء الفلسفية[٢] ومن تبعهم من المعتزلة والخوارج وغيرهم من الأصناف الردية كالوجودية والإلحادية والحلولية والاتحادية والدهرية والمعطلة والمجسمة وأمثال ذلك من المشارب الكفرية، فالواجب على العبد أن يعتقد اعتقاد أهل السنة والجماعة إما بطريق التقليد وإما بطريق التحقيق [والتأييد][٣] ثم يشتغل بعلم التفسير والحديث والفقه التي هي العلوم الشرعية وعلم الأخلاق من التصوف الذي مبناه على التخلية والتحلية؛ بأن يتخلى عن الصفات الرديئة ويتحلى بالأخلاق المرضية[٤].

---

(١) في «ح»: «النفوس».

(٢) في «ح»: «الفلسفة»!

(٣) الزيادة من «ز».

(٤) في «ح»: «بأخلاق الرضية»!

وأول تلك المنازل العلية التوبة عن المعصية الجلية والخفية والأوبة عن الغفلة الظاهرية والباطنية طالبًا من الله حسن الخاتمة فإنها فاتحة الخيرات السرمدية وفاتحة المبرات الأبدية. ثم اعلم أن المؤول قد اعترف بأن شيخه تفوّه في مصنفاته أن الواجب الوجود وجود مطلق لكنه أراد به أنه موجود بذاته لا معلول بشيء[١] ولا علة له وأن وجوده ليس له ابتداء ثم ادعى أن الوجودية طائفتان: إحداهما[٢] موحدة والأخرى ملحدة وهذه الطائفة الخبيثة يقولون: إن الباري تعالى ليس في الخارج موجود بوجود مستقل وشهود متبين ومتميز من عالم الأرواح والأشباح بل إنه مجموع العالم. وهذا كفر صريح وقول قبيح. وقد ذكره في الفتوحات في عقيدة الخواص ثم قال في بعض نسخ الفتوحات: لا يوجد، ولعله ذكره في رسالة مستقلة سماها رسالة المعرفة[٣] فصرح فيها أن في هذا المقام زلت أقدام طائفة عن مجرى التحقيق فقالوا: ما ثَّم إلا ما ترى. فجعلت العالم هو الله والله نفس العالم ليس أمرًا آخر. وسبب هذا المشهد كونهم ما تحققوا به تحقق أهله فلو تحققوا به ما قالوا بذلك. انتهى.

ولا يخفى أن بين كلاميَّه تعارض ظاهر وتناقض باهر ولعل هذا سبب اختلاف العلماء الكبراء في حقه حيث قال بعضهم: زنديق، وقال آخرون: صديق. نظرًا إلى كلاميه والله أعلم بحقيقة مراميه، فنحن لا نقول بكفره لأنه لا يُجزم في أمره بل يحكم[٤] بكفر من قال بما يخالف الشريعة والطريقة وخرج عن أطوار الحقيقة، بل وعلى تقدير أنه

(١) في «ز»: «لشيء»!
(٢) في «ز» و «ح»: «إحديهما»!
(٣) في «ح»: «معرفة»!
(٤) في «الأصل»: «نحكم»!

تحقق منه الكفر فلا يبعد أنه رجع إلى حق الأمر في آخر العمر في أقواله[١] وعند انتهاء آجاله[٢].

فلا يجوز الحكم بكفر أحد إلا إذا أثبت نص قاطع على أنه مات في الكفر؛ وأما اتباعه في مرامه والمطالعين لكلامه؛ فإن سلموا من الاعتقاد الفاسد والوهم الكاسد فمن فضل الله وكرمه، وإن تبعوه في طريق ضلالته وسبيل جهالته فمن قبيل قضاء الله وقدره فلا حول ولا قوة إلا بالله. فبهذا تبين أن مطالعة كتبه حرام على العامة؛ لأن دسائسه قد تخفى على الخاصة كما اختاره شيخ مشايخنا الجلال السيوطي[٣]. وأما الشيخ بعينه فأتوقف[٤] في حقه وأفوض أمره إلى ربه فلا أقول: إنه زنديق كما قال به كثيرون وإن كان كلامه المتعارض يدل عليه كما تقدم، ولا أقول: إنه صديق كما قال به آخرون بناء على حسن الظن وعدم تحقيق[٥] مرامه في كلامه وسماع بعض الوقائع المشابهة بالكرامات ومشاهدة كثرة علومه وتغلغل فهومه في تحقيق المقامات والله

---

(١) انظر كيف اعتذر القاري هنا عن ابن عربي، ولم يعتذر عن ابن تيمية كما سبق بيانه! (ص٨٦-٨٧).

(٢) في «ح»: «جا آله»! وفي «ز»: «رجع عنه إلى حق المرء في آخر....»!

(٣) للسيوطي رسالة بعنوان «تنبيه الغبي في تخطئة ابن عربي» - مخطوط - يقع في (٧ورقات) رد به على البرهان البقاعي في كتابه «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي» - مطبوع بتحقيق عبد الرحمن الوكيل - ويا ليته لم يفعل، فقد فتح الباب لتأويل كلام ابن عربي، وأنه ربما يكون قد دس عليه وافتري، وغير ذلك من الحجج الواهية التي فندها الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي - وقد كان خطيب وإمام جامع السلطان محمد الفاتح بالقسطنطينية - في رسالته القيمة «تسفيه الغبي في تنزيه ابن عربي» - مخطوط في (١٢ ورقة) - انتهى من تحريرها عام ٩٤٥هـ - يسر الله إخراجها-.

(٤) في «ح»: «فأتوفق»!

(٥) في «ح»: «تحقق».

أعلم بتحسين النيات وتزيين الطويات[١].

ثم آل كلام المؤول إلى اعترافه بأن شيخه قال: وجود الأشياء ذات الحق. هكذا بالوجه المطلق على احتمال أنه أراد في المنزلة الظهورية أو في المرتبة الحقيقية بناء على انتساب هذا القول إلى الأشعرية من أن وجود كل شيء عينه وادعائه بأن هذا عين قول شيخه، ومن عميت[٢] بصيرته ما فرق بين العين والغين المشال بزيادة النقطة الحادثة إلى الأغيار، وبالتجرد عن هذه النقطة الدال للأبرار، على أن ليس في الدار غيره ديَّار، والمظهر لأهل الشهود معنى قولهم: سوى الله والله ما في الوجود. والمومى في قول البسطامي الذي كان مستغرقًا في بحر الشهود ونهر الوجود ليس في جبتي[٣] سوى الله. وما ذاك إلا لوصولهم إلى مقام الفناء[٤] وحصولهم في مرام البقاء ووقوعهم في حال السكر والمحو وغيبتهم عن نفس الشرب وغفلتهم عن حال الصحو، لكن هذه الحالة لحظة بعد لحظة ولمحة بعد لمحة كالبرق الخاطف وطرفة العين، وربما يبقى في هذا المقام بعضهم بقوة الجذبة فإن حفظ في تلك الحالة عن المعصية بالفعل أو المقال فهو من المجذوبين المحبوبين[٥] وإلا

---

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/٤٩): «قلت: إن كان محيي الدين رجع عن مقالاته تلك قبل الموت فقد فاز، وما ذلك على الله بعزيز».

(٢) في «ز» و «ح»: «عمي»! ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) في «ز»: «جنتي».

(٤) ليس في دين الإسلام مقامات، وفناء، وشهود لذات الله في كل شيء! ولم ير محمد ﷺ ربه ليلة الإسراء، وأخبرنا بأنا لن نراه في الدنيا، فهل هؤلاء الصوفية خير من محمد ﷺ أم أنهم في ضلال مبين؟ لا شك أنهم في ضلال مبين! وراجع أيضًا -«مدارج السالكين» (١/١٤٨-١٦٦).

(٥) لا يطلق على أمثال هؤلاء محبوبين، وأقصى ما يعتذر عنهم - إن رجعوا إلى الصواب والحق - أنهم معذورون، كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاويه!

فيسمى المجذوب الأبتر، وهو مقام ناقص وحال عاطل كنسبة المجنون إلى عالم عاقل. وأما الكمال من الأنبياء والأولياء فهم في مقام جمع الجمع[١] لا يحجبهم وجود كثرة الموجودات ولا يحجزهم شهود عين الذات عن مطالعة حقائق الممكنات فيرون الأشياء كما هي، ويفرقون بين الأوامر والنواهي فيعطون كل ذي حق حقه، ولا يلاحظون الحق ويراعون خلقه.

نعم إذا غلب شهود الحق على وجود الخلق بالاستغراق المطلق فهو المراد بشرك العصمة في حق الله وحق العباد وإليه الإشارة في قوله ﷺ: **«لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل»**[٢]. وأراد بالملك المقرب جبرائيل وبالنبي المرسل نفسه الأكمل فتأمل.

وأما إذا انعكست القضية بحيث غلبت مطالعة الخلق على مشاهدة الحق فهو نقصان إضافي بالنسبة إلى الكمال المطلق، ومن هنا يقال حسنات الأبرار سيئات الأحرار. ولذا قال سيد الأخيار وسند الأحبار **«وإنه ليغان على قلبي وأستغفر الله»**[٣]. وفي هذا المقام قال بعض المشايخ الكرام: أستغفر الله مما سوى الله. وقال [العارف][٤] ابن الفارض[٥] - شعر -

ولو خطرت لي في سواك إرادة　　على خاطري سهوًا حكمت بردتي

(١) مصطلح صوفي ليس له في الإسلام دليل!! إلا أحاديث موضوعة وحكايات مختلقة!! انظر الحديث الآتي.

(٢) لا أصل له في شيء من كتب الحديث المعتمدة! وغالب الظن أنه من وضع الصوفية!

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٠٢).

(٤) الزيادة من «ز»! ومن أعجب العجب تسمية القاري له بالعارف!!!

(٥) من كبار الاتحادية، اسمه غمر بن علي، ترجمه ابن حجر في «لسان الميزان» (٤/ ٣١٧-٣١٩) وذكر من أقواله شعرًا:

لها صلواتي بالمقام أقيمها　　وأشهد فيها أنها لي صَلَّت!

وقد قال البقاعي بأن نسبة العلماء له إلى الكفر متواتر تواترًا معنويًا. «تحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد» - بذيل كتاب «تنبيه الغبي» - (ص٢١٧).

وشرح هذا المعنى يطول، فلنعطف إلى بيان ما كنا بصدده فنقول: معتقد أهل الحق أن الله تعالى هو غير وجود الكائنات؛ فإنه خالق المخلوقات وموجد الوجودات الحادثة للموجودات، ولا غنى عن المُوجد غيره سبحانه كما قال: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾[١] أي: إلى إيجاده أولًا وإمداده ثانيًا ساعة[٢] فساعة، فلا موجود إلا بإيجاده أولًا ولا مشهود إلا بإمداده، بل لا موجود حقًّا سواه موجد فلا موجود مطلقًا إلا الله، فتأمل هذا الشهود في مقام الوجود، وبين المقالة الوجودية أن أعيان الموجودات من السماوات والأرض وما بينهما من الكائنات العلوية والسفلية والأشياء الردية عين الحق بناء على القول بالوجود المطلق.

نعم كون الأشياء الموجودة والمعدومة أعيان ثابتة في علم الله سبحانه وأن لها وجودًا في الخارج غير مستقل بذاتها، بل كالهباء في الهواء وكسراب بقيعة يحسبه الظمآن أنه الماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئًا ووجد الله عنده، لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[٣] ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾[٤] وقوله سبحانه: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[٥] وهذا غاية قرب المريد في مقام المزيد فتعيناتها تعينات علمية صورية لا تعينات عينية حقيقية.

---

(١) الآية ٣٨ من سورة محمد.

(٢) في «ز»: «ساعتا»!

(٣) الآية ٤ من سورة الحديد.

(٤) في «ز» و «ح»: «والله بكل شيء محيط»!
والصواب ما أثبته، وهي الآية ٥٤ من سورة فصلت.

(٥) الآية ١٦ من سورة ق.
واعلم أن هذا القرب المقصود به العلم، بدليل سياق الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾. انظر «أقاويل الثقات» (ص٩٨-٩٩).

ثم اعلم أن أرباب المعرفة من الصوفية ضربوا أمثالًا في بيان الوحدة الذاتية والكثرة الأسمائية والصفاتية الحسنى - ولله المثل الأعلى- أن الأشياء على اختلافها في أكوانها وألوانها بالنسبة إلى نور الحق وظهور الذات المطلق كما إذا وقعت الزجاجات والمرايات[١] في مقابلة شمس الوجود وهناك في مقابلها حدود في عالم الشهود فلا شك أن نور الشمس تقع على تلك المجالي فينطبع آثار الألوان المختلفة في الجدر المقابل لتلك المرآيا فتبقى في غاية من الظهور للانعكاس المستفاد من ذلك النور والحال أن نور الشمس باعتبار وحدة الذات معرى ومبرأ[٢] من الألوان المختلفة المنطبعة في المرآة[٣]، إلا أنه لولا وجود ذاتها لم يتصور شهود تجلياتها في مراياتها، فالعارف نظره إلى الحق المطلق، والغافل نظره إلى الخلق وغفلته عن الحق؛ ولذا لما قيل للشيخ الأوحدي[٤] وهو مولع بعشق الغلام الأمرد[٥]: أنت في أي المقام؟ فقال: انظر شمس السماء في طشت الماء فقيل له: لولا أن لك دمل في القفاء، لرأيت الشمس في مقامه العلاء وتنورت بنوره الضياء ثم على هذا ظهور الآثار المختلفة من الواحد الحقيقي لتعدد القوابل المختلفة الاستعداد الخلقي كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[٦] ويومىء إليه

(١) في «ز» رسمت هكذا: «والمرأت».

(٢) في «ح»: «معرا ومبرا»!

(٣) في «ز»: «المرآت»!

(٤) لعله أحد الاتحادية!

(٥) هذه من طامات الصوفية الذين ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا! ولا أدري كيف استساغ القاري تسمية ذلك مقامًا إن كان في الإسلام مقامات؟!

(٦) الآية ٨٤ من سورة الإسراء.

قوله ﷺ[١]: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ لَهُ»[٢] وبهذا المثال ظهر لك أن كون الحق مع جميع الخلق ليس من المحال[٣]، فافهم ولا تتوهم[٤] أن هنا شيئًا من الإشكال أو الأشكال والله أعلم بحقيقة الأحوال. ثم من نتائج هذا المثال أن المتحقق الوقوع هو النور في جدار الظهور والألوان المختلفة والأكوان المؤتلفة معدومة في صورة الموجودات وموهومة محقق الفناء في حد الذات، والجهة النورية جمع والجهة اللونية فرق، والوجود الخارجي جامع بين الجهتين وبرزخ بين شهود الواجب الوجود وظهور ممكن الشهود وهو مقام جمع الجمع المعتبر عند الكل[٥] فتدبر وتأمل وإليه الإشارة بقوله

---

(١) في «ز»: «عليه السلام».

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب بلفظ **«اعملوا فكل ميسر...»** الحديث. أما بزيادة: **«لما خلق له»**، فقد ذكر الهيثمي في «المجمع» (٧/ ١٩٤) ذلك عن جماعة من الصحابة، وهي زيادة صحيحة بلا ريب.

(٣) الله مع جميع الخلق بعلمه وإحاطته وقدرته!

(٤) في «ح»: «ولا يتوهم».

(٥) هو معتبر عند الصوفية فقط! فأما أئمة الهدى، فقد قالوا كلماتهم التي تكتب بماء الذهب! فقد سئل أبو زرعة عن الحارث المحاسبي وكتبه فقال للسائل: «إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر، فإنك تجد فيه ما يغنيك». قيل له: في هذه الكتب عبرة؟! فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكاتب عبرة، بلغكم أن سفيان ومالكًا والأوزاعي صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس؟! ما أسرع الناس إلى البدع».

ويعلق الإمام الذهبي على هذه الحكاية بقوله: «وأين مثل الحارث، فكيف لو رأى أبو زرعة تصانيف المتأخرين، كالقوت لأبي طالب، وأين مثل القوت! كيف لو رأى بهجة الأسرار لابن جهضم، وحقائق التفسير للسلمي.. لطار لبه؟ كيف لو رأى تصانيف أبي حامد الطوسي في ذلك على كثرة ما في الإحياء من الموضوعات! كيف لو رأى الغنية للشيخ عبد القادر! كيف لو رأى فصوص الحكم والفتوحات المكية!».

«ميزان الاعتدال» (١/ ٤٣١).

قلت: كيف لو رأى «المكتوبات» و«الرسالة القدسية» في الطريقة النقشبندية!! فاللهم يا ولي الإسلام وأهله مسّكنا الإسلام حتى نلقاك عليه!

تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾[١]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۝ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾[٢]. فدل على أن الواجب لا يمكن أن يصير كما أن الممكن لا يتصور أن يصير واجبًا. وأما الناقص، فلا يفرق بين النور واللون وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾[٣] وأما من غلب عليه شهود الحق فقال: ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطلٌ. ومن غلب عليه شهود الخلق يكون دهريًا عنصريًا مجوسيًا جحوديًا يهوديًا وجوديًا لا شهوديًا؛ فصح قول مَنْ قال:

الرب رب والعبد عبد فلا تغلط ولا تخلط

وكذا قول من قال: ما للتراب ورب الأرباب. وقد قال عز وجل: ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۝ خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾[٤]. ومثال آخر يقرب للمثل الأول - ولله المثل الأعلى - فتأمل. كما نظم بعضهم - شعر -:

رَقَّ الزُّجاجُ ورقَّتِ الخَمْرُ فتشابها وتشاكلَ الأمرُ
فكأنما خَمْرٌ ولا قَدَحٌ وكأنما قَدَحٌ ولا خَمَرُ[٥]

وهذه حالة فيها مزلقة الأقدام ومزلة الأقلام وقد وقع هنا خبط للمؤول في الإقدام على كلام غير مستقيم المرام عند الأعلام لدفع ما يرد على شيخه من الملام ولم يراع جانب الملك العلام حيث قال: الموجود الخارجي من الحيثية الجامعة بين الماهية[٦] الممكنة وبين[٧]

---

(١) الآية ١٢ من سورة فاطر.
(٢) الآية ١٩، ٢٠ من سورة الرحمن.
(٣) الآية ٤٢ من سورة البقرة.
(٤) الآية ٥،٦ من سورة الطارق.
(٥) هذا من الاستدلال بكلام الفجار!
(٦) في «ز»: «ما هية».
(٧) في «ح»: «ومبدأ »! وقد صححت في هامش «ز».

الواجب فلو قيل له باعتبار اشتماله على المبدأ أنه عين لا يبعد كما أن الصفات لا عين ولا غير وهي غير. انتهى.

وظهور كفره لا يخفى فإن المحققين وهم أهل السنة والجماعة ما رضوا أن يقولوا في الصفات أنها عين الذات بل قالوا: إنها لا عين ولا غير احترازًا عن تعدد القدماء كما تعلق[١] به نفاة الصفات كالمعتزلة وسائر أهل البدعة فكيف يمكن أن يقال: الممكنات عين الذات من وجه وغيرها من وجه، والحال أن الموجودات من آثار أنوار الصفات ولكن العبد من طبيعة مولاه، كما أن المريد على طبيعة من رباه.

وأما ما مثَّله المؤول تبعًا لغيره في تصوير الوحدة والكثرة كالواحد في مراتب الأعداد فهو ميل إلى القول بالعينية المترتب عليه الاتحاد المحكوم عليه بالإلحاد. وكذا ما نقله عن شيخه أنه قال في الفتوحات مِنْ أن التخلي عند القوم اختيار الخلوة والإعراض عن الأمور المشغلة من الحضرة[٢]. وعندنا هو التخلي من الوجود المستفاد لأن في اعتقاد العوام أن وجود الغير حق وفي نفس الأمر ليس إلا وجود الحق جل وعلا. انتهى.

ولا يخفى أن هذا أيضًا يشير إلى وحدة الوجود وهو مخالف لما عليه أرباب الشهود من أن العابد غير المعبود والشاهد غير المشهود وغاية الأمر أن ظهور الخلق يخفى أو يفنى عند نور الحق كغيبة الكواكب الثواقب في حضرة شمس المشارق والمغارب [وكذا شمس الجوانب منخسفة ومنكسفة عند تجلي رب المشارق والمغارب][٣] فكن من الأقارب[٤] لا من الأجانب كيلا يقع لك خطأ في تحقيق المراتب.

العاشر: قوله في فص نوح عليه السلام: إن التنزيه عند أهل

(١) في «ز» و «ح»: «تعلقوا»!

(٢) في «ح»: «الحضرت»!

(٣) الزيادة من «ز»، وهي ساقطة بتمامها من «ح».

(٤) في «ح»: «الأراقب».

الحقائق في التوحيد عين التجريد والتقييد، فالمنزه إما جاهل للرب وإما غافل قليل الأدب. ثم قال: لأن الحق له في كل فرد من أفراد الخلق ظهور فهو الظاهر في كل مفهوم وهو الباطن عن كل معلوم إلا من فهم من قال إن العالم صورة الحق وهويته هو ظاهر في كل مظهر وماهية. ثم قال: وهكذا من شبَّه وما نزه حيث جعل الحق مقيدًا ومحدودًا ولم يعرف كونه معبودًا ومن جمع بين التشبيه والتنزيه في وصف الحق فهو الذي عرف الحق من بين الخلق.

وقال في فص إدريس عليه السلام إن الحق المنزه هو الخلق المشبه.

وقال في فص إسماعيل عليه السلام: فلا تنظر إلى الحق فتعريه عن الخلق ولا تنظر إلى الخلق فتكسوه [سوى][1] الحق فنزهه[2] وشبهه وقم في مقعد الصدق. انتهى.

وحاصل كلامه أنه ذم التنزيه المجرد ولا شك أنه قول يُرد حيث مدح الله سبحانه ملائكته بقوله: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾[3] ولعل الإكتفاء بالتسبيح عن النقصان والزوال ظهور صفات الجلال والجمال على وجه الكمال، ومن أسمائه الحسنى القدوس فلا لوم على المنزه ولو اكتفى بالتنزيه.

نعم الجمع بين التنزيه والتحميد أولى كما لا يخفى على أهل التأييد لقوله تعالى حكاية عن ملائكته: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[4] ولما ورد في الحديث: «**سبحان الله**[5] **وبحمده**»[6] على أن كُلًا

(١) ساقطة من «ز».

(٢) في «ز»: «فتنزهه»!

(٣) الآية ١٦٦ من سورة الصافات.

(٤) الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٥) في «ز»: «سبحانه وبحمده».

(٦) صحيح، ففي الحديث: «**من قال سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة حطت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر**» رواه البخاري (٦٤٠٥)، ومسلم (٢٦٩١) من حديث أبي هريرة.

منهما يتضمن المعنى الآخر فتدبر فإنه في حقيقة المعنى نظير كلمة التوحيد في المعنى فإن «لا إله» تنزيه وتمجيد، و«إلا الله» توحيد وتحميد. ثم تعليله المعلول[١] خارجٌ عن حيز المعقول والمنقول إذ مآله ضلالة في جعله الخلق عين الحق وهو الكفر المطلق ثم تحسينه للتشبيه مناقض لتحقيق التنزيه ومعارض لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٢] ثم قول الحق المنزه هو الخلق المشبَّه هو عين بطلان قوله الأول فتأمل وتنبه.

ومجمل[٣] كلامه وظاهر مرامه أن تنزيه الحق عين تشبيهه[٤] بالخلق ليس القول الصدق وهو كذب وباطل؛ إذ لا مناسبة بين العبد والرب وبين الحادث والقديم، فالصواب ما ذكره سبحانه في الكتاب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾؛ أي: في ذاته ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٥]؛ أي: كامل في مراتب صفاته. ففي الجملة الأولى[٦] رد على المشبهة[٧] وفي الأخرى إبطال للمعطلة ونفاة[٨] الصفات المكملة فهذا الجمع بين التنزيه والتشبيه عند أرباب التحقيق وأصحاب التنبيه، فتأمل أيها النبيه لئلا تقع فيما وقع فيه السفيه.

وأما ما ورد من الآيات المتشابهة[٩] والأحاديث المشكلات حيث جاء فيهما ذكر الوجه واليد والعين والقدم وأمثالها من الصفات، ففيه ثلاث مذاهب بعد الإجماع على التنزيه من التشبيه.

---

(١) في «ح»: «المعول».

(٢) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٣) في «ح»: «ومحمل».

(٤) في «ح»: «تشبيه»!

(٥) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٦) في «ح»: «الأول»!

(٧) في «ح»: «المشابهة»!

(٨) في «ح»: «ونفات»!

(٩) في «ح»: «المشتبهات».

أحدها: تفويض علمها إلى عالمها وعليه جمهور السلف[١] وكثير من الخلف ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[٢].

وثانيها: تأويلها وإليه مال أكثر الخلف وبعض السلف.

وثالثها: أن لا تأويل ولا توقف بل المذكورات كلها صفات زائدة على الذات لا يعلم معناها من جميع الجهات وهو مختار إمامنا الأعظم[٣] وأحمد بن حنبل وأتباعه كابن تيمية وهو قول ابن خزيمة وغيرهم من أكابر الأمة من المحدثين ونسب إلى عامة السلف وقد وافقهم إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري[٤] في بعض الصفات في جميع المتشابهات فإن له في الاستواء قولين: **أحدهما**: التأويل بالاستيلاء وكذا في الوجه حيث قال في أحد الوجوه: أن المراد في وجه الوجود وكذا في العين والقدم واليمين والجنب حيث قال مرة: إنها كلها صفة زائدة.

---

(١) ليس التفويض مذهب جمهور السلف، بل لم يكن في القرون المفضلة من يعرف التفويض بمعناه الذي هو الإمساك عن الخوض في معاني الصفات، والدليل على ذلك هو مقالة الأئمة في التفريق بين إمرار الصفات كما جاءت دون تكييف أو تشبيه وبين التفويض بزعم أنها من المتشابه! ألم يقل الإمام مالك: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»؟ رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٥١٥-٥١٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣/ ٣٩٨)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (رقم ٣٣). وقال الذهبي: هذا ثابت عن مالك «العلو للعلي الغفار» (ص١٠٤).

(٢) الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٣) هو أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

(٤) كتاب «الإنابة» لأبي الحسن الأشعري من أواخر ما ألفه - رحمه الله - على مذهب السلف، وقد ذكر هناك الاستواء دون تأويل، انظر: (ص١٠٧).

وأخرى: اختار تأويلها. وأما اليد، فليس له فيها إلا القول بأنها من الصفات الزائدة على الذات ووافقه الباقلاني.

ثم اعلم أن حاصل كلام المؤول في دفع هذا الاعتراض أن الحق سبحانه لما كان عين الأشياء من وجه وغيرَها من وجه، فلا بد من الجمع بين التنزيه والتشبيه بأن يعتقد التنزيه للذات من حيث الهوية، والتشبيه من حيث العينية المعبر عنها بالمعيَّة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[1]. انتهى.

وأنت ترى أن هذا توضيح لكلامه لا تصحيح لمرامه. وأما الاستدلال بالآية وحملها على هذا التأويل فخطأ فاحش؛ إذ لا يلزم العينية من المعية[2] إلا على مذهب الحلولية والاتحادية والوجودية بخلاف مذهب أهل الحق المحققين بالمراتب الشهودية.

الحادي عشر: قوله في فض إدريس عليه السلام: إن أبا سعيد الخراز[3] قال: إنه - يعني نفسه - وجه من وجوه الحق ولسان من ألسنته؛ حيث لم يعرف رب العباد إلا بأن جمع بين الأضداد، ثم قال الخراز: هو - يعني الله سبحانه - سمي بأبي سعيد الخراز وغيره من أسماء المحدثات. انتهى. ولا يخفى بطلان هذه الهذيانات. نعم، جمع الحق سبحانه في الصفات بين الأضداد حيث قال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾[4] وهو في صورة الأضداد إذ المعنى المراد هو الأول بلا

---

(١) الآية ٤ من سورة الحديد.

(٢) في «ح»: «المعينة»!

(٣) هو أحمد بن عيسى البغدادي من شيوخ الصوفية، وقد ترجمه الذهبي في «سير النبلاء» (١٣/٤١٩-٤٢٢) وقال: «ويقال إنه أول من تكلم في علم الفناء والبقاء، فأي سكتة فاتته! قصد خيرًا، فولد أمرًا كبيرًا تشبث به كل اتحادي ضال».

(٤) الآية ٣ من سورة الحديد.

ابتداء والآخر بلا انتهاء، والظاهر باعتبار الصفات المقتضية لإظهار المصوغات وإبراز الممكنات، والباطن باعتبار الذات؛ حيث لا يعرف كنهه المنزه عن جميع الجهات، إلا أن أوليته عين آخريته[١]، وظاهريته عين باطنيته من جهة، واحدة فيهما وإن كانت مختلفة بالنسبة إلينا كما أول المؤول فإن كلام المعلل ونسبته إلى شيخه المستدل حيث قال في الفتوحات: هو الأول والآخر والظاهر والباطن يريدا الخراز من وجه واحد لا من نسب مختلفة كما يراه أهل الفكر علماء الرسوم. انتهى.

ولا يخفى أنه عد علماء الشريعة من أهل التفسير والحديث أرباب الرسوم وجعل نفسه وأمثاله من أصحاب الحقائق والفهوم بمجرد الخيالات في الأمر الموهوم.

وأما قول المؤول: إنه قد تقرر سابقًا أنه سبحانه لكونه مبدأ الآثار والأحكام له وجه خاص بالنسبة إلى كل ماهية ما ليس إلى غيرها، فهو توضيح لا تصحيح فإنه عين القول بأنه سبحانه عين الأشياء من وجه وغيرها من وجه، فثبت أنه كفر صريح ليس له تأويل صحيح.

وأما استدلاله بحديث «**إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده. يقول: ربنا ولك الحمد**»[٢]. فإن الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده. فمن سوء فهمه وقلة علمه بالكتاب والسنة فإنه من قبيل قول الخطيب إذا قرأ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[٣] وكذا إذا قرأ القارئ آية السجدة وكذا حديث: «**إن الله ينطق على لسان عمر**»[٤] وكذا سماع موسى عليه السلام كلام الرب من الشجرة .

---

(١) في «ح»: «وآخريته» بزيادة الواو.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٩٦)، ومسلم (٤٠٩).

(٣) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.

(٤) صحيح: بلفظ: «**إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه**» أخرجه أحمد (٢/ ٥٣، ٩٥، ٤٠١)، والترمذي (٣٦٨٢) من حديث ابن عمر، وحسنه، =

الثاني عشر: قوله في فص نوح عليه السلام لو جمع نوح بين التشبيه والتنزيه ودعا قومه إليهما لأجابوه فيهما لكنه دعاهم جهارًا إلى تشبيه ثم دعاهم إسرارًا إلى التنزيه وقال: إني دعوت قومي ليلًا إلى التشبيه ونهارًا إلى التنزيه، وهذا مع التناقض من كلاميه والتعارض بين مراميه كفرٌ ظاهر لاعتراضه على نبي من الأنبياء وقد صرَّح العلماء [بأن][1] من عاب نبيًا من الأنبياء فقد كفر ولادعائه علم الغيب في الأنباء[2] والتفسير برأيه مخالفًا للعلماء والأولياء من غير قاعدة عربية أو قرينة حالية أو مقالية على ما ادعاه من الإيمان.

ثم أقبح من ذلك فيما ترقَّى عما هنالك قوله في فص إلياس عليه السلام عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[3]: فيه وجهان من بيان المبنى وعيان المعنى: أحدهما: أن رسل الله مبتدأ، والله خبره وقوله: أعلم خبر مبتدأ محذوف هو هو ثانيهما: أن الله مبتدأ وأعلم خبره، وفي الوجه الأول رسل الله يكونون الله وفي الوجه الثاني غيره وسواه، فهذا هو التشبيه في التنزيه والتنزيه في التشبيه. انتهى.

وأنت ترى أن هذا إلحاد في المبنى واتحاد في المعنى ولا يخفى أن جهل هذا القائل في الإسلام أقوى من عبدة الأصنام حيث قالوا:

= والصواب أنه صحيح، فإن له طريقين آخرين عند أحمد، أحدهما قوي. وقد أخرجه أحمد (٥/ ١٦٥، ١٧٧) من حديث أبي ذر بلفظ: «**إن الله وضع الحق**.....» وفي سنده ضعف، وفي الباب عن أبي هريرة، وبلال وغيرهم. أما لفظ الكتاب، فلم أجد له أصلًا ثابتًا!

(١) الزيادة من «ز».

(٢) في «ح»: «الأنبياء».

(٣) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ[١] إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[٢] ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[٣]وأشد كفرًا من النصارى حيث قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[٤] وهو يقول بأن جميع الرسل الله، مع أن هذا ليس على قاعدته المبنية[٥] لتصريح هذه الطائفة الرديئة[٦] المسماة بالوجودية أن النصارى ما كفروا إلا لحصر الإلهية في الماهية المسيحية، فهم عمموا العينية في الأشياء الدنية[٧] فصدق في حقهم ما[٨] قال الله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[٩] فأي تحريف أقوى من هذا التصنيف المشتمل على هذا الإعراب الذي لم يصدر مثله عن الأعراب المذمومين في الكتاب فإن قَطْعَ: رسل الله، عن قوله: أوتي - في غاية من الإغراب فجمع بين تزييف المبنى وتحريف المعنى فثبت أنه جاهل أيضًا بالقواعد العربية التي لا تخفى على من قرأ الآجُرُّومِيَّة[١٠].

هذا وقد أطال المؤول في هذا المقام بما لا طائل تحت شأنه فأعرضنا عن بيانه وإبطال برهانه لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾[١١]

---

(١) في «ح»: «اليقربوأنا»!

(٢) الآية ٣ من سورة الزمر.

(٣) الآية ١٨ من سورة يونس.

(٤) الآية ١٧ من سورة المائدة.

(٥) في «ح»: «قاعدة مبينة».

(٦) في «ز»: «الردية».

(٧) في «ز»: «الدينية»!!

(٨) في «ح»: «من»!.

(٩) الآية ٤٦ من سورة النساء، والآية ١٣ من سورة المائدة.

(١٠) في «ز»: «الجرومية»!

(١١) الآية ٣ من سورة المؤمنون.

ولحديث[١]: «إن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» [٢] وإنما ذكرنا هذا المقدار من الأمور الفضيحة لما ورد في الأحاديث الصحيحة من أن الدين نصيحة[٣].

الثالث عشر: قوله في فص نوح عليه السلام أيضًا أنه قال: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾[٤]، لأن الدعوة إلى الله مكر بالمدعو ثم قال بعد أسطر وقالوا في مكرهم: لا تذرن آلهتكم إلخ، فإنهم لو تركوهم جهلوا من الحق قدر ما تركوا من هؤلاء فإن للحق في كل معبود وجهًا خاصًا يعرفه من عرفه ويجهله من جهله انتهى.

ولا كفر أصرح من هذا على ما لا يخفى ولمّا عجز المؤول[٥] عن تأويله انتقل إلى توضيح كلامه وتصحيح مرامه بما هو أصرح في حال كفره ومقامه حيث قال: المقصود من الدعوة إلى الحق مجرد المعرفة لا أنه سبحانه من محل مفقود وفي آخر موجود والدعوة الظاهرة عبارة عن دعاء المدعو مما فيه الحق مفقود إلى ما فيه الحق موجود. ولما كان المُرْسِلُ والمُرسَلُ إليه والرسول والرسالة والداعي والمدعو إليه والمدعو والدعوة تقتضي أربعة أشياء، والحال أنه بحسب التوحيد الذاتي كلها شيء واحد، لا جرم يكون مخالفًا للواقع، فلو فهم أحد من جهلة التعدد الحقيقي تكون الدعوة في حقيقة المكر الخفي. وقد قال تعالى: ﴿وَمَكَرُوا

---

(١) في «ح»: «والحديث»!

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٣١٧، ٢٣١٨) موصولًا ومرسلًا ورجح الأخير! والصواب أن الموصول حسن الإسناد، ويزداد قوة بالمرسل فيصير صحيحًا بلا ريب.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري.

(٤) الآية ٢٢ من سورة نوح.

(٥) في «ح»: «المأول»!.

وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾[(١)] قلت:[(٢)] ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[(٣)].

ثم قال ولو اعتقد أن شيئًا من الأشياء خالٍ منه وعارٍ عنه فتفوته المعرفة بالحق على مقدار ما تصور فيه الخلو عنه من الخلق[(٤)].

قلت: ما شاء الله كان من الأشياء ويضل من يشاء ويهدي من يشاء، والخطرات الشيطانية ما لها حد الانتهاء كما تقتضيه جلالية الأسماء.

الرابع عشر: قوله في فص نوح عليه السلام أيضًا: أغرقوا في بحار العلم بالله فلم يجدوا لهم من دون الله أنصارًا[(٥)] فكان الله أنصارهم فهلكوا فيه - أي: في الله - إلى الأبد فلو أخرجهم إلى السيف بكسر السين - أي: الساحل - سيف الطبيعة[(٦)] لنزل بهم عن هذه الدرجة الرفيعة. انتهى. ولا يخفى أن الدنيا هي دار المعرفة لقوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾[(٧)] والكفار من أجل خطئهم[(٨)] لما أُغرقوا في الماء وأُحرقوا بالنار يحصل لهم الإيمان في حال البأس[(٩)] والإيقان[(١٠)] في وقت اليأس ولا يسمى ذلك الإيمان معرفة ولذا قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا

---

(١) الآية ٥٤ من سورة آل عمران.

(٢) مستهزئًا بابن عربي والمؤول!

(٣) الآية ٩٩ من سورة الأعراف.

(٤) في «ز»: «الحلق»!

(٥) يشير إلى قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا﴾ الآية ٢٥ من سورة نوح.

(٦) في «ح»: «طبيعة»!

(٧) الآية ٧٢ من سورة الإسراء.

(٨) في «ز» و «ح» رسمت هكذا: «خطائهم». وهي بالمعنى نفسه.

(٩) في «ح»: «اليأس».

(١٠) في «ح» و «ز»: «والإتقان»! ولعل الصواب ما أثبته.

﴿لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾[(١)] وهذا معنى قوله: ولو أخرجهم إلى ساحل[(٢)] الطبيعة لنزل بهم عن هذه الدرجة الرفيعة، لكن تسمية هذه الحالة رفيعة لا شك أنها عبارة شنيعة وإشارة فظيعة.

قال المؤول: إن قوم نوح كانوا عالمين من حيث الفطرة والجبلة بحقائق الأشياء ومسبحين كسائر أجزاء[(٣)] الأرض والسماء لكن من غير شعور لهم به من حيث التعلق الجسداني وارتباط الهيولاني المانع لهم من الفكرة والرؤية[(٤)] والساتر لهم عن الفطرية لا سيما[(٥)] لما أغرقوا وانقطع العلائق وتفرق العوائق تحققوا بسبب شعورهم للعلوم الفطرية والمعارف الجبلية قال تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾[(٦)] ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾[(٧)]. انتهى مقالًا ونعوذ بالله من الشقاوة حالًا ومآلًا.

ثم رأيت عبارة الشفاء[(٨)] ففيها أن الإجماع على تكفير كل من دافع نص الكتاب قال شارحه العلامة الدلجي: أي حمله على خلاف ما ورد به من المعنى المحكم كحمل بعض المتصوفة قوله تعالى في قوم نوح: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ على ما حاصله أغرقوا في المحبة فأدخلوا نارها مع هذيانات كثيرة صارفة عن ذمهم إلى مدحهم. انتهى. ولا يخفى أن المعرفة[(٩)] صفة مادحة بل لازمة للمحبة.

---

(١) الآية ٢٨ من سورة الأنعام.

(٢) في «ح»: «الساحل»!

(٣) في «ح»: «الأجزاء»!

(٤) في «ز»: «والروية».

(٥) في «ز»: «لا جرم».

(٦) الآية ٤٧ من سورة الزمر.

(٧) الآية ٢٢ من سورة ق.

(٨) «الشفاء» للقاضي عياض رحمه الله.

(٩) في «ح»: «المعرفت».

الخامس عشر: قوله في فص إبراهيم عليه السلام: فيحمدني وأحمده، ويعبدني وأعبده. انتهى. والجملة الأولى وجهها ظاهر؛ لأن الحمد بمعنى الثناء[١] فالله تعالى يثني على من[٢] يشاء، وأما الجملة الثانية فظاهرها كفر كما لا يخفى على أهل الصفاء[٣].

وأما قول المؤول: إن العبادة جاءت في اللغة بمعنى الانقياد والطاعة والله سبحانه أجاب دعاء المطيع كما أن المطيع انقاد لأمر[٤] المطاع قال أبو طالب للنبي ﷺ[٥] ما أطوع ربك لك[٦] يا محمد!! فقال له: **«وأنت يا عمي إن أطعته أطاعك»**[٧] انتهى.

ولا يخفى أنه ما ورد إنك إن عبدته عبدك، فإنه كفر شرعًا ولا يلتفت إلى معناه لغة وعرفًا، وكذا لا يقبل توجيهه المقابلة بالمشاكلة[٨] مع أن المقابلة لا يكون إلا في الجملة الأخيرة على ما صرحوا به في علم المعاني والبيان.

هذا وأي لذة في هذا الكفر بظاهره واحتياجه إلى تأويل في آخره وأي مانع كان له أن يقول: ويجيبني وأجيبه، والحاصل أن تأويله يصدق قضاء وحكومة وقد يدين[٩] ديانة.

---

(١) في «ح»: «ثناء»!

(٢) في «ز»: «ما».

(٣) في «ز» و «ح»: «الصفا».

(٤) في «ح»: «أمر » وفي «ز»: «آمر» ولعل الصواب ما أثبته.

(٥) في «ز»: «عليه السلام».

(٦) في «ح»: «لك ربك».

(٧) لم أجد له أصلًا ثابتًا في شيء من كتب الحديث المعتمدة!

(٨) في «ز»: «المقالة بالمشاكلة».

(٩) في «ز»: «تدين»!

السادس عشر: قوله في فص هود عليه السلام: إن وجودنا غذاء الحق وهو غذاؤنا. انتهى.

ولا يخفى أن الغذاء ما يكون سببًا للبقاء[(١)] من مطعومات الأشياء والله [تعالى][(٢)] منزه عن ذلك كما قال: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾[(٣)] وأما قول المؤول: إن بقاء الحق لما كان سببًا لوجود بقاء الخلق فلا جرم هو غذاؤنا. ولما كان الخالقية والرازقية وسائر الأسماء الأفعالية لا يتصور ثبوتها من غير مخلوق ومرزوق وأمثالهما لا تقديرًا ولا وجودًا لا جرم نكون[(٤)] نحن أسباب وجود الأسماء وبقائها فنحن غذاؤه[(٥)] في[(٦)] ثبوت أفعاله وأسمائه فمذهبٌ باطل ومشرب عاطل مع قطع النظر عن الكفر باعتبار إطلاق هذا اللفظ الشنيع على الربِّ الرفيع حيث إن أوصاف الله تعالى توقيفية لأن المعتقد المعتمد عند طوائف الإسلام والعلماء[(٧)] الأعلام والمشايخ[(٨)] العظام أن الله كان خالقًا قبل أن يخلق ورازقًا قبل أن يرزق على خلاف بين الماتريدية والأشاعرة حيث جعل الأولون صفة التكوين قديمة، والآخرون حادثة باعتبار متعلقاتها وأدخلوها[(٩)] تحت نعت القدرة والإرادة والأوَّلون قالوا لا يلزم من حدوث المتعلق أن لا يكون المتعلق

(١) في «ح»: «للبقي».
(٢) الزيادة من «ح».
(٣) الآية ١٤ من سورة الأنعام.
(٤) في «ز» و «ح»: «تكون »! ولعل الصواب ما أثبته.
(٥) في «ح»: «غذاءه»!
(٦) في «ز»: «فما»!
(٧) في «ز»: و «ح»: «علماء»!
(٨) في «ز»: «ومشايخ»!
(٩) في «ح»: «وأدخلواها»!

ذاتيًا كما حقق في العلم والمعلوم فالجواب بالجواب في مقام فصل الخطاب فالأشعرية قالوا: وجود الخلق والرزق[١] تقديري. والماتريدية[٢] قالوا: وجودهما حقيقي. وقيل: النزاع لفظي، فقول المؤول لا يتصور - ثبوتها أي الأسماء الأفعالية - من غير مخلوق ومرزوق لا تقديرًا ولا وجودًا كفرٌ صريح ليس له تأويل صحيح لا سيما إذا كان قوله: لا تقديرًا راجعًا إلى ثبوتها .

السابع عشر: قوله في فص هود عليه السلام أيضًا فإياك أن تتقيد بقيد مخصوص وتكفر بما سواه فيفوتك خير كثير بل يفوتك العلم بالأمر على ما هو عليه ثم قال: فكن هيولي[٣] لصور المعتقدات كلها فإن الله تعالى أوسع وأعظم من أن يحصره عقد دون عقد فإنه تعالى يقول: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[٤] فما ذكر أينًا من أين وذكر أن ثَمَّ وجه الله، ووجه الشيء حقيقته. انتهى.

وكفره لا يخفى إذ يلزم منه أن المعتقدات المختلفة بين الطوائف المؤتلفة كلها حق، واعتقاد أن كلها وجميعها صدق وهذا مذهب الزنادقة[٥] والإباحية والملاحدة والاتحادية.

ثم المؤول لما عجز عن تأويل هذا الكلام ذهب إلى طريق توضيح المرام على قاعدة فاسدة له ولشيخه في هذا المقام فقال: إن الله سبحانه لما كان مبدأ الآثار والماهيات الخارجية كذلك مبدأ الآثار والماهيات الذهنية وكما أنه من حيث المبدئية[٦] مقارن للماهيات

---

(١) في «ز»: «وجود المخلوق والمرزوق».

(٢) في «ز»: «والما تريدي»!

(٣) الهيولي: هو الهباء المنبث وهو ما تراه في البيت من ضوء الشمس، كلمة عبرانية أو رومية الأصل معربة. انظر «لسان العرب» (١١/ ٧١٤).

(٤) الآية ١١٥ من سورة البقرة.

(٥) في «ز»: (الزندقة».

(٦) في «ز»: «المبدائية»!

الخارجية كذلك من حيث مبدئيته للآثار والأحكام الذهنية مقارن للذهنية فهو مع الموجودات الذهنية كما هو مع الموجودات الخارجية بلا فرق. انتهى.

ولا يخفى أن المعيَّة المذكورة لا تفيد تصحيح المسألة المسطورة اللهم إلا أن يراد بالمعية العينية كما صرَّح به هو وشيخه في مقاماتها الردية وحينئذ يتعين القول بأن هذه المقولة من الكلمات الكفرية ومجمل[١] كلامه في آخر مرامه أنه سبحانه لا يخلو عن اعتقاد مسطور إلا أنه ليس في اعتقاد دون اعتقاد بمحصور[٢]. انتهى. وهو نهاية كفره وغاية أمره حيث جعل الإيمان والكفر سواء في الاعتقاد وكذا صير سائر الأمور المتضادة مصورة في الاعتماد .

الثامن عشر: قوله في فص شعيب عليه السلام: إن الإله المعتقد لشخص ليس له حكم في الإله المعتقد لآخر فصاحب الاعتقاد ينفي النقصان عنه وينصره وهو لا ينصره، ولهذا ليس له أثر في اعتقاد منازعة وكذا هذا المنازع ليس له نصرة من إله له اعتقاد به فما لهم من ناصرين.

وقال في فص محمد ﷺ[٣]: إن المعتقد يثني على إله معتقدِ له ويتعلق به، فالإله مصنوع له فثناؤه عليه ثناؤه على نفسه، ولهذا يذم معتقد غيره. ولو أنصف لما فعله، لكنه جاهل بسبب الإعتراض على الغير في اعتقاده في الحق. ولو عرف قول الجنيد: لون الماء لون إنائه[٤] لسلم لكل ذي اعتقاد[٥] معتقده وعرف الله في كل صورة ومعتقد[٦] فهو صاحب الظن

(١) في «ح»: «ومحمل».
(٢) في «ز»: «بمحضور»!
(٣) في «ز»: «عليه الصلاة والسلام».
(٤) في «ح»: «إناؤه».
(٥) في «ز»: «معتقد».
(٦) في (ز»: «ومعتقدة»!

لا صاحب العلم كما قال الحق: «**أنا عند ظن عبدي بي**». [يعني][١] ما أظهر له إلا في صورة معتقده إن أراد أطلقه وإن أراد قيده، والإله المقيد محدود يسعه القلب، إذ الإله المطلق لا يسعه شيء؛ لأنه عين جميع الأشياء وعين ذاته وفي الشيء الواحد لا يقال إنه يسعه أو لا يسعه انتهى.

ولا يخفى ما فيه من المنكرات الشرعية والكفريات الفرعية فإنه يبطل التوحيد ويعطل التمجيد، ويحرف كلام الله وكلام رسوله عن مقام التسديد[٢] والتأييد إذ الحديث الإلهي « **أنا عند ظن عبدي بي**»[٣] ليس بالنسبة إلى اعتقاد الألوهية؛ فإن الظن لا يغني من الحق شيئًا في الأمور الاعتقادية، بل معناه أنه عند ظن عبده به في مقام الرجاء والخوف كما تقتضيهما صفة[٤] العبودية بأن يقوم بطاعته ويخاف من معصيته لا لمجرد[٥] التمني من غير التعني فإنه غرور لا يعقبه سرور.

وأما ما ورد في الحديث النبوي من أن «**القلب بيت الرب**»[٦].

وكذا ما ورد في الحديث القدسي والكلام الأنسي: «**لا يسعني فيه أرضي**

---

(١) الزيادة من «ز».

(٢) في «ح»: «السديد».

(٣) **حديث صحيح**: رواه البخاري (٧٤٠٥، ٧٥٠٥، ٧٥٣٧)، ومسلم (٢٦٧٥).

(٤) في «ز»: «الصفة»!

(٥) في «ح»: «المجرد»!

(٦) **موضوع لا أصل له**، كما حكم بذلك المؤلف نفسه فأورده في «الموضوعات الكبير» (ص٨٢)!

وكذا قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٧٧٦)، والزركشي، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «أحاديث القصاص» (ص٦٩).

لكن لو صح! فإن معناه كما قال ابن تيمية والسخاوي وغيرهما: «القلب بيت الإيمان بالله ومعرفته ومحبته».

ولا سمائي ولكن يسعني قلب عبدي المؤمن»[١] ففيهما إيماء إلى مضمون قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾[٢] الآية وتحقيقها ليس هذا محل بسطها، ولا يقول مسلم بنزول الربِّ في القلب وإحاطته به إلا الحلولية والوجودية، إلا أن الأولين يخصون القضية ولا يعمُّون البلية.

ثم المؤول لما عجز عن تأويله وتصحيحه شرع في بيان كلامه وتوضيحه فتبعه في مرامه وصرَّح بتصريحه؛ حيث قال أصحاب التقليد من العقلاء تصوروا الحق سبحانه بحسب فهمهم وإدراك علمهم فصوروا في ذهنهم[٣] صورة ونزهوها[٤] من كل ما يحسبونه[٥] نقصانًا عندهم ووصفوها[٦] بكل نعت ظنوا أنه كمال لديهم، ففي الحقيقة تلك الصورة مصنوعة مخترعة ومجعولة ومفعولة لإدراكهم وفهمهم، فلو نظرت في اعتقادات الفرق الإسلامية وتأملت في معتقدات اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأصنام والصابئة، أظهر لك هذا المعنى في ميدان المبنى فإن كل واحد منهم بحسب قابليتهم وفهمهم تصوروا الحق بصورة مستحسنة عندهم ويحامونه[٧] ويراعونه[٨] وينفون عنه المنقصة وينسبون

---

(١) **موضوع لا أصل له مرفوعًا**، وقد روي من قول وهب بن منبه، أخرجه أحمد في «الزهد» (ص١٨١) وقد تكلمت عليه في تحقيقي لـ «الأحاديث الموضوعة في الإحياء» رقم (١٣٧).

قلت: من العجيب أن يجزم القاري بأنه حديث قدسي، وهو الذي أورده في «الموضوعات الكبير» (ص١٠٦).

(٢) الآية ٧٢ من سورة الأحزاب.

(٣) في «ز» صححت هكذا: «في مذهبهم».

(٤) في «ز»: «وتنزهوها»!

(٥) في «ز»: «كل ايحسبونه»!

(٦) في «ح»: «ووصفواها»!

(٧) في «ح»: «ويحامون».

(٨) في «ح»: «ويراعون».

إليها الممدحة وينفون معتقد غيرهم ويذمونه ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[١] وهم الأنبياء والأولياء الراسخون من العلماء؛ لأنهم لم يصوروا صورة معلومة عندهم وحقيقة خاصة من لدنهم بل اتبعوا ما أوحي إليهم بالوحي للأنبياء والإلهام[٢] للأولياء. انتهى.

وهذه كلمة حق أريد بها الباطل كما لا يخفى على العاقل الكامل؛ فإن مراد شيخه كما مرَّ مرارًا أن الحق عين الخلق وأن كل معتقد صحيح لظهور الحق وكونه مع كل شيء بل عينه، واختلاف الإعتقادات بحسب تفاوت الإعتبارات الصادرة على وَفْق مراتب الإستعدادات والقابليات كانعكاس نور الشمس في المرايات، وهذا شبه المعنى الذي هو مدار بنائه بقولٍ نَسَبَهُ إلى الجنيد: لون الماء لون إنائه. والتحقيق أن معنى قول الجنيد[٣] - لو صح روايته عنه[٤]- يكون من قبيل ما قيل: كل إناء يترشح بما فيه؛ أي: بما يوافق هواه وطبعه ويطابق معتقده وشرعه لا بما ينافيه، ألا ترى أن جماعة مختلفة إذا اجتمعوا في محفل فالعالم يظهر منه آثار علمه، والكريم يظهر منه آثار كرمه، والحسن الخلق يتبين عنه أنوار حلمه، فالذاكر لا يذكر إلا مذكوره وموصوفه، والعارف لا يعرف إلا معروفه وهكذا بقية أرباب الفضائل وأصحاب الشمائل، وطالب الدنيا يتكلم بأمور دنياه والفاسق بما في خاطره من مهواه و﴿كُلُّ حِزْبِۢ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[٥] عارفون طريقتهم ومذهبهم و﴿قَدْ

---

(١) الآية ١١٩ من سورة هود.

(٢) الإلهام ليس مصدرًا من مصادر التشريع؛ لأنه غير معصوم، بل إن لم يوزن بالكتاب والسنة فإنه دخول في الضلالات والخيالات الفاسدة.

(٣) في «ح»: «جنيد»!

(٤) هذه إشارة لطيفة من المؤلف تدل على ضرورة تحري صحة الإسناد!

(٥) الآية ٥٣ من سورة المؤمنين، والآية ٣٢ من سورة الروم.

﴿عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾[١].

التاسع عشر: قوله في فص شعيب عليه السلام أيضًا: إن العالم مجموعة أعراض، وفي كل آن يصير معدومًا وموجودًا كما قال[٢] الأشاعرة وغيرهم في الأعراض لا في الأجسام. أقول: وهذا المقدار ليس له مطعن في الكلام إذ لا يترتب عليه حكم من الأحكام إلا أنه فرّع عليه ما يترتب كفره لديه حيث قال: فالمكلف في كل آن يكون غيره ويحشر[٣] في العقبى غير ما كان موجودًا في الدنيا، فالعقاب والثواب لا يكون في الطائع والعاصي انتهى.

وكفره لا يخفى والمؤول[٤] ما التفت إلى دفع الاعتراض، بل أظهر توضيح أن الأجسام كالأعراض بقوله: إن الله سبحانه هو الذي قائم بذاته في قيامه لا يحتاج إلى شيء من موضوعاته. أما[٥] ما يسميه أهل[٦] الرسوم بالجوهر[٧] ويجعلونه قائمًا بنفسه غير موجود عند هذه الطائفة بل إنه أمرٌ موهوم وشيء معدوم، فالعالم من أوله إلى آخره أعراض غير قائمة بنفسها[٨] في أمره .

---

(١) الآية ٦٠ من سورة البقرة، والآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٢) في «ز»: «قاله».

(٣) في «ز»: «ويحشره».

(٤) في «ح»: «والمأول»!

(٥) في «ز»: «وأما».

(٦) في «ز»: «علماء».

(٧) في «ز»: «بالجواهر».

(٨) في «ز»: «بنفسه».

أقول: ما ذهب إليه العلماء والحكماء والمشايخ الكبراء[١] بالإعتبار أولى حيث فرقوا بين الجواهر والأعراض على وجه لا يتوجه عليهم الإعتراض، فإنهم[٢] مجمعون على أن الحق هو القائم بذاته، وهو لا ينافي أن يقيم الجوهر قائمًا بنفسه بمعنى أنه ثابت في مقره ولذا قالوا في معنى القيوم هو القائم بنفسه المقيم لغيره، وعلى تقدير صحة كونه يصير معدومًا في [كل آن كما يشير إليه قوله تعالى][٣]: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ أي: يحيي ويميت بمعنى يوجد الشيء ويفنيه فنقول يصير[٤] معدومًا وينقلب موجودًا، وهكذا في كل زمان من الأحوال كما يقتضيه [ظهور][٥] صفات الجلال ونعوت الجمال إلى أبد الآباد[٦] على وجه الكمال، وعلى هذا المعنى لا يترتب الفساد في المبنى كما حقق في إعادة أعضاء الأشباح، فليكن كذلك في أجزاء الأرواح، وقد قال تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَۗ﴾[٧] فما اختلف العاصي والمطيع في مقام العقاب والثواب، وهذا فصل الخطاب والله أعلم بالصواب.

العشرون: قوله في الفص[٨] العُزيْري: إن ولاية الرسول أفضل من نبوته. انتهى.

---

(١) في «ز»: «الكبير»!

(٢) في «ز»: «بأنهم»!

(٣) غير موجودة في «ح»، واستدركتها من «ز»!، الأية ٢٨ من سورة الرحمن.

(٤) في «ح»: «يسير».

(٥) الزيادة من «ز».

(٦) في «ح»: «الأبد الآباد»!

(٧) الآية ٥٦ من سورة النساء.

(٨) في «ز»: «فص».

ولا يترتب عليه كفر ولا فسق ولا بدعة كما لا يخفى؛ لأن هذه مسألة[١] اختلف فيها الصوفية وأصل وضعها أنه يقال: ولاية الرسول أفضل من رسالته؛ لأن ولايته المختلف فيها هي في زمان نبوته. وأما ولايته الكائنة قبل نبوته فلا يصح أن يقال أفضل من نبوته فإنه كفر بلا خلاف إذ لا يكون الولي أفضل من النبي كما حقق في محله أن من قال: الولي أفضل من النبي - يكفر. وإنما بقي الكلام في نبوته المعبَّر عنها بولايته ورسالته واختلاف لأفضليته في أي نسبة؛ فقال بعضهم: إن ولايته أفضل لكون[٢] توجهه حينئذ إلى الحق بخلاف رسالته، فإنه متوجه في حالته إلى الخلق.

وهذا التفصيل من هذه الحيثية في التفضيل لا بأس به عند أهل التحصيل[٣] إلا أنه يلزم منه أن يكون النبي الذي لم يؤمر بتبليغ الوحي إلى الخلق يكون أفضل وأكمل ممن أوحي إليه وأمر بتبليغ ما لديه وهو خلاف الإجماع، اللهم إلا أن يقال: المراد بيان أفضلية النسبتين المجموعتين في الرسول بطريق الانفراد؛ فإن مرتبة جمع الجمع أكمل عند جميع العباد؛ ولذا قال بعض العلماء[٤]: إن مقام رسالة نبينا أفضل من مقام ولايته، وإنما أدرجه المؤول، وجعله من قبيل القول المشكل؛ ليوهم العوام أن سائر الاعتراضات مثله في قبول التأويل المحتمل.

نعم ذكر بعضهم أن نهاية النبي بداية الولي وظاهره[٥] الكفر إلا أنه

(١) في «ح»: «لكونه»!

(٢) فيه بأس شديد إذ ليس هو من القول الرشيد!.

(٣) في «ز»: «علمائنا».

(٤) هذا كفر ظاهر، ولا داعي لفتح أبواب التأويلات فيدخل منها كل زنديق وحلولي وغيرهما!

(٥) الآية ١٧، ٧٢ من سورة المائدة.

له تأويلًا حسنًا وتوجيهًا مستحسنًا، وهو أن الولي لا يصير وليًا باهرًا إلا إذا عمل بجميع ما أتى به النبي أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا .

الحادي والعشرون: قوله في فص عيسى عليه السلام: إنه لما كان يحيي الموتى قال بعضهم بحلول الحق فيه، وقال بعضهم: هو الله وكفروا، فقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾(١) فجمعوا بين الكفر والخطأ في تمام الكلام؛ فإن كفرهم ليس بقولهم: إن الله فقط لأن هذا الكلام بانفراده حق وليس بكفر، ولا بقولهم: المسيح ابن مريم فقط لأنه ابن مريم بلا شك بل بمجموع الكلامين كفروا انتهى.

ولا يخفى انحلال مثل هذا الكلام على أدنى العوام؛ لأن أحدًا لا يقول من قال إن زيدًا هو الإله. يكفر بأحد جزئي كلامه بل بتركيبهما(٢) وفق مرامه مع أن كل جزء يسمى قولًا لا كلامًا كما حقق في محله ومع هذا لا يتعلق الاعتراض(٣) بالكفر على قوله، إلا أن المؤول ذكر أن شراح الفصوص كالقيصري(٤) والجندي(٥) والجامي اتفقوا أن مراد الشيخ بهذا القول أنهم إنما كفروا بحصر الحق في عيسى؛ لأنه تعالى ليس محصورًا، بل إنه سبحانه في جميع العالم متجليًا. انتهى.

ولا يخفى أنه معارضة صريحة لكلامه سبحانه ومناقضة قبيحة لمرامه عزَّ شأنه، وأما بحث التجلي في أفراد العالم فهذا أمر ظاهر لا

---

(١) الآية ١٧، ٧٢ من سورة المائدة.

(٢) في «ح»: «تركيبهما».

(٣) في «ز»: «اعتراض».

(٤) في «ح»: «كالقصيري».

(٥) في «ح»: «كالجنيدي».

يخفى على أحد من بني آدم، بل ليس له ارتباط بما تقدم، فالكفر راجع إليهم حيث ما فهموا كلام شيخهم وحملوه على محمل باطل زعموه حقًّا عندهم، وهؤلاء وإن كانوا بحسب الظاهر من العلماء لكنهم وقعوا فيما وقعوا فيه لفساد أساسهم في البناء فقد ورد «**حبك الشيء يعمي ويصم**»[١] وقد قيل: كل إناء يترشح بما فيه. [وفيه][٢] تنبيه على أنه سبحانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء وقد صارت ضلالتهم سببًا لضلالة جماعة من السفهاء، وإنما قلنا هذا بناء على نقل هذا المؤول ولعله حذفه[٣] من كلام شيخه من صريح الباطل كما أشار إليه بقوله: وفي الواقع عبارة إن الله هو المسيح ابن مريم مفيد للحصر، وأن قول الشيخ يشير إليه حيث بين أن مجموع الكلام هو الكفر. انتهى.

ولا يخفى أن هذا المبنى المفسد للمعنى ليس في كلامه على ما نقله من بيان مرامه ثم مما يدل صريحًا على بطلان هذا المبدأ الكاسد والمنشأ الفاسد أنه لو قال أحد: إن محمدًا هو الله فلا شك أنه يكفر بالإجماع خلافًا لمذهب ابن عربي وشراح كلامه وسائر الأتباع؛ حيث لم يعرفوا الحكمة في فصل[٤] ضمير الفصل المشار إليه إلى كمال العدد تنبيهًا على اختلاف طوائف النصارى حيث قال بعضهم: إن الله ثالث[٥]

(١) **ضعيف**: أخرجه أبو داود (٥١٣٠)، وأحمد (٥/ ١٩٤، ٦/ ٤٥٠).

وفي سنده: أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف مع اختلاطه أيضًا.

وانظر «التقريب» (٣٩٦).

وقد جزم بضعف إسناده الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣/ ٣١).

(٢) الزيادة من «ز».

(٣) في «ز»: «حذف».

(٤) في «ح»: «فضل»!

(٥) ساقط من «ح» واستدركته من القرآن الكريم و «ز».

ثلاثة[(١)] وقال آخرون: إن الله هو المسيح ابن مريم[(٢)] وحده؛ [أي][(٣)]: من غير اندراجه في الثلاثة، فبين الله سبحانه أن الحصر كفر كالزيادة[(٤)] في عدد الآلهة، وقيد الثلاثة بيان الواقع من تلك الطائفة. وأما قول من قال: إن الله ثالث ثلاثة - كفر. وقوله[(٥)] تعالى سبحانه: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[(٦)] إيمان فمردود إذ لا مناسبة بين الآيتين لا في العبارتين ولا في الإشارتين، فإن المعية الإلهية حال النجوى وغيرها ثابتة بالإجماع من غير النزاع حيث قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[(٧)] وخصوص العدد لا مفهوم له مع أنه سبحانه عَمَّمَ هذا المعنى بحيث دخل ثالثهم أيضًا في هذا المعنى بقوله: ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ فالمعية مطلقًا إيمان، والمشاركة في الألوهية كفر وكفران سواء فيها الكثرة والقلة الشاملة للإثنينية، قال تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[(٨)].

والحاصل أن المراد هو تعريف المريد بالتوحيد ليحصل مقام المريد والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وأما قول المؤول إنه سبحانه مبدأ جميع الآثار وله من هذه الحيثية مع جميع الأشياء نسبة

---

(١) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٧٢ سورة المائدة.

(٣) الزيادة من «ز».

(٤) في «ح»: «كالجمع».

(٥) في «ح»: «قوله»!

(٦) الآية ٧ من سورة المجادلة.

(٧) الآية ٤ من سورة الحديد.

(٨) الآية ٥١ من سورة النحل.

المقارنة والمعية فهو من حيثية المعيَّة عين جميع الأشياء، فحصره في عيسى موجب للتقييد؛ لأنه كذب، فظاهر البطلان فإن المعيَّة الثابتة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[١] ليست بمعنى المقارنة والمقاربة الحسية بل محمولة على المعية بالعلم والنصرة ونحو ذلك من الأمور المعنوية، ومع هذا لا يلزم من المعية النسبة العينية؛ لأن وجود زيد مع عمرو لا يقتضي أن أحدهما عين الآخر، بل العينية توجب الحلول والاتحاد[٢] والجسمية، فيجب أن ينزه عن أمثال ذلك الباري المتعال فإن كون الواجب الوجود عين الممكن الوجود من المحال فنرجو من الله أن يحسن الأحوال ويحفظنا من الخطل والخلل في الأفعال والأقوال[٣].

الثاني والعشرون: قوله في فص هارون عليه السلام: إنما يسلط الله سبحانه هارون على عبدة العجل كما سلط موسى عليهم[٤] حتى يعبد الله في جميع الصور؛ ولهذا ما بقي نوع من أنواع العالم إلا وقد عبد؛ إما عبادة تأليهية كعبدة الأجسام والكواكب، وإما عبادة تسخيرية كعبدة[٥] الجاه والمال والمناصب والهوى[٦] أكثر ما عبد من دون الله قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ[٧] هَوَىٰهُ﴾[٨]. انتهى.

(١) الآية ٤ من سورة الحديد.
(٢) في «ز»: «والإلحاد».
(٣) في «ح» : «من الأقوال».
(٤) في «ح»: «عليه السلام».
(٥) في «ح»: «كعبد».
(٦) في «ز»: «والهواء».
(٧) في «ح»: «الآلهة»! وهو خطأ فاحش.
(٨) الآية ٢٣ من سورة الجاثية.

وليس في ظاهر كلامه كفر كما لا يخفى[١] إلا أنه يفهم من باطن مرامه كما يتبين مرة بعد أخرى في مقامه أن مراده بهذا كله أنه سبحانه عين جميع الأشياء فيقتضي أن يكون معبودًا في صور جميع مظاهر الأسماء. وبطلانه ظاهر على العلماء، وإن أخفي على بعض السفهاء ولو زعم الجهلة أنهم من الكبراء على أن دعوى عموم الاقتضاء باطلة لعدم صحة عبودية جميع الأشياء. هذا وقد خلط المؤول هنا في ذكره من حل [المشكل][٢] بين الحق مما ليس تحته طائل فأعرضنا عن كلامه لعدم تحقيق مرامه .

الثالث والعشرون: قوله في فص موسى عليه السلام: إنه لما جعل الله سبحانه عين العالم حين أجاب فرعون حال الخطاب والعقاب فخاطبه فرعون بذلك اللسان وبنى عليه أساس البيان فقال ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذۡتَ إِلَٰهًا غَيۡرِي لَأَجۡعَلَنَّكَ مِنَ ٱلۡمَسۡجُونِينَ﴾[٣] لأنك أجبت بجواب يوافق أمثالي من المدَّعين إلى آخر ما ذكره من كلام المبطلين.

وهذه منه مسألة[٤] جزئية مبنية على قاعدة كلية له في العينية التي هي مذهب الوجودية والدهرية والحلولية والاتحادية الذين وقع الإجماع على كفرهم من الطوائف الإسلامية، كما دلت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وعقائد السادة الصوفية المرضية[٥] من الجماعة السُّنيَّة البهية.

قال المؤول: إن موسى عليه السلام لما قال: رب المشرق والمغرب، وهو بلسان الإشارة أنه سبحانه عين العالم لأن الربَّ عبارة عن المربي والموجد والمنشئ وهو مبدأ الآثار والأحكام والمبدأ المقارن عين كما تقدم، فقال فرعون إنك جعلت الرب عين

---

(١) قلت بل كفره صريح جدًّا في قوله: «حتى يعبد الله في جميع الصور»!

(٢) ساقط من «ح» واستدركته من «ز».

(٣) الآية ٢٩ من سورة الشعراء.

(٤) في «ح»: «مسئلة» وفي «ز»: «مسئالة»!

(٥) في «ح»: «الرضية».

العالم وأنا من العالم ولو كنت من بني آدم فأكون في دعوى الألوهية صادقًا وفي ادعاء الربوبية معك موافقًا، وأنت ولو كنت معي في هذا الأمر شريكًا إلا أن مرتبتي مرتبة التحكم بحسب الظاهر فعارضه بأن لي أيضًا تحكم بالأمر الباهر كما بينه بقوله: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾ قال فرعون: فأت به إن كنت من الصادقين[١] وبالجملة هذه المكالمة بلسان الفطرة لا بلسان الفكرة انتهى.

ولا يخفى أن هذا ليس جوابًا عن فساد كلامه وإنما توضيح لتحقيق مرامه.

الرابع والعشرون: قوله في هذا الفص: إن فرعون كان في منصب التحكم وصاحب السيف ولذا قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾[٢] يعني: وإن كان كلهم أربابًا بنسبة البعض إلى البعض لكن أنا الرب الأعلى لأني صاحب الحُكم الباهر الظاهر ولما عرف السحرة صدقه في تلك الدعوى لم ينكروا عليه هذا المعنى بل أقروا حيث قالوا: ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[٣] فصح قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾ فإن غيره وإن كان عين الحق فأما في الصورة فهو عين الحق مما بين الخلق فقطع أيديهم وأرجلهم في عين الحق بصورة الباطل.

فانظر إلى هذا الكلام العاطل الذي ليس تحته طائل[٤] وإنما صار سببًا لضلالة الجاهل والغافل وإن كان في صورة العاقل[٥] والفاضل الكامل فإن العبرة في الاعتقاد[٦] فيما بين العباد وإلا فقد سبق الكفرة من الحكماء

---

(١) الآية ٣٠ من سورة الشعراء.
(٢) الآية ٢٤ من سورة النازعات.
(٣) الآية ٧٢ من سورة طه.
(٤) في «ز»: «شيء من الطائل».
(٥) في «ز»: «العاقل العامل».
(٦) في «ز»: (بالاعتقاد».

من عجز عن فهم كلامهم جملة من ظهر[1] بعدهم من الفضلاء وسائر العقلاء لتعلم أن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء.

والمؤول لما عجز عن حل المشكل انتقل إلى توضيح كلامه وتصحيح مرامه بحيث شاركه في بطلان مقامه واستحق ما استحق من كفره وملامه، وهذا آخر الاعتراضات الواردة على كلماته المشتملة على أنواع من الكفريات أعظمها دعوى العينية ثم دعوى أنها لا غير ولا عين، ثم الطعن في الأنبياء ثم دعوى أنهم يستفيضون من خاتم الأولياء، ثم إنكار النار للكفار مؤبدًا في دار البوار، بل كتبه مشحونة بمثل هذه الأوزار إلا أنها مخلوطة بكلام الأبرار؛ ليلبِّس الحق بالباطل ويزِّين الردي بالعاطل؛ منها ما نقله عنه الآق شمس[2] الدين في رسالته على طريقته أنه قال في الفصوص: إن من ادعى الألوهية فهو صادق. وأنكر على قول العلماء إن وجود الفاني لا يضمحل ولا يمحو عند فنائه بالذات حقيقة بل حسًا وخيالًا وأن الموجودات مستقلة مستندة إلى ذواتها وليست للحق سبحانه ظلالًا[3]. انتهى.

وهذا كما ترى عين ما قال شيخه من دعوى العينية سواء يوافق الحلولية أو يطابق الإتحادية فعلى كل حال هو من الطائفة الإلحادية لمخالفته لما هو مقرر في العقائد الشرعية التي بينها العلماء

---

(١) في «ح»: «نظر».

(٢) في «ح»: «الشمس».

(٣) في «ح»: «ضلالًا». واعلم أن الآق شمس الدين هذا ليس هو شمس الدين التبريزي شيخ جلال الدين الرومي المسمى (مولانا)! وهو الذي أغواه حتى يصير معه في مذهبه الباطل، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وقبر شمس الدين هذا في قونية بتركيا، وقد اتخذوا عليه مسجدًا! فاللهم اهدِ المسلمين ونجهم من الشرك والبدع!

الإسلامية[١] وقد أغرب حيث استدل على صحة كلام ابن عربي بكلام أتباعه كشراح كلامه ووضاع مرامه ثم خلط وخبط بإيراد كلام الوجودية الموحدة والوجودية الملاحدة في الشاهد على طبق الواحد.

وأما قول المؤول المشهور بالشيخ المكي من أنه مدة سبع وثلاثين سنة خدم كلام ابن عربي فدل على أنه جاهل غبي حيث ضيَّع عمره وعطل أمره فيما لا ينفعه بل يضره فلو اشتغل بالكتاب والسنة لرأى خيره واتقى شره وضره وضلاله وكفره.

وانظر إلى قول حجة الإسلام[٢]: ضيعت قطعة من العمر العزيز في تصنيف البسيط والوسيط والوجيز. مع أن الأخير هو مدار مذهب الشافعي من طريق النووي والرافعي ثم انتقاله من حاله ومقامه في طريق الفقهاء إلى تصنيف [الإحياء][٣] وقد مات وصحيح البخاري فوق صدره رجاء حسن الخاتمة في أمره[٤].

وأما قوله: إن شيخه خاتم الولاية[٥] الخاصة المحمدية وأنه لم يوجد أحد بعده على قلب محمد في الحالة الظاهرية والباطنية فمجرد دعوى ليس تحتها طائل أو معنى إذ لا دليل على مرامه بل وجود كثير من أكابر الأولياء بعده حجة بينة على بطلان كلامه وعلى تقدير صحة هذه الواقعة في منامه فيكون تأويلها أنه متلبس بالكفر والإيمان وأنه التبس عليه

(١) كذا في «ح» و «ز».

(٢) يعني الغزالي.

(٣) الزيادة من: «ز».

(٤) رحمه الله تعالى!! ولكاتب هذه السطور تحقيقٌ للأحاديث الموضوعة في «إحياء علوم الدين» وهو من جمع السويدي العراقي، وقد استدركت عليه مجموعة كبيرة من الأحاديث الموضوعة والتي فاتت السويدي فلم يذكرها في كتابه، أسأل الله أن ينفعني وإخواني المسلمين بها حتى لا نقع في الكذب على رسول الله ﷺ!

(٥) في «ز»: «ولاية».

الحق والبطلان وأن الفضة البيضاء[١] عبارة عن الملة الحنفية النوراء، كما يشير إليه قوله عليه السلام في تعبيره عنها باللبن؛ لأنه أبيض كاللبن، وأن الذهب الأحمر المشتبه بنار سقَر عبارة عما[٢] ذهب إليه من أنواع الكفر حيث ذهب به عن الإيمان وحقيقة الأمر، فهو بهذا المعنى خاتم الأولياء من الشياطين الأغبياء، وصدقت رؤياه؛ فإن مثله ما ظهر بعده، ولا يظهر إن شاء الله مثله، فإن مضرة مذهبه وشرارة مشربه أضر من الدجال[٣] ونحوه، وأشر من تصانيف النصارى، لأن كل أحد من أهل الإسلام يظهر لهم بطلان كلام الدجال وأقوال النصارى في الحال، وكلام ابن عربي في قلب الغبي الجاهل بعلوم النبي عليه السلام مثل السم في المسام .

وأما قوله: إن لشيخه مصنفات قاربت الألف ومنها الفتوحات المكية التي أبوابها قريبة من الألف، وأن له تفسير القرآن قدر الفتوحات مرتين المسمى بالجمع والتفصيل في أسرار التنزيل، فغير مفيد في مقام التأويل لأن زبدة تصانيفه: الفصوص، والفتوحات، وعمدة ما فيهما من الحقائق المختصة به هذه الكفريات والهذيانات، والعبرة بتحقيق قوة الدراية لا بتدقيق كثرة الرواية، ثم قس على هذا ما ذكره المؤول في تعظيم شأنه وتضخيم برهانه بما يظنه أنه من الكرامات، وقد احتمل - على تقدير صحتها - أن يكون من الاستدراج بإظهار خوارق العادات، كما وقع لفرعون وأمثاله من أرباب الضلالات .

وأما ما ذكره من ملاقاة[٤] شيخه مع شيخ الإسلام[٥] شهاب الدين

---

(١) هنا بياض في النسخة «ح» بقدر صفحتين، وقد أكملتها من النسخة «ز».

(٢) في «ز»: «عن ما».

(٣) فقد ثبت أنه مكتوب بين عيني الدجّال (ك ف ر) يعني كافر، وأنه يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب: رواه مسلم في «صحيحه» (٢٩٣٤) رقم: (١٠٥).

(٤) في «ز»: س ملاقات».

(٥) وصفه بشيخ الإسلام جناية على الإسلام! فإنه متهم بالزندقة والانحلال والتعطيل واعتقاد مذهب الفلاسفة وقد أفتى العلماء بقتله، فقتل سنة ٥٨٧هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١/٢٠٧-٢١١).

السهروردي من غير مكالمة ومخاطبة، وأنه سأل كل عن حال الآخر، وأنه قال شيخ الإسلام: رأيته بحرًا لا ساحل له. وأنه قال في حق السهروردي: رأيت رجلًا مملوءًا من السنة من قرنه إلى قدمه، فمحمولٌ على ما عرف كل من أحوال الآخر، وتخيل ذلك الوقت وتصور من غير اطلاع لشيخ الإسلام على ما وقع له من الكلام المذموم عند الأعلام مع احتمال أنه كان قبل ظهور ما استحق من الملام، على أن في عبارته نوعًا من إشارته إلى أنه بحر ليس له مقرّ وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾(١) فإن بحر الشريعة عذب فرات سائغ شرابه. لأنه ممزوج بالحقيقة، بخلاف بحر الحقيقة؛ فإنه قد يكون مُلْحًا أُجاجًا إذا لم يكن على طريق الشريعة والطريقة(٢).

بل قالوا: إن الشريعة كسفينة الطريقة المارة على بحر الحقيقة، فمن ركب السفينة قد نجا، ومن أعرض عنها فقد غرق وقال: النجا النجا، ولا حصل له الملجأ ولا المنجا، فعليك الإلتجاء لسفينة نوح وأمثاله من أرباب الفتوح إن أردت أن يحصل لك روح في الروح، ثم من راح في هذه السفينة من الصباح إلى الرواح أدرك النجاح: الفلاح في الدنيا حيث ثبت على الدين القويم والصراط المستقيم، وكذا يمر في العقبى على الصراط الذي على متن الجحيم ويستقر في دار النعيم بالعيش المقيم والتشرف باللقاء العظيم والثناء الكريم كما قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾(٣) . وأما ما نقله من أن الشيخ ابن عبد السلام قال في حق ابن عربي: إنه صدِّيق. فمنقوض بما تقدم.

نقل الجزري بسنده الصحيح إليه أنه قال في حقه: إنه زنديق . وعلى تقدير صحة الأول أنه كان قبل ما يظهر منه ما يوجب الكفر،

---

(١) الآية ١٢ من سورة فاطر.

(٢) راجع كلام الحافظ أبي زرعة ص ٩٩-١٠٠.

(٣) الآية ٥٨ من سورة يس.

فتأمل. وأما ما أسنده إليه من لُبس الخرقة منتهيًا إلى معروفٍ الكَرْخِيّ آخذًا من الإمام علي بن موسى الرضا وآبائه الكرام إلى النبي عليه السلام فليس له صحة عند العلماء الكرام وأصحاب السير من المحدثين الفخام[١] .

ثم قوله: وأخذ الحسين أيضًا عن جده، عن جبريل عن الله جل جلاله وعمَّ نواله: ظاهر البطلان عديم البرهان . وكان طريق خدمته من طريق المشايخ إلى أويس وأنه أخذ عن عمر وعلي رضي الله عنهما: فغير معروف، بل المشهور أنهما لبسا خرقة النبي عليه السلام[٢] لا أويس . وإن كان هو أيضًا غير صحيح مع أن الاعتبار بالحرفة لا بالخرقة! فقد قال[٣] أبو يزيد طلب منه خرقته ليفيد له في مقام المزيد؟ فقال له: لو لبست جلد أبي يزيد لا ينفعك إلا بالعلم النافع والعمل الصالح، ويفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد، ويؤيده أنه جعل قميصًا له كفنًا لرئيس المنافقين[٤] للإشعار بأن لباس الظاهر وتزيين المظاهر لا ينفع إذا لم يكن صاحبه من الموافقين.

ثم اعلم أن صاحب الشفاء[٥] ذكر [أن][٦] أمير المؤمنين علي بن أبي

---

(١) وكذا لا صحة عندهم لأسانيد الصوفية التي يزعمون اتصالها بأبي بكر أو علي أو غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) باطل لا أصل له في شيء من كتب الأثر المعتمدة!

(٣) كذا ولعلها: «كان».

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٦٧٢)، ومسلم (٢٧٧٣، ٢٧٧٤). ورئيس المنافقين هو عبد الله بن أبي بن سلول.

(٥) هو القاضي عياض.

(٦) الزيادة من «ز».

طالب كرَّم الله وجهه أحرق عبد الله بن سبأ لأنه[١] قال له: أنت الإله حقًّا، وقتل عبد الملك بن مرْوان المتنبي وصلبه وفعل غير واحد من الخلفاء والملوك[٢] وأشباههم وأجمع علماء وقتهم على تصويب[٣] فعلهم وأجمع فقهاء بغداد أيام المقتدر بالله على قتل الحلاج لدعواه الألوهية والقول بالحلول وقوله: أنا الحق وما في الجبة إلا الله مع تمسكه في الظاهر من حاله بالشريعة، ولم يقبلوا توبته حيث عدوه زنديقًا وإن كان في الصورة صديقًا.

والحاصل أنه كان كغيره من جهلة المتصوفة المنتمين إلى الإسلام والمعرفة حيث قالوا: إن السالك إذا وصل فربما حلَّ الله فيه كالماء في العود الأخضر بحيث لا تمايز ولا تغاير ولا اثنينية وصح أن يقول: هو أنا وأنا هو، مع امتناعه حقيقة كصيرورة أحد الشيئين بعينه الآخر والآخر بعينه هو بحكم العقل وشهادة ضرورة المشاهدة أنه من المحال بدون احتياج إلى استدلال[٤] ولا يمتنع مجازًا بأن يكون بطريق وحدة إما اتصالية كجمع ماءين[٥] في إناء واحد أو اجتماعية كامتزاج ماء وتراب حتى صار طينًا وإما بطريق كون وفساد كصيرورة ماء وهواء بالغليان هواءً واحدًا أو استحالة أي تغير كصيرورة جسم بعد كونه سوادًا بياضًا وعكسه وهذا كله في الحادثات القابلة للتغيرات بخلاف ذات الله تعالى وما له من الصفات فإنه من المحال أن يحل في شيء من الممكنات أو يتحد مع المخلوقات إذ لا مناسبة بين القديم ورب الأرباب والحادث لا سيما من التراب.

---

(١) في «ح» و «ز»: «أنه». ولعل ما أثبت أحسن في السياق.

(٢) في «ح»: «الملك».

(٣) في «ز»: «تصوير».

(٤) في «ز»: «الاستدلال».

(٥) في «ح»: «رسمت»: «مائين»!.

ثم اعلم أن الله سبحانه قد حكى مقالات المفترين عليه وعلى رسله في كتابه على وجه الإنكار لقولهم والتحذير[١] من ضلالهم والوعيد على وبالهم في مآلهم. وكذلك وقع في أمثاله من أحاديث النبي ﷺ[٢] وعلى آله، وأجمع السلف والخلف من أئمة الدين على ذكر حكايات[٣] الكفرة والملحدين في كتبهم وفي مجالسهم ليبينوها للناس وينقضوا شبههم الموجبة للإلتباس، وإن كان ورد لأحمد بن حنبل إنكار لبعض هذا على الحارث بن أسد المحاسبي[٤] بما حكاه في الرعاية فقد صنع أحمد بن حنبل مثله في رده على الجهمية وعلى القائلين بأن القرآن مخلوق من المعتزلة ولعل الفرق أن كلام الأول حكاية عقائد باطلة ثابتة بالكتاب والسنة مستغنية عن البيان في ميدان العيان أو كأنه أورد أدلة الخصم وأوضحها ثم ذكر بينة نفسه وحجته ورجحها بخلاف كلام الثاني حيث ذكر واقعة حال محتاجة إلى جواب سؤال كما وقعت لنا في هذا الكتاب. والله أعلم بالصواب.

---

(١) في «ح»: «مع».

(٢) في «ز»: «عليه السلام».

(٣) في «ز»: «حكاية».

(٤) قال الذهبي: «صدوق، وقد نقموا عليه بعض تصوفه وتصانيفه، ثم ذكر الذهبي قول أبي زرعة الرازي حينما سئل عن الحارث وكتبه فقال: إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر؛ فإنك تجد فيه ما يغنيك. قيل له: في هذه الكتب عبرة؟ فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة، بلغكم أن سفيان ومالكًا والأوزاعي صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس؟ ما أسرع الناس إلى البدع!». «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٣٠-٤٣١).
قلت: نقلت هذا بتمامه ليعلم من له تعلق بكتب الصوفية كالمكتوبات وغيرها أنها ينطبق عليها ما تقدم من قول أبي زرعة، بل فيها ما هو أعظم من ذلك، مع كثرة الأحاديث المكذوبة والواهية!

هذا وقد صرّح العلماء بأن رد مذهب القدرية والجبرية وأمثالها فرض كفاية[١] حفظًا للشريعة والصيانة والحماية، ولا شك أن كفر الطائفة الوجودية أظهر وضررهم على الطوائف الإسلامية أكثر حيث صنفوا الكتب والرسائل وأوردوا فيها ما يشتبه على العامة حيث استدلوا بالكتاب والسنة ما يتوهم فيه الموافقة والمطابقة لتكون وسائل[٢] لضلالة كل طالب وسائل بخلاف كلام المنصور: أنا الحق. وأبي يزيد: ليس في جبتي سوى الله. ونحو ذلك فإنه أخف من وجهين. أحدهما: أنه أقرب إلى قبول التأويل[٣]. وثانيهما: عدم ثبوت ما قيل[٤] فلا عبرة بما نقلته[٥] هذه الطائفة عن أبي يزيد من أن أدنى منزلة العارف أن يجري فيه الحق ويجرى فيه حال الربوبية مع أن هذا لو صح عنه فهو قابل أن يؤول[٦] بأن هذه مزلة[٧] قدم السالك في هذا المقام ولا يلزم عنه تحسن الكلام وتزيين المرام.

وأما ما نقل عنه أن الصوفي قديم الذات أزلي الصفات فلا يصح عنه قطعًا لأنه إن أراد معناه الظاهر فهو الكفر الباهر وإن أراد أنه قديم

---

(١) في «ز»: «فروض كفاية».

(٢) في «ز»: «رسائل».

(٣) لا نقبل بتأويل كلام هؤلاء وأمثالهم سدًا لباب لا يغلق بعد ذلك أبدًا.

(٤) بل قد نقل الذهبي في ترجمة الحلاج إجماع فقهاء عصره على قتله وصلبه، ثم قال بأنه أظهر التوبة عند موته والله أعلم بسره ولكن مقالته محض الكفر. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/٣٣١، ٣٥١) أما البسطامي فقد رويت عنه بعض هذه الكفريات أيضًا، والله أعلم بسره! ونتبرأ إلى الله من كل من تعمد مخالفة الكتاب والسنة. «ميزان الاعتدال» (٢/٣٤٦ - ٣٤٧).

(٥) في «ز» و «ح» «نقله» ولعل ما أثبته أفضل.

(٦) في «ح»: «التأويل »! وانظر التعليق رقم (١).

(٧) في «ز»: «منزلة».

الذات والصفات باعتبار كونه معلومًا عند القديم الحقيقي فتخصيصه بالصوفي لا وجه له، اللهم إلا أن يقال: إن هذا المعنى يظهر للصوفي دون غيره من أهل العلم العرفي[1]. وقس على ذلك ما ذكروا هنالك فإنه لا يحل لمسلم أن يترك الاعتقاد المفهوم من الكتاب والسنة والمعلوم عند علماء الأمة، ويميل إلى كلام هذه الطائفة ولقول[2] هذه الجماعة فإنها مجرد رواية من غير دراية يجب أن يحكم بأنها لا أصل لها بل مصنوعة موضوعة من أهلها إلا إذا كانت ثابتة من طرق صحيحة أو حسنة أو يكون ناقلها معروفًا بأنه ثقة كالقشيري[3] فإنه نقل عن الجنيد: من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الأمر؛ لأن علمنا مقيد بالكتاب والسنة . ثم رأيت منقولًا في بعض التواريخ أن ابن عربي انتقل من بلاد الأندلس[4] بعد التسعين وخمسمائة وجاور بمكة وسمع بها الحديث وصنف الفتوحات المكية بها وكان له لسان في التصوف ومعرفة لما انتحاه من هذه المقالات وصنف بها كتبا كثيرة بما مقاصده التي اعتقدها ونهج في كثير منها مناهج تلك الطائفة ونظم فيها أشعارًا كثيرة وأقام بدمشق مدة ثم انتقل إلى الروم وحصل له فيها قبول وأحوال جزيلة ثم عاد إلى دمشق وبها توفي. انتهى.

---

(١) هذا والذي قبله تأويل لا يجوز فتح بابه، وهو من البدع التي حذر منها الأئمة، وانظر كلام أبي زرعة حول هذا في ص ١٣٣ تعليق رقم: (٢) ثم إن العلم لا ينقسم إلى عرفي وصوفي!!

(٢) في «ح»: «وتقول».

(٣) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوزان، مفسر صوفي، ومتكلم نحوي، قال الذهبي: حج فوعظ ببغداد، وبالغ في التعصب للأشاعرة، والغض من الحنابلة فقامت الفتنة...

«سير النبلاء» (١٩/ ٤٢٤-٤٢٥).

(٤) في «ح»: «الأندليس»!

ثم قال صاحبه ونقلت ذلك من خط أبي حيان وذكره الذهبي في العبر فقال[١]: صاحب التصانيف وقدوة القائلين بوحدة الوجود ثم قال: وقد اتهم[٢] بأمر عظيم وقد وصف شيخُ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ابنَ عربي هذا وأتباعه بأنهم ضُلال وجُهال خارجون عن طريقة الإسلام لأنه قال فيما أنبأني الحافظان زين الدين العراقي ونور الدين الهيثمي في شرحه على المنهاج للنووي في باب الوصية بعد ذكره طوائف المتكلمين: وهكذا الصوفية ينقسمون كانقسام المتكلمين، فإنهما من واد واحد فمن كان مقصوده[٣] معرفة الرب سبحانه وصفاته وأسمائه والتخلق بما يجوز التخلق به منها والتحلي بأحوالها وإشراق أنوار المعارف[٤] الإلهية وأسرار الأحوال السنية لديه فذلك من أعلم العلماء ويصرف إليه في الوصية للعلماء والوقف عليهم، ومن كان من هؤلاء الصوفية المتأخرين كابن عربي وأتباعه فهم ضُلال وجُهال خارجون عن طريق الإسلام، فضلًا عن العلماء الكرام. انتهى.

وذكره الذهبي في الميزان فقال: صنف التصانيف في تصوف الفلاسفة وأهل الوحدة وقال أشياء منكرة عدها طائفة من العلماء مروقًا وزندقة وعدَّها طائفة[٥] من العلماء من إرشادات العارفين ورموز السالكين وعدَّها طائفة من متشابه القول وأن[٦] ظاهرها كفر وضلال وباطنها حق وعرفان، وأنه صحيح في نفسه كبير القدر. وآخرون يقولون:

---

(١) تكررت كلمة «صاحب» مرتين في «ح»!

(٢) في «ح»: «أتيهم»!

(٣) في «ز»: «مقصودي»!

(٤) في «ح»: «المارف»!

(٥) في «ز»: «الطائفة»!

(٦) في «ح»: «وأما». والتصويب من «الميزان» (٣/ ٦٦٠) و «ز».

قد قال هذا الكفر والضلال فمن الذي قال: إنه مات عليه فالظاهر عندهم من حاله أنه رجع وأناب إلى الله فإنه كان عالمًا بالآثار والسنن قوي المشاركة في العلوم.

قال: وقولي أنا فيه أنه يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحق إلى جنابه عند الموت وختم له بالحسنى. وأما كلامه فمن فهمه وعرفه على قواعد الاتحادية وعلم محط القوم وجمع بين أطراف عباراتهم تبين له الحق في خلاف قولهم، وكذلك من أمعن النظر في فصوص الحكم وأنعم التأمل لاح له العجب فإن الزكي إذا تأمل في ذلك الأقوال والنظائر فهو أحد رجلين إما من الاتحادية في الباطن وإما من المؤمنين [بالله][1] الذين يُعدون أهل هذه النحلة من أكفر الكفرة. انتهى.

وقال في تاريخ الإسلام على ما أخبرني به ابن المحب الحافظ إذنًا عنه وسماعًا: هذا الرجل كان قد تصوف وانعزل وجاع وسهر وفتح عليه بأشياء امتزجت بعالم الخيال والخطرات والفكرة واستحكم ذلك حتى شاهد بقوة الخيال أشياء ظنها موجودة في الخارج وسمع من طيش دماغه خطابًا اعتقده من الله تعالى ولا وجود بذلك أبدًا في الخارج حتى إنه قال: لم يكن الحق أوقفني على ما سطره لي في توقيع ولايتي أمور العالم حتى أعلمني بأني خاتم أوليائه المحمدية بمدينة فاس سنة خمس وتسعين فلما كان ليلة الخميس في سنة ثلاثين وستمائة أوقفني الحق على التوقيع بورقة بيضاء فرسمته بنصه: هذا توقيع إلهي كريم من رؤوف رحيم إلى فلان، وقد أجزلنا رفده وما خيبنا قصده، فلينهض إلى ما فوض إليه ولا تشغله الولاية عن المثول[2] بين أيدينا شهرًا بشهر إلى انقضاء العمر. انتهى.

(١) الزيادة من «ز» و «الميزان».

(٢) في «ح»: «المسئول». والتصويب من ترجمة ابن عربي في كتاب «العقد الثمين» و «ز».

وهذا الكلام فيه مؤاخذة على ابن عربي فإنه إن كان المراد بما ذكر من أنه خاتم الولاية المحمدية وأنه خاتم الأولياء كما أن نبينا محمدًا ﷺ خاتم الأنبياء فليس بصحيح بل كذب صريح لوجود جمع كثير من أوليائه تعالى [من][1] العلماء العاملين في عصر ابن عربي وفيما بعده على سبيل القطع وإن كان المراد أنه خاتم الأولياء بمدينة فاس فهو غير صحيح أيضًا لوجود[2] الأولياء الأخيار بها بعد ابن عربي وهذا من الأمر المشهور.

قلت: ويا ليته اكتفى بهذا الكذب والزور ولم يتفوه بما هو صريح في الكفر من أن خاتم الأنبياء يأخذ الفيض من خاتم الأولياء كما سبق بيانه في أثناء الأنباء[3].

ثم قال: وقد أنشدني شيخنا المحدث شمس الدين محمد بن المحدث ظهير الدين إبراهيم الجزري سماعًا من لفظه في الرحلة الأولى بظاهر دمشق أن الحافظ الزاهد شمس الدين محمد بن المحب عبد الله بن أحمد المقدسي الصالحي أنشده لنفسه وأنشدني ذلك إجازةً شيخنا[4] ابن المحب المذكور- شعر-:

دعا ابن عربي[5] الأنام ليقتدوا ... بأعوره الدجال في بعض كتبه

وفرعون أسماه[6] لكل مُحَقِّقٍ[7] ... إمامًا ألا تبًّا له[8] ولحزبه

---

(١) الزيادة من «ز» الميزان.

(٢) في «ح»: «بوجود». أو التصويب من «العقد الثمين» و «ز».

(٣) في «ح»: «الأنبياء».

(٤) في «ز»: «لشيخنا».

(٥) في «العقد الثمين»: «ابن العريبي». وكذا في «ز». وهو أقوم وزنًا.

(٦) في «ح»: «أسماء»! التصويب من «العقد الثمين» و «ز».

(٧) في «ح»: «لتقيدوا»! وقد وقع خلط في كامل البيت!

(٨) في «ح»: «لابنائه»!.

وسئل عنه شيخنا العلامة المحقق الحافظ المفتي المصنف أبو زرعة أحمد ابن شيخنا الحافظ العراقي الشافعي فقال: لا شك في اشتمال الفصوص المشهورة على الكفر الصريح الذي لا يُشك فيه وكذلك فتوحاته المكية، فإن صح صدور ذلك عنه واستمر عليه إلى وفاته فهو كافر مخلد في النار بلا شك، وقد صح عندي عن الحافظ جمال الدين المزي[١] أنه نقل من خطه في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٢] كلامًا ينبو عنه السمع ويقتضي الكفر في الشرع وبعض كلماته لا يمكن تأويلها والذي يمكن[٣] تأويله فيها كيف يصار إليه مع مرجوحية التأويل، والحكم إنما يترتب على الظاهر، وقد بلغني عن الشيخ الإمام علاء الدين القونوي[٤] وأدركت أصحابه أنه قال في مثل ذلك إنما يؤول كلام المعصومين. وهو كما قال، وينبغي أن لا يحكم على ابن عربي نفسه بشيء فإني لست على يقين من صدور هذا الكلام منه[٥] ولا من استمراره عليه إلى وفاته ولكنا نحكم على مثل هذا الكلام بأنه كفر[٦]. انتهى.

---

(١) في «ح» و «ز»: «المزني»!!

(٢) الآية ٦ من سورة البقرة.

(٣) في «ح»: «لم يمكن».

(٤) هو علي بن إسماعيل بن يوسف، فقيه شافعي سمع من الدمياطي وابن القيم وابن دقيق العيد، وكان يعظم ابن تيمية ويذب عنه مع مخالفته له في أشياء وتخطئته له. «الدرر الكامنة» (٣/ ٢٤-٢٨).

وقد رسمت في «ز»: «القنوى»!

(٥) أما هذا فإننا على يقين منه لتواتر واشتهار كتبه ونسبتها إليه.

(٦) هذا من الإنصاف؛ لأننا لا ندري يقينًا على ما مات عليه ابن عربي، لكن كتبه شاهدة بكفره إذا لم يرجع عنها حتى وفاته!

وما ذكره شيخنا من أنه لا يحكم على ابن عربي نفسه بشيء خالفه فيه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني[١] لتصريحه بكفر ابن عربي[٢] كما سبق عنه.

وقد صرّح بكفر ابن عربي واشتمال كتبه على الكفر الصريح الإمام رضي الدين أبو بكر محمد بن صالح المعروف بابن الخياط والقاضي شهاب الدين أحمد بن أبي بكر علي الناشري الشافعيان وهما مما يقتدى[٣] به من علماء اليمن في عصرنا، ويؤيد ذلك فتوى من ذكرنا من العلماء وإن كانوا لم يصرحوا باسمه إلا ابن تيمية فإنه صرح باسمه حيث قال: لأنهم كفَّروا قائل المقولات المذكورة في السؤال وابن عربي هو قائلها لأنها موجودة في كتبه التي صنفها واشتهرت عنه شهرة تقتضي القطع بنسبتها إليه والله أعلم انتهى.

والقونوي[٤] المشار إليه في كلام شيخنا أبي زرعة هو شارح الحاوي[٥] الصغير في الفقه ووجدت ذلك عنه في ذيل تاريخ الإسلام[٦] للذهبي فإنه قال في ترجمة القونوي[٧]: وحدثني ابن كثير - يعني الشيخ عماد الدين صاحب التاريخ والتفسير - أنه حضر مع المزي[٨] عنده - يعني

---

(١) في «ح»: «البلقن».
(٢) في «ز»: «ابن العربي».
(٣) في «ز»: «يعتد به».
(٤) في «ز»: «والفنوي».
(٥) في «ح»: «حاوي».
(٦) في «ح»: «الكتاب»!.
(٧) في «ز»: «القنوى».
(٨) في «ز» و «ح»: «المزني»! والتصويب من «الدرر الكامنة» (٣/ ٢٧).

القونوي[١] - فجرى ذكر الفصوص لابن عربي فقال: لا ريب أن هذا الكلام الذي قال فيه كفر وضلال. فقال صاحبه الجمال المالكي: أفلا يتأوله[٢] مولانا: فقال: لا إنما يتأول[٣] كلام المعصوم. انتهى.

والمزي[٤] هو الحافظ جمال الدين صاحب تهذيب الكمال[٥] والأطراف[٦]، وفي سكوته إشعار برضاه بكلام القونوي[٧]. والله أعلم.

أما الكلام الذي لابن عربي على تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية[٨] التي أشار إليها شيخنا الحافظ أبو زرعة بعد ما كتبه لي بخطه من حفظه بالمعنى على ما ذكر، وربما فاته بعض المعنى في كلامه فهو ما حدثني أبو زرعة فذكره باللفظ قال: سمعت والدي رحمه الله غير مرة يقول سمعت القاضي برهان الدين بن جماعة يقول نقلت من خط ابن عربي في الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ستروا محبتهم ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ استوى عندهم إنذارك وعدم إنذارك عندهم لا يؤمنون بك ولا يأخذون عنك، إنما يأخذون عنا ختم الله على قلوبهم [فلا يعقلون إلا عنه][٩] وعلى سمعهم فلا يسمعون إلا منه، وعلى أبصارهم غشاوة فلا يبصرون إلا إليه، ولا يلتفتون إليك وإلى ما عندك بما

(١) في «ز»: «الفتوي».
(٢) في «ح»: «أفلا تأويله يا مولانا»! والتصويب من «الدرر».
(٣) في «ز» و «ح»: «تتأول»! والتصويب من «الدرر».
(٤) في «ز» و «ح»: «المزني»!!
(٥) في «ح»: «التهذيب الكمال»!
(٦) في «ح»: «الأحراف»!
(٧) في «ز»: «القنوي».
(٨) الآية ٦ من سورة البقرة.
(٩) ساقطة من «ح».

جعلناه عندهم وألقيناه إليهم ولهم - عذاب من العذوبة - عظيم انتهى.

وقد بين شيخنا قاضي اليمن شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المعروف بابن المقري الشافعي من حال ابن عربي ما لم يبينه غيره لأن جماعة من الصوفية بزبيد أوهموا من ليس له كثير نباهة علو مرتبة ابن عربي ونفي العيب عن كلامه، فذكر ذلك شيخنا ابن المقري مع شيء من حال الصوفية المشار إليهم في قصيدة طويلة من نظمه فقال فيما أنشدنيه إجازة:

ألا يا رسول الله[١] غارة ثائر[٢] غيور على حرماته والشعائر

يحاط بها الإسلام ممن يكيده ويرميه من تلبيسه بالبواتر[٣]

فقد حدثت في المسلمين حوادث كبار المعاصي عندها كالصغائر

حوتهن كتب حارب الله ربها وغربها من غر بين الحواضر

تجاسر فيها ابن عربي[٤] واجترى[٥] على الله فيما قال كل التجاسر

فقال بأن الرب والعبد واحد فربي مربوب بغير تغاير

وأنكر تكليفًا إذ العبد عنده إله وعبد فهو إنكار حائر

وخطأ إلا من يرى الخلق صورة وهوية لله عند التناظر

وقال يحل الحق في كل صورة تجلى عليها وهو إحدى المظاهر

---

(١) هذا النداء يستعمل في الدعاء والطلب فلا ينبغي صرفه إلا لله تعالى.

(٢) في «ح»: «تأثر»! والتصويب من «العقد الثمين» و «ز».

(٣) في «العقد الثمين»: «الفواقر» وكلاهما بمعنى الداهية أو المصيبة العظيمة.

(٤) في «ز»: «ابن العربيي» وهو أقوم وزنًا.

(٥) في «ح» رسمت: «واجترا»!

وأنكر أن الله يغني عن الورى ... ويغنون عن لاستواء المقادر
كما ضل في التهليل جهرًا بنفيه[١] ... وإثباته مستجهلًا للمغاير
وقال الذي ينفيه عين الذي أتى ... به مثبتًا لا غير عند التحاور
فأفسد معنى ما به الناس أسلموا ... وألغاه إلغًا[٢] بينات التهاتر
فسبحان رب العرش عما يقوله ... أعاديه[٣] من أمثال هذي[٤] الكبائر
فقال عذاب الله عذب وربنا ... ينعم في نيرانه كل فاجر
وقال بأن الله لم يعص في الورى ... فما ثم محتاج لعاف وغافر
وقال مراد الله وفق لأمره ... فما كافر إلا مطيع الأوامر
وكل امرئ[٥] عند المهيمن مرتضى ... سعيد فما عاص لديه بخاسر
وقال يموت الكافرون جميعهم ... وقد آمنوا غير المفاجا المبادر
وما خص بالإيمان فرعون وحده ... لدى موته بل عَمَّ كل الكوافر
فكَذِّبْهُ يا هذا تكن خير مؤمن ... وإلا فصدقه تكن شر كافر
وأثنى على من لم يجب نوح[٦] إذ دعا ... إلى ترك ود أو سواع[٧] وناسر

---

(١) في «خ»: «جهرًا بنفسه»! ووقع. في «العقد الثمين»: «يهزا بنفيه».
(٢) في «ح»: «إلغاء»!
(٣) في «ح»: «أعاذبه»!
(٤) في «ح»: «هذه».
(٥) في «ح»: (امرأ)!
(٦) في «ح»: «نوحنا».
(٧) في «ح»: «سماع»!

وسمى جهولًا من يطاوع أمره   على تركها قول الكفور المجاهر
ولم ير بالطوفان إغراق قومه   ورد على من قال رد المُناكر
وقال بلى قد أُغْرقوا في معارف   من العلم والباري لهم خير ناصر
كما قال فازت عاد بالقرب واللقا   من الله في الدنيا وفي اليوم الآخر
وقد أخبر الباري بلعنته لهم   وإبعادهم فاعجب له من[1] مكابر
وصدق فرعون[2] وصحح قوله   أنا الرب الأعلى وارتضى كل سامر
وأثنى على فرعون بالعلم والذكا[3]   وقال بموسى عجلةُ المتبادر
وقال خليل الله في الذبح واهم   ورؤيا ابنه يحتاج تعبير عابر
يعظم أهل الكفر والأنبياء لا   يعاملهم إلا بحط[4] المقادر
ويثني على الأصنام خيرًا ولا يرى   لها عابدًا ممن عصى أمر آمر
وكم من جراءات[5] على الله قالها   وتحريف آيات بسوء[6] تفاسر
ولم يبق كفر لم يلابسه عامدًا   ولم يتورط فيه غير مُحَاذر
وقال سيأتينا من الصين خاتم   من الأولياء للأولياء الأكابر
له رتبة فوق النبي ورتبة   له دونه فاعجب لهذا التنافر

---

(١) في «ح»: «لهم»!
(٢) في «ز»: «فرعونًا »!!
(٣) في «ح» و «ز»: «والزكا»!
(٤) في «ح»: «بالخط»!
(٥) في «ح»: «جرأت».
(٦) في «العقد الثمين»: «لسوء».

فرتْبَتُه[١] العليا يقول[٢] لأخذه ... عن الله وحيًا لا بتوسيط آخر

ورتبته الدنيا يقول لأنه ... من التابعين[٣] للأمور الظواهر

وقال اتباع المصطفى ليس واضعًا ... لمقداره الأعلى وليس بحاقر

فإن يدن[٤] منه لاتباع فإنه ... يرى منه أعلى من وجوه أواخر[٥]

يرى حال نقصان له في اتباعه ... لأحمد حتى جا[٦] بهذي المعاذر

فلا قدس الرحمن[٧] شخصًا يحبه ... على ما يرى من قبح[٨] هذي المخابر

وقال بأن الأنبياء جميعهم ... بمشكاة هذا تستضيء[٩] في الدياجر

وقال فقال الله لي بعد مدة ... بأنك أنت الختم رب المفاخر

أتاني ابتدا[١٠] بيضاء[١١] وسطر ربنا ... بإنفاذه في العالمين أوامري

وقال فلا تشغلك[١٢] عني ولاية ... وكن كل شهر طول عمرك زائري

---

(١) في «ح»: «رتبته».

(٢) في «العقد الثمين»: «تقول».

(٣) في «العقد»: «التابعية»!

(٤) في «العقد»: «لآن».

(٥) في «ح»: «أفاجرا»!

(٦) في «ح»: «جاء».

(٧) في «ح»: «العن»!!!

(٨) في «ح»: «فتح»!

(٩) في «ح»: «ليستضيء».

(١٠) في «ز» و «ح»: «ابتداء».

(١١) في «ح»: «بيضا»!

(١٢) في «ح»: «ولا تشعلك».

فرفدك أجزلنا وقصدك لم يخب[١] لدينا فهل أبصرت يا ابن الأخاير[٢]

بأكذب من هذا وأكفر في الورى وأجرا[٣] على غشيان هذي الفواطر

فلا يدعي[٤] من صدقوه ولاية وقد ختمت فليأخذوا بالأقادر

فيالعباد الله ما ثم ذو حجًا[٥] له بعض تمييز بقلب وناظر

إذا كان ذو كفر مطيعًا كمؤمن فلا فرق فينا بين بر وفاجر

كما قال هذا إن كل أوامر من الله جاءت فهي وفق المقادر

فَلِمَ بعثَت[٦] رسل وسنت شرائع وأنزل قرآن بهذي الزواجر

أيخلع منكم ربقة الدين عاقل بقول غريق في الضلالة حائر[٧]

ويترك ما جاءت به الرسل من هدى[٨] لأقوال هذا الفيلسوف المغادر

فيا محسني ظنًا بما في فصوصه وما في فتوحات الشرور الدوائر

عليكم بدين الله لا تصحبوا غدًا مساعر نار قبحت من مساعر

فليس عذاب الله عذبًا كمثل ما يمنيكم بعض الشيوخ المدابر

---

(١) في «ح»: «لم تجب»!

(٢) في «ح»: «الأحافر»!

(٣) في «ح»: «وأجرى».

(٤) في «ح»: «فلا يدعوا».

(٥) في «ز» و «ح»: «زو حجى»!

(٦) في «ح»: «فلم يبعث»!

(٧) في «ح»: «جائر».

(٨) في «ح»: «الرسل الهدى».

ولكن أليم مثل ما قال ربنا ... به الجلد إن ينضج يبدل بآخر

غدًا تعلمون[١] الصادق القول منهما ... إذا لم تتوبوا[٢] اليوم علم مباشر

ويبدو لكم غير الذي يعدونكم ... بأن عذاب الله ليس بضائر

ويحكم رب العرش بين محمد ... ومن سن علم الباطل المتهاتر

ومن جا بدين مفترى غير دينه ... فأهلك أغمارًا به كالأباقر

فلا يخدعن[٣] المسلمين عن الهدى ... وما للنبي المصطفى من مآثر

ولا يؤثروا[٤] غير النبي على النبي ... فليس كنور الصبح ظلما الدياجر[٥]

دعوا[٦] كل ذي قول لقول محمد ... فما آمن في دينه كمخاطر[٧]

وأما رجالات الفصوص فإنهم ... يقومون[٨] في بحر من الكفر ظاهر[٩]

إذا راح بالربح المتابع أحمدًا ... على هديه راحوا بصفقة خاسر

سيحكي لهم فرعون في دار خلده ... بإسلامه المقبول عند التجاور[١٠]

---

(١) في «العقد الثمين»: «يعلمون».

(٢) في «العقد الثمين»: «لم يتوبوا».

(٣) «العقد»: «فلا تخدعن».

(٤) في «العقد»: «فلا تؤثروا».

(٥) في «ح»: «دياجر».

(٦) في «ح»: «دعوى»!

(٧) في «ح»: «بمخاطر».

(٨) في «العقد الثمين»: «يعومون».

(٩) في «العقد الثمين»: «زاخر».

(١٠) في «ح»: «التحاور».

ويا أيها الصوفي خَفْ من فصوصه خواتم سوء غيرها في الخناصر
وخذ نهج سهل والجنيد وصالح وقوم مضوا مثل النجوم الزواهر(١)
على الشرع كانوا ليس فيهم لوحدة ولا لحلول الحق ذكر لذاكر
رجال رأوا ما الدار دار إقامة لقوم ولكن بلغة للمسافر
فأحيوا لياليهم صلاة وبيتوا(٢) بها خوف رب العرش صوم البواكر
مخافة يوم مستطير بشره عبوس المحيا قمطرير الظواهر(٣)
وقد نحلت أجسادهم وأذابها قيام لياليهم وصوم الهواجر
أولئك أهل الله فالزم طريقهم وعد عن دواعي الابتداع الكوافر

انتهى باختصار، وهو مجمل ما قدمنا فيما قررناه وتفصيله يعلم مما شرحناه فيما حررناه، وقد سبق عن هذه المنكرات في كلام ابن عربي لا سبيل إلى صحة تأويلها، فلا يستقيم اعتقاد أنه من أولياء الله مع اعتقاد صدور هذه الكلمات منه إلا باعتقاد أنها خلاف ما صدر عنه مما تقدم هنالك أو رجوعه إلى ما يعتقده أهل الإسلام في ذلك، ولم يجئ بذلك عنه خبر ولا روي عنه أثر فذمه جماعة من أعيان العلماء وأكابر الأولياء لأجل كلامه المنكر. وأما من أثنى عليه فلظاهر فضله وزهده وإيثاره واجتهاده في العبادة واشتهر عنه ذلك حتى عرفه جماعة(٤) من الصالحين عصرًا بعد عصر فأثنوا عليه بهذا الاعتبار

(١) في «ح»: «الزواجر»!
(٢) في «ح»: «وبينوا».
(٣) في «العقد الثمين»: «المظاهر».
(٤) في «ح»: «عرفه من جماعة»!

ثناءً إجماليًا لا مدحًا تفصيليًا يشمل[١] كلامه ويحوي مرامه، وسبب ذلك أنهم لم يعرفوا ما في كلامه من المنكرات لاشتغالهم عنها بالعبادات والنظر في[٢] غير ذلك من كتب القوم لكونها أقرب لفهمهم مع ما وافقهم الله سبحانه لهم من حسن الظن [بالمسلمين][٣].

وظنوا أنه وأصحابه التابعين له من المؤمنين وأما ما يحكى في المنام من نهي ابن عربي عن ذمه وكذا ما يروى من صورة عذاب لمنكره فهو من تخييل النفوس أو تخويف الشياطين، هذا وقد عاب[٤] تصوف ابن عربي بعض الصوفية الموافقين له في الطريقة الوجودية كعبد الحق بن سبعين[٥] وغيره

ويا ويح من بالت عليه الثعالب

وقد روي عن الحافظ الحجة القاضي شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر الشافعي العسقلاني أنه قال: جرى بيني وبين بعض المحبين لابن عربي منازعة كبيرة في أمر ابن عربي حتى قلت منه بسوء مقالته فلم يسهل ذلك بالرجل المنازع لي في أمره[٦] وهددني بالشكوى إلى

---

(١) في «ز»: «ليشمل».

(٢) في «ح»: تكررت هذه العبارة مرتين.

(٣) الزيادة من «ح».

(٤) في «ح»: «غاب»!

(٥) هو عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن سبعين الإشبيلي: فيلسوف من كبار أهل الوحدة، له مقالات صريحة في الكفر مثل قوله: لقد كذب ابن أبي كبشة - يعني النبي ﷺ - على نفسه حيث قال: لا نبي بعدي! فلعنه الله عليه وعلى أمثاله إن ماتوا على هذه الكفريات! انظر «لسان الميزان» (٣/ ٣٩٢)، و«الأعلام» (٤/ ٥١).

(٦) في «ز»: «في أمر ابن عربي».

السلطان بمصر بأمر غير الذي تنازعنا فيه ليتعب خاطري، فقلت له: ما للسلطان في هذا مدخل، تعال بنا نتباهل، فقل أن يتباهل اثنان فكان أحدهما كاذبًا إلا وأصيب. قال: فقال لي: باسم الله فقلت له: قل: اللهم إن كان ابن عربي على ضلال فالعني بلعنتك. فقال ذلك قلت أنا: اللهم إن كان ابن عربي على هدى فالعني بلعنتك. قال: وافترقنا. قال: ثم اجتمعنا في بعض مستنزهات مصر في ليلة مقمرة فقال لنا: مرَّ على رجلي شيء ناعم فانظروا[١] فنظرنا[٢] فقلنا: ما رأينا شيئًا قال[٣]: ثم التمس بصره[٤] فلم ير شيئًا. انتهى[٥].

والمعنى أنه ثبت كونه من الكاذبين ويتفرع عليه أنه من الملعونين وشيخه من الضالين المضلين.

ثم اعلم أن من اعتقد حقيقة[٦] عقيدة ابن عربي فكافر بالإجماع من غير النزاع، وإنما الكلام فيما إذا أول كلامه بما يقتضي حسن مرامه، وقد عرفت من تأويلات من تصدَّى[٧] بتحقيق هذا المقام أنه ليس هناك ما يصح

---

(١) في «ح»: «نانظروا»!

(٢) في «ز»: «فنظر».

(٣) في «ح»: «فقال».

(٤) في «ح»: «ببصره».

(٥) هنا بهامش النسخة «ز» زيادة نقلها الناسخ من كتاب «تنبيه الغبي» للبرهان البقاعي حول قصة المباهلة وفيها: «ولم يصبح إلا وهو ميت وكان ذلك في ذي القعدة سنة سبع وتسعين، وكانت المباهلة في رمضان منها، وكنت عند وقوع المباهلة عرفت من حضر أن من كان مبطلًا في المباهلة لا تمضي عليه السنة، فكان - ولله الحمد- ذلك واسترحت من شره، وأمنت من عاقبة مكره».

(٦) في «ح»: «خفية»!

(٧) في «ح»: «من تصدق»!

أو يصلح عنه دفع الملام، بقي من شك وتوهم أن هناك بعض التأويل إلا أنه عاجز عن ذلك القيل.

فقد نص العلامة ابن المقري - كما سبق - أن من شك في كفر اليهود والنصارى وطائفة ابن عربي فهو كافر، وهو أمر ظاهر وحكم باهر، وأما من توقف فليس بمعذور في أمره، بل توقفه سبب كفره؛ فقد نص الإمام الأعظم والهمام[١] الأقدم في الفقه الأكبر أنه إذا أشكل على الإنسان شيء من دقائق علم التوحيد فينبغي له أن يعتقد ما هو الصواب عند الله تعالى إلى أن يجد عالمًا فيسأله[٢]، ولا يسعه تأخير الطلب ولا يعذر بالوقف[٣] فيه، ويكفر إن وقف انتهى.

وقد ثبت عن أبي يوسف أنه حكم بكفر من قال: لا أحب الدباء بعد ما قيل له إنه كان يحبه سيد الأنبياء[٤]. فكيف بمن طعن في جميع[٥] الأنبياء، وادعى أن خاتم الأولياء أفضل من سيد الأصفياء فإن كنت مؤمنًا حقًا ومسلمًا صدقًا فلا تشك في كفر جماعة ابن عربي، ولا تتوقف[٦] في ضلالة هذا القوم الغوي[٧] .والجمع الغبي[٨] فإن قلت هل يجوز السلام عليهم ابتداء؟ قلت: لا، ولا رد السلام عليهم بل لا يقال لهم عليكم

(١) في «ح»: «والهام»!!
(٢) في «ز»: «فيسئله»!
(٣) في «ح»: «بالوفق»!
(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٠٩٢)، ومسلم (٢٠٤١).
(٥) في «ز»: «كثير»!
(٦) في «ح»: «ولا يتوقف».
(٧) في «ح»: «الغبي».
(٨) في «ح»: «الغوي».

أيضًا؛ فإنهم شر من اليهود والنصارى، وإن حكمهم حكم المرتدين عن الدين؛ فعلم به أنه إذا عطس أحد منهم فقال الحمد لله لا يقال له يرحمك الله، وهل يجاب بيهديك الله محل بحث، وكذا إذا مات أحد منهم لا يجوز الصلاة عليه وأن عباداتهم السابقة على اعتقاداتهم باطلة كطاعاتهم اللاحقة في بقية أوقاتهم، فالواجب على الحكام(١) في دار الإسلام أن يحرقوا من كان على هذه المعتقدات الفاسدة والتأويلات الكاسدة؛ فإنهم أنجس وأنجس ممن ادعى أن عليًا هو الله، وقد أحرقه علي رضي الله عنه، ويجب إحراق كتبهم المؤلفة، ويتعين على كل أحد أن يبين فساد شقاقهم وكساد نفاقهم فإن سكوت العلماء واختلاف [بعض](٢) الآراء صار سببًا لهذه الفتنة(٣) وسائر أنواع البلاء فنسأل الله [تعالى](٤) حسن الخاتمة

---

(١) في «ح»: «الحكم».

(٢) الزيادة من «ز».

(٣) قلت وهذا ما دفعني - بحمد الله - لتحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه، ومن ثم ترجمته للغة التركية التي يعتقد البعض من أهلها ولاية ابن عربي وأتباعه، ولا شك أن لهم في هذا سلفًا من أمثال السيوطي وغيره، لكني أحسن الظن بالسيوطي - رحمه الله - فقد وقفت على كلام له في ذم ابن عربي ومن نحى نحوه من أهل الوحدة في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» (٢/ ٢٤٤) يقول فيه: «والملحد فلا تسأل عن كفره وإلحاده في آيات الله وافترائه على الله ما لم يقله كقول بعضهم في ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾- : ما على العباد أضر من ربهم! وكقوله في سحرة موسى ما قال» فلعل السيوطي كان يحسن الظن به أولًا، ثم لما وقف على حقيقة كلامه قال هذه العبارة النفيسة، والتي لا يعلم بها كثير ممن ذهبوا إلى إحسان الظن بابن عربي لتقليدهم للسيوطي في مدحه له أولًا وقبل الوقوف على حقيقة أمره وكلامه، أو أنه - رحمه الله تاب ورجع عن القول بولايته. والله أعلم.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد ألا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك

(٤) الزيادة من «ز».

واللاحقة المطابقة للسعادة السابقة على وَفْق متابعة [خاتم][١] أرباب الرسالة وأصحاب العصمة[٢] والجلالة.

[سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين. قال مؤلفه رحمه الله برحمته الواسعة][٣]: تمت[٤].

وكتب

علي رضا بن عبد الله بن علي رضا

في ٢٥/ ١١/ ١٤١٣هـ



(١) الزيادة من «ز».

(٢) في «ز»: «العظمة».

(٣) الزيادة من «ز».

(٤) هنا زيادة في النسخة «ز» وهي: «وأن ما ذكره المؤلوي الجامي في سلسلة الذهب نقلًا عن بعض كبراء العارفين أن معنى لا إله إلا الله: ليس بشيء مما يدعى إلهًا غير الله، فهو غير صحيح بل كفر صريح، وإنما هو من مشرب الفرق الوجودية القائلة بالعينية، لا من مذهب أرباب المراتب الشهودية كما بينت هذه المسألة في رسالة مستقلة». من «التجريد في إعراب كلمة التوحيد» لعلي القاري.



تنبيهات على أخطاء شنيعة وقعت في كتاب: «الرد على القائلين بوحدة الوجود»

يعود الفضل بعد الله تعالى للشيخ الفاضل يوسف الدخيل حفظه الله تعالى في بيان خلط وخبط وقع في كتاب «الرد على القائلين بوحدة الوجود» لمؤلفه العلامة علي القاري بتحقيقي (ص٥٣، ٥٨، ٦٣) ولا أدري كيف فاتني التنبيه عليه في حينه؛ ولكن: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وليقضي الله أمراً كان مفعولاً.

فأما ما جاء في (ص٥٣) فهو قول المؤلف في السطر الثالث: «ثم من المعتقد المعتمد كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه . . .»!!

فهذا من الباطل الذي نبه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وغيره من السلف من أن هذا فيه نفي لوجود الله تعالى من حيث لا يشعر القائل به؛ بل هو تعالى على العرش استوى، وكما يقول الطحاوي:

«وهو مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه».

ولهذا يقول شارح الطحاوية (ص٣٢٥): «الثالث: أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه: يقتضي نفي وجوده بالكلية؛ لأنه غير معقول: فيكون موجوداً إما داخل العالم وإما خارجه. والأول باطل، فتعين الثاني، فلزمت المباينة».

وقد بينت بحمد الله تعالى خطأ المؤلف في ما ذهب إليه من نفي العلو في (ص٢٣) في التعليق رقم (٧) فقلت: هذا تأويل غير مقبول، بل هي «أي الجارية التي سألها النبي عليه الصلاة والسلام:

أين الله؟» أجابت بفطرتها التي فطر الله الناس عليها من أن الله سبحانه وتعالى في السماء! وقد ذكر شارح الطحاوية القاضي ابن أبي العز الحنفي أدلة كثيرة جداً على إثبات علو الله تعالى فراجعه هناك «شرح الطحاوية» (ص ٣١٩ - ٣٣٢) .

وأما الخلط والخبط في الموضع (ص ٥٨) فهو في قول المؤلف: «وهذا عين جمع الجمع الذي عليه السادة الصوفية الرضية السنية السُنية»!!

وقد فاتني التعليق عليه؛ مع كوني بحمد الله تعالى قد علقت كثيراً على الناحية الصوفية عند المؤلف، كما هو في (ص٨٢، ٨٣، ٩٢، ٩٦، ٩٧، ٩٩ - ١٠٠).

وكان من ضمن ما علقته في (ص٩٩ - ١٠٠) على قول المؤلف بأن هناك ما يسمى بمقام «جمع الجمع المعتبر عند الكل»!!

: «هو معتبر عند الصوفية فقط! فأما أئمة الهدى فقد قالوا كلماتهم التي تكتب بماء الذهب! فقد سئل أبو زرعة الرازي عن الحارث المحاسبي وكتبه؛ فقال للسائل: إياك وهذه الكتب!

هذه كتب بدع وضلال. عليك بالأثر؛ فإنك تجد فيه ما يغنيك. قيل له: في هذه الكتب عبرة؟! فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة؛ فليس له في هذه الكتب عبرة!

بلغكم أن سفيان الثوري ومالكاً والأوزاعي صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس؟! ما أسرع الناس إلى البدع).

ثم نقلت تعليق الذهبي على هذا: «وأين مثل الحارث؟ فكيف لو رأى أبو زرعة تصانيف المتأخرين، كالقوت لأبي طالب، وأين مثل القوت!

كيف لو رأى بهجة الأسرار لابن جهضم، وحقائق التفسير

للسلمي: لطار لبه؟

كيف لو رأى الغنية للشيخ عبد القادر! كيف لو رأى فصوص الحكم والفتوحات المكية!!». (ميزان الاعتدال) ١ / ٤٣١ .

ثم قلت بعد ذلك:

كيف لو رأى المكتوبات والرسالة القشيرية في الطريقة النقشبندية!! فاللهم يا ولي الإسلام وأهله مسكنا الإسلام حتى نلقاك عليه.

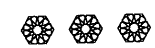
وأخيراً ما قاله المؤلف في (ص٦٣): «ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم مبعوث إلى الثقلين، بل إلى جميع أهل الكونين»!!

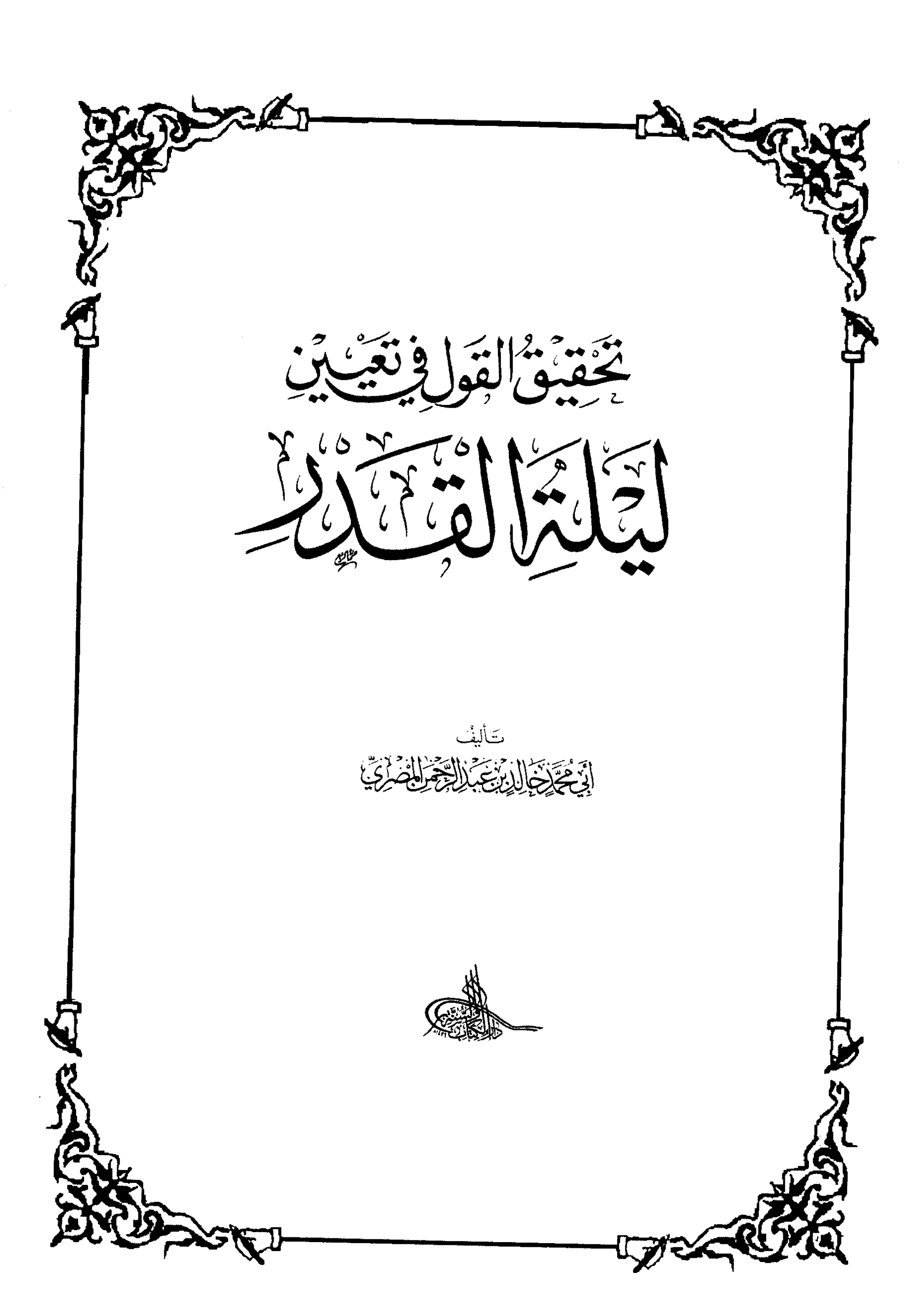
والصواب: بعثته عليه الصلاة والسلام إلى الثقلين فقط: الجن والإنس؛ وأما الكونين؛ فهذا من تعبيرات الصوفية التي لا أصل لها في الشرع.

وقد بالغ السيوطي - كعادته في كثير من كتبه - فزعم أن الرسول عليه الصلاة والسلام مرسل ومبعوث إلى الملائكة أيضاً، واستدل لذلك بعمومات غير دالة على ما ذهب إليه، وبأحاديث أكثرها لا يصح؛ بل منها الموضوع بلا ريب، وما صح منها فليس صريحاً في ما يدعيه؛ وكون الجماد والشجر والحيوانات وكل ما خلق الله تعالى إلا عصاة الجن والإنس يعلمون أنه رسول الله حقاً؛ فليس فيه أنه مبعوث إليهم! انظر كتاب (الحاوي للفتاوي) للسيوطي ٢ / ١٣٩ - ١٤٧ .



الفهرس

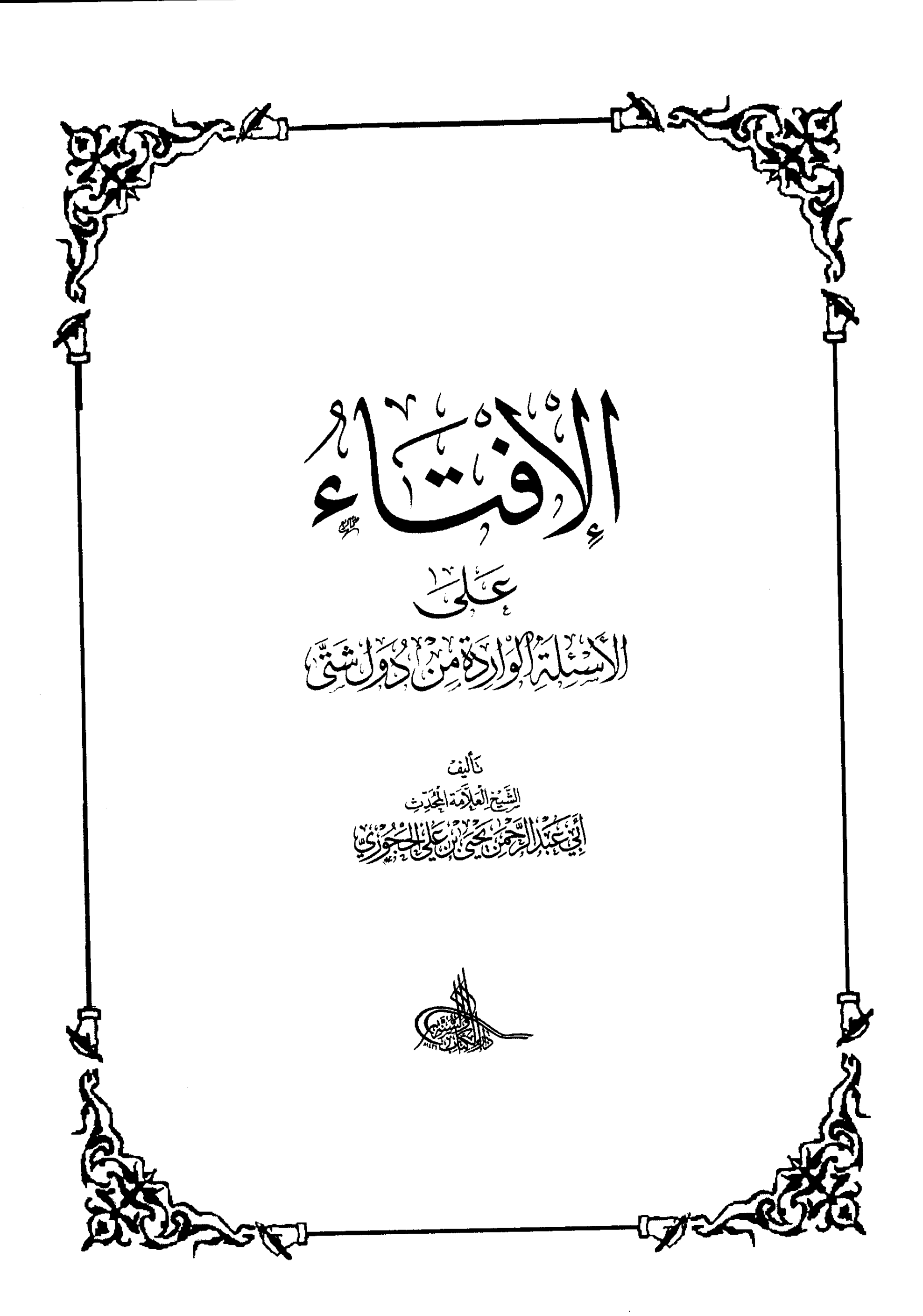




تحقيق القول في تعيين
ليلة القدر

تأليف

أبي محمد خالد بن عبد الرحمن المصري



الإفتاء

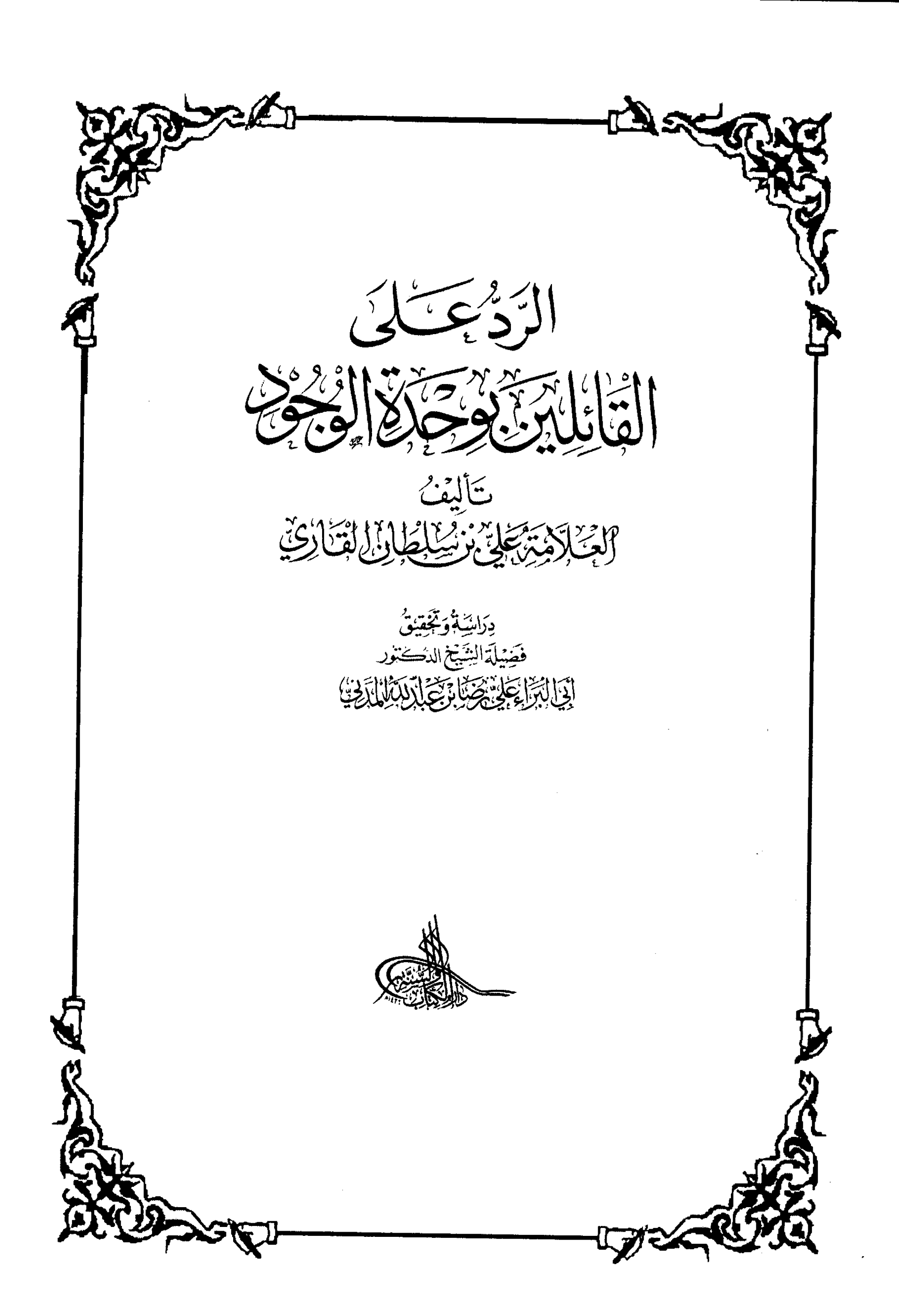
على

الأسئلة الواردة من دول شتى

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري



الرد على القائلين بوحدة الوجود

تأليف

العلامة علي بن سلطان القاري

دراسة وتحقيق
فضيلة الشيخ الدكتور
أبي البراء علي رضا بن عبد الله المدني